
الراصد
www.alrased.net
سلسلة الكترونية شهرية متخصصة بشؤون الفرق من منظور أهل السنة
الراصد العدد الرابع والسبعون شعبان 1430هـ
غزو المجلات الشيعية لمصر
رحيل العلامة ابن جبرين
هكذا يتشيع أبناء المغرب
إطلالة على المشهد الاسلامي
الفقاهة
الغدير
تركستان الشرقية
القضية المنسية
روسيا
منغوليا
بكين
تركستان الشرقية
الصين
بورما

المحتويات

فاتحة القول

فرق ومذاهب

سطور من الذاكرة

دراســــــات

كتاب الشهر

قالوا

جولة الصحافة





رسالة دورية
تصدر بداية
كل شر عربي

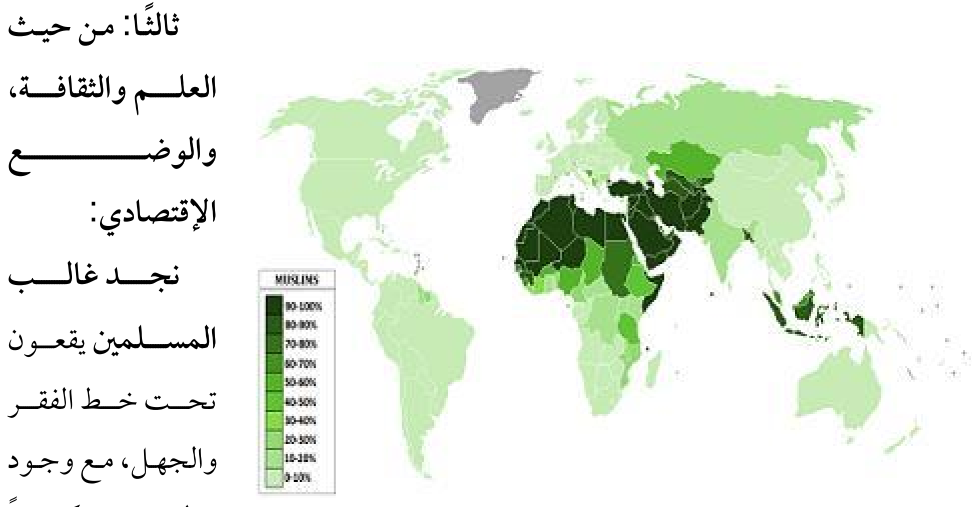
تتوفر من خلال الاشتراك فقط
قيمة الاشتراك لسنة
(٣٥) دولار أمريكي

العدد
(الرابع والسبعون)
شعبان - ١٤٣٠هـ

www.alrased.net
info@alrased.net

يكاد المشهد الإسلامي اليوم يمتد على كافة أرجاء كوكبنا بّرًا وبحرًا، ويضم في جنباته غالب القوميات والعرقيات، ويتحدث أتباعه العديد من اللغات واللهجات، ولا يقتصر أفراده على طبقة إجتماعية أو سياسية أو ثقافية دون أخرى.

ولو حاولنا النظر بصورة أعمق لهذا المشهد الإسلامي العالمي سنجده يحتوي على الأقسام التالية:



أولًا: من حيث المواطنة:

ينقسم المشهد إلى مواطنة أصيلة، وهم الغالبية؛ كحال الدول العربية والإسلامية، **أو وجود أصيل كأقلية؛** كما في كثير من البلدان في أفريقيا وآسيا، **أو على شكل مهاجرين وعمالة وافدة؛** كحال أوربا وأمريكا، **أو مسلمين جدد من أبناء دول في خارج العالم الإسلامي؛** كما في أوربا على وجه التحديد.

ثانيًا: من حيث السلطة والسيادة:

ينقسم إلى دول مسلمة يحكمها المسلمون، **ودول مسلمة** تحكمها أقليات غير مسلمة، **ودول الأقليات المسلمة فيها** تعانى من الإضطهاد، **ودول تنعم أقلياتها** بالحرية والحقوق على تفاوت، **ودول مسلمة** محتلة من غير المسلمين.

ثالثًا: من حيث العلم والثقافة، والوضع الإقتصادي:

نجد غالب المسلمين يقعون تحت خط الفقر والجهل، مع وجود دول غنية حكومةً وشعبًا؛ كدول الخليج وماليزيا، ودول حكوماتها غنية وشعوبها فقيرة؛ كليبيا والجزائر.

وتوجد دول تتميز مجتمعاتها بالثقافة والعلم والصناعة؛ كماليزيا وتركيا، ودول متقدمة في جوانب علمية دون انتشار مجتمعي؛ كباكستان التي صنعت القنبلة النووية؛ رغم انتشار وتفشي الأمية والجهل في المجتمع.

رابعًا: من حيث التدين السليم، أوانتشار البدع والخرافات والفرق الضالة:

نجد أن المنطقة العربية -على وجه الخصوص-

تشهد حاليًّا موجة من التدين السليم تقريبًا، وهو يمتد إلى كافة الأنحاء؛ وإن كان بوتيرة أبطأ من قبل، مع وجود كبير للطرق الصوفية التي ضعفت في العقود الماضية، ولكنها في هذه المرحلة مرشحة للدعم من قبل بعض الدوائر الغربية والحكومات المحلية بحجة دعم الاعتدال ومحاربة التطرف.

أما في بقية العالم؛ فالجهل، والخرافة، والتصوف؛ والفرق الضالة؛ لها حضور كبير، بسبب الجهل، والأمية، وعدم معرفة اللغة العربية، وأنها القوى المسيطرة اجتماعيًّا ودينيًّا على مراكز القرار بحكم التوارث من أزمان الانحطاط والتخلف، كما أنها تحظى بدعم السلطات لسهولة ترويضها بما يحقق مصالح الأنظمة؛ سواء كانت عميلة أو غازية.

أما النشاط الشيعي حاليًّا؛ فيشهد تزايدًا وانتشارًا في مناطق كثيرة بسبب الدعم الإيراني، وغياب المشروع السني على مستوى الأنظمة أو الحركات الإسلامية، وهو يتوسع في المهاجر العربية بين الجاليات، وفي الدول الإسلامية غير الناطقة بالعربية في أفريقيا وآسيا، و يركز على استقطاب الطلبة والعمال، فمثلًا ألوف من الجالية المغربية في بلجيكا تشيعت؛ مما يشكل خطرًا وشيكًا على المغرب نفسه عند عودة هؤلاء إليه.

هناك نشاط ملحوظ لبعض الفرق الضالة والخارجة عن الإسلام كالبهائية والقاديانية، حيث بدأت تركز على الناطقين بالعربية؛ كحال قناة الأحمدية القاديانية - mta)، أو مطالبات البهائيين بالاعتراف القانوني بهم في مصر.

ومما يجدر التنبه له: الجهود الحثيثة من قبل بعض المؤسسات العربية والغربية اليسارية بالترويج لإسلام علماني حداثي، وخاصة في أطراف العالم الإسلامي، ومن ذلك: تعدد الجامعات الماليزية التي تعتمد على فكر أمثال حامد نصر أبو زيد في مناهج كليات الشريعة لديها!! أو إنشاء تيار جديد باسم: (المسلمون المرتدون) في الغرب!! في مقدمة لإبراز (إسلامات) جديدة متعددة باسم: (الإسلام الآسيوي، والإسلام الأفريقي، والإسلام الأوروبي).

وأيضًا يشهد التيار الصدامي -أو ما يعرف باسم القاعدة- انتشارًا بين كثير من الشباب الغاضب والساخط على أحوال الأمة الإسلامية وما يقع عليها من ظلم من أعدائها وأبنائها، ومما يساعد على انتشار هذه الأفكار: اقتصار العلاج على البعد الأمني فقط، وغياب البعد الشرعي العلمي في علاج هذه المشكلة.

لعل هذه أهم ملامح المشهد الإسلامي، والذي دعانا لطرح هذه الإطلالة ما يصلنا من تعليقات وملاحظات بعض قراء «**الراصد**»، حيث لا تزال العقلية الجزئية هي المسيطرة على أذهان كثير من المسلمين، بل وحتى العلماء والمفكرين أحيانًا! مما يؤدي إلى التمحور حول مشكلة أو قضية محددة، والتغاضي عن بقية الأشياء، ومن جهة أخرى تمنع هذه العقلية الجزئية من إدراك الفتن والشرور قبل وصولها للآخرين.

إن ما نحتاجه دوما هو ما يعبّر عنه بالقول: «فكّر عالميًّا، وتصرَّف محليًّا»، فلا بد من شمولية النظرة، وعمق الفكرة، ودقة التحليل، وسرعة الإستجابة، وقبل هذا كله ومعه: صدق النية، والتوكل الصادق على الله ﷻ للنهوض بأمتنا، وتجاوز التحديات التي نعيشها.



د. إبراهيم بن ناصر الناصر
نقلاً عن «شبكة القلم» - باختصار يسير

الحركة النسوية الغربية في طور جديد:

الحركـة النسـوية هـي: حركـة غربيـة، عرفـت سـابقًا بحركـة تحريـر المـرأة، ثـم انتقلـت إلى عالمنـا العـربي و الإسلامي من خلال الغزو العسكري والثقافي، فشقيت بها الأمة منذ عقود من الزمن، وما زالت هذه الأفكار تستورد تباعًا كلما حصل تطورات فكرية لهذه الحركة في موطنها الأصلي.

وتعريفهـا باختصـار عنـد أتباعهـا، هـي: الفلسـفة الرافضة لربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل، وإعطاء فلسـفة وتصـور عـن الأشـياء مـن خـلال وجهـة نظـر المرأة.

والمتخصصـون يفرقـون بـين النسـوية والنسـائية، فالنسائية: هي الفعاليات التي تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي، وإنما بمجرد أنها فعاليات تقوم بها المرأة.

بيـنما النسـوية تعبر عـن مضـمون فلسـفي وفكـري مقصود حسب التعريف السابق.

موجبات وجود هذه الحركة في الغرب هي صورة المـرأة في المصـادر الثقافيـة الدينيـة الغربيـة، أي: في التراث اليهودي والمسيحي؛ باعتبار أن الحركة هي نتاج المجتمـع الغـربي وثقافتـه، وليسـت نتـاج المجتمعـات الأخرى؛ سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية، فقد نشأت فيه وانبعثت منه، فمن أهم أسباب وجودها صورة المرأة في التراث اليهودي والمسيحي، فالمرأة في هذا التراث هي أصل الخطيئة؛ لأنها هي التي أغرت آدم بالخطيئة عندما أكلت من الشجرة؛ كما هو منصوص عليه في كتبهم الدينية المحرفة، فالرب -عندما فعلت هذا الفعل- حكم بسيادة الرجل عليها نهائيًّا، وقد ترتب على هذا الموقف -فيما بعد- أحكام وأوصاف أخرى للمرأة في هذا التراث، فهي شيطانة، وأنها ملعونة، وأن ليس لها روح تستحق من خلال هذه الروح أن تدخل الجنة، بل الأغلب أنها تدخل النار، ولا توجد امرأة لديها فضيلة يمكن أن تدخلها إلى الجنة، هذا أحد موجبات وجود هذه الحركة، وأسباب انتشار هذه الأفكار التي تجمعت عليها هذه الحركة.

الموجب الآخر لهذه الحركة المتطرفة هو موقف العديد من المفكرين والفلاسفة الغربيين تجاه المرأة من (أفلاطون) الفيلسوف اليوناني المشهور؛ الذي يصنف المرأة في عدد من كتبه ومحاوراته مع العبيد والأشرار، ومع المخبولين والمرضى، إلى الفلاسفة المتأخرين مثل: (ديكارت)، من خلال فلسفته الثنائية التي تقوم على العقل والمادة، فيربط العقل بالذكر، ويربط المادة بالمرأة، والفيلسوف (كانط) أحد آباء الفلسفة الغربية؛ يصف المرأة بأنها ضعيفة في كافة الاتجاهات بالذات في قدراتها العقلية، كذلك فيلسوف الثورة الفرنسية (جان جاك رسو) يقول: إن المرأة وجدت من أجل الجنس، ومن أجل الإنجاب فقط، إلى (فرويد) اليهودي رائد مدرسة التحليل

النفسي، وموقفه المعروف من المرأة الذي يتضمن أن المرأة جنس ناقص؛ لا يمكن أن يصل إلى الرجل، أو أن تكون قريبة منه.

هذا الموقف التراثي الديني المنبعث من التحريف الموجود في العهدين القديم والجديد، مع موقف هؤلاء المفكرين والفلاسفة هما الموجبان الرئيسان لهذه الحركة النسوية؛ فدعاة النسوية يتخذون من هذه الأفكار منطلقًا لنشر الثقافة المضادة عن المرأة التي شكلت مفاهيم وقيم ومبادئ الحركة النسوية الغربية، ثم هم يهدفون أن تكون حركة نسوية عالمية.

ما هي النتائج التي عكسها الموقف التراثي الديني والموقف الفكري الفلسفي حسب رؤية النسويين؟

قالوا: إن تهميش المرأة وسيطرة الرجل عليها سبب نشوء جماعات ذكورية متطرفة في نظرتها إلى المرأة مسيطرة عليها؛ لا تعطي لها فرصة إثبات وجودها، مما تسبب في نشوء تمييز على أساس الجنس، أي: تمييز ضد المرأة، ولذلك أصبح الحل في نظر الحركة النسوية الغربية هو: التخلي عن المنطلقات التي كونت هذه النظرة، وهي العقائد والأعراف الدينية والشرائع السماوية، باعتبار أن هذا الوضع للمرأة هو إفراز لتلك النظرة في التراث الديني.

ثم برزت فكرة الصراع بين الرجل والمرأة من أجل أن تنتزع المرأة الحقوق التي سلبها الرجل منها، أي: أن العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة صراع حقوقي، لذا كان من أهم الحلول التي طرحتها الحركة النسوية الغربية هو التخلي عن العقائد ورفض الدين، فالفكر النسوي قائم على أساس فكري علماني صرف، وهذه حقيقة لابد أن ندركها؛ لأن هذا الفكر اللا ديني تأثرت به معظم المجتمعات الإسلامية.

وفي أثناء مسيرة هذا الفكر نشأ تياران داخل الفكر النسوي في المجتمعات الغربية:

التيار الأول: التيار النسوي الليبرالي، المعروف بحركة تحرير المرأة.

وهو الذي بدأ في العالم الغربي منذ قرن ونصف القرن، ويقوم على مبدأين أساسيين هما: المساواة و الحرية، مبدأ المساواة التماثلية بين الرجل والمرأة، ومبدأ الحرية شبه المطلقة، وهذان المبدآن الرئيسان التي قامت على أساسهما الحداثة الغربية.

كيف نشأ هذان المبدآن؟ هذه قصة فلسفية طويلة، لا حاجة للوقوف عندها، لكن العبرة بآثارهما، فهما الأساسان اللذان قام عليهما الفكر النسوي كأحد منتجات الحضارة الغربية، وقد تم تكريس هذا الفكر على مراحل كالتالي:

١ - قامت ثورتان في المجتمع الغربي ترفعان هذين المبدأين، وهي: الثورة الأمريكية عام (١٧٧٩م)، والثورة الفرنسية عام (١٧٨٩م)، ومبادئ هاتين الثورتين ضمنتا في الدساتير التي قامت عليه الدولتان الأمريكية والفرنسية، ثم ترسخت هذه المبادئ في الفكر الغربي المعاصر.

٢ - قام التنظيم الدولي المعاصر على هذا الأساس، فمبادئ الأمم المتحدة عندما نشأت عام (١٩٤٥م) ضمنت في وثيقتها رفض التمييز على أساس الجنس، وتحقيق المساواة التماثلية بالمفهوم الغربي الذي يقوم على فكرة الصراع بين الرجل والمرأة من أجل الحقوق التي يسيطر عليها الرجل.

٣- صيغت الصكوك والاتفاقات الدولية على أساس هذه المبادئ، وأهم وثيقتين في هذا الصدد هما:

أ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨م)، وهو ينص على وجوب الالتزام بهذه المبادئ، ويؤكد على عدم التمييز على أساس الجنس، وعلى تحقيق المساواة

التماثلية بين الرجل والمرأة، وعلى حرية الزواج؛ خاصة في المادة السابعة، والمادة السادسة عشر.

ب - الوثيقة الثانية، وهي الأهم والأخطر من بين هذه الاتفاقيات فيما يخص المرأة اتفاقية (سيداو Cedaw) أو (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) عام (١٩٧٩م)، وهي اتفاقية مكونة من (٣٠) مادة، وموادها الست عشر الأولى تؤكد على عدم التمييز، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وتشجيع الاختلاط بين الجنسين، والمساواة بين الزواج والطلاق.

٤ - مرحلة عولمة هذا الفكر من خلال الصكوك والوثائق الدولية، و ترويجها من خلال المؤتمرات الأممية التي تنعقد بين الفينة والأخرى في القضايا الاجتماعية، مثل: مؤتمر السكان في القاهرة عام (١٩٩٤م)، ومؤتمر المرأة في بكين عام (١٩٩٥م)، وهذا الأخير هو أخطرها؛ لأن وثيقته اعتبرت مرجعية في مصاف اتفاقية (سيداو) من حيث الأهمية والمتابعة، مع أن وثائق المؤتمرات عبارة عن توصيات وليست اتفاقًا دوليًّا، لكن النشاط المحموم في متابعة تنفيذ مقررات هذه الوثيقة (وثيقة بكين) يدل على مرجعيتها، فانعقد عام (٢٠٠٠م) في نيويورك اجتماع دولي سمي بـ «بكين خمسة»؛ لمتابعة تنفيذ ما في هذه الوثيقة، وفي (فبراير) هذا العام (٢٠٠٥م) انعقد في نيويورك مؤتمر «بكين عشرة» لمتابعة تنفيذ توصيات نفس الوثيقة، وفي كل هذه الاجتماعات يطلب من الدول تقديم تقارير توضح مدى التقدم في تنفيذ هذه التوصيات، وما هي العوائق التي تقف في وجه تنفيذ ما لم ينفذ.

التيار الثاني: الذي أفرزه الفكر النسوي الغربي عبارة عن تيار نسوي متطرف يطالب بتغيير البنى الاجتماعية والثقافية والعلمية واللغوية والتاريخية باعتبار أنها متحيزة للذكر.

وفي داخل هذا التيار نشأت جيوب تدعو إلى دين جديد (الوثنية النسوية - Female Paganism) أو (دين المرأة الجديد) الذي يقوم على أساس تأليه المرأة مقابل الأديان الذكورية التي فيها الإله ذكر، فلا بد للمرأة أن تكون إلهة في الدين الجديد.

أهم مبادئ هذا التيار:

- التخلي عن الأفكار التي أخذت صفة القدسية، ويعنون بها: نصوص الوحي والتراث الديني، وهذا موقف يلتقون به مع التيار الأول، فمحاربة الأديان قاسم مشترك بين التيارين.

- التخلي عن الأنوثة باعتبار أن الأنوثة هي سبب ضعف المرأة وسبب هيمنة الرجل عليها، فالأنوثة تقود إلى الزواج، والزواج يقود إلى الأمومة، والأمومة تقود إلى تكوين الأسرة، ففي كل هذه المراحل تكون المرأة الطرف الأضعف، والرجل يكون الطرف المهيمن.

كيف يمكن التخلي عن الأنوثة في نظرية هذا التيار؟

يتم ذلك عن طريق عدد من الإجراءات:

أ- تغيير النظام الأسري الذي يصنع نظامًا طبقيًّا ذكوريًّا يقهر المرأة، وهذا لا يتم إلا بتقويض مفهوم الأسرة المعروف، وإحلال الأسرة الديمقراطية محلها.

ب- حق المرأة في الإجهاض بحرية -حسب الطلب-، وتسهيل ذلك.

ج - ممارسة الجنس المثلي (اللواط، والسحاق)، وهذا يعطي المرأة الحرية في أن تمارس حقها الجنسي بحرية؛ فلا تبقى بحاجة إلى ذكر في المسألة الجنسية.

د- صياغة نظرية نسوية لتحقيق المساواة التماثلية بين الجنسين، ولا يتم ذلك إلا بخلخلة الثنائية السيكولوجية والاجتماعية التقليدية بين الذكر والأنثى،

وإيجاد بديل عنها؛ وهو مصطلح (الجندر) أو (الجنوسة)، وهو النوع الاجتماعي بدلًا عن مصطلح الجنس.

ما هو مفهوم (الجندر)؟

يقوم هذا المفهوم على أساس تغيير الهوية البيولوجية والنفسية الكاملة للمرأة، و يقوم -أيضًا- على إزالة الحدود النفسية التي تفرق بين الجنسين على أساس بيولوجي أو نفسي أو عقلي، كذلك يزيل الهوية الاجتماعية التي تحدد دورًا مختلفًا لكل واحد من الجنسين في الحياة وتمايزه عن الجنس الأخر.

سبب التمييز والاختلاف بين الرجل والمرأة - حسب تفسير هذا التيار المتطرف للحركة النسوية-: أن التنشئة الاجتماعية والأسرية تتم في مجتمع ذكوري، أي أن الأنظمة ذكورية والآلهة ذكورية؛ حتى عقيدة التثليث المسيحية هي ذكورية؛ فالأب والابن وروح القدس كلهم ذكور، يرمز لهم بـ (He) ضمير المذكر، وليس (She) ضمير المؤنث.

هذه التنشئة الاجتماعية والأسرية والبيئية التي يتحكم بها الذكر على الأنثى تحدد دور المرأة في المجتمع؛ فتنشئ تمييزًا جنسيًّا، فالأنثى اكتسبت خصائص الأنوثة بسبب التنشئة الاجتماعية والبيئية وبسبب المصطلحات اللغوية التي تميز بين الذكر والأنثى، التي أبرزتها كأنثى، بينما الذات الواحدة يمكن أن تكون مذكرًا أو مؤنثًا؛ حسب القواعد الاجتماعية السائدة، فلا توجد ذات مذكرة في جوهرها ولا ذات مؤنثة في جوهرها.

هذا الاعتقاد هو الذي قاد إلى فكرة (الجندر)، أي: النوع الاجتماعي، باعتبار أنه إذا بقي الوصف بالجنس (ذكر وأنثى) لا يمكن أن تتحقق المساواة مهما بذل من محاولات لتحققها، فلا بد من إزالة صفة الأنوثة لتحقيق المساواة أو تخفيفها على الأقل لتخفيف التمييز، وبناء على ذلك لا يقسم المجتمع على أساس الجنس، ولا تقوم الحياة الاجتماعية، ولا تؤسس العلاقات الاجتماعية على أساس الذكر والأنثى؛ إنما يكون نوع إنساني (Gender)، وبذا تتخلخل هذه الثنائية الاجتماعية المكونة من المذكر والمؤنث.

كيف يمكن إيجاد الأسرة الديمقراطية، وتكريس مفهوم جديد للأسرة يتوافق مع مبادئ هذا التيار باعتبار أن الأسرة التقليدية عائق في تحقيق المساواة الكاملة؟

يتم ذلك من خلال إجراءات تحقق في النهاية خصائص الأسرة الديمقراطية،وأهم هذه الإجراءات:

- **إلغاء مؤسسة الزواج**؛ لأنه معوق أساس في تحقيق المساواة، وهو في النهاية يخلق طبقية بين الزوجين، ويكرس السيادة للمذكر على المؤنث.

- **تحرير المرأة من الحمل والإنجاب**، وإحلال الحمل والإنجاب الصناعي؛ لأن الحمل والإنجاب عمليتان استبداديتان في حق المرأة، فلا بد من تحرير المرأة منهما.

- **إلغاء دور المرأة في تربية الأطفال، ومن القيام بالأعمال المنزلية، وإقامة مراكز تربوية لتربية الأطفال داخل المجتمع؛ وليس بالبيت.**

هذه المبادئ تأخذ عند بعض جيوب هذا التيار شكل إنشاء دين جديد وثني يسمونه:

(دين المرأة الجديد) أو (الوثنية النسوية - Female Paganism) -حسب مصطلحاتهم؛ كما ذكرنا سابقًا-.

وقد اعتنق مبادئ الوثنية النسوية الجديدة -حسب آخر الإحصائيات المتاحة في السبعينيات الميلادية- أكثر من مئتي ألف امرأة، ويتوقع أن تزداد هذه النسبة في

مرحلة ما بعد الحداثة؛ لأن مبادئ هذا التيار تتوافق مع مبادئ وأفكار هذه المرحلة مثل: التعددية النسبية، رفض المُطلقات والثوابت.

ومن غرائب أفكار هذا التيار المتطرف (الوثنية النسوية): أنهم يتهمون العلم الطبيعي المادي بأنه تسبب باغتراب الإنسان عن ذاته وعن الإيمان الروحي، ولذلك تضع هذه الحركة من أهدافها إعادة الروح للإنسان من خلال تأليه الطبيعة، الذي يساعد على إعادة العلاقة بين الطبيعة وبين الإنسان بعد أن دمرها الرجل المستبد المسيطر الذي صنع آلات الدمار فدمر بها الطبيعة، فلا بد من إعادة العلاقة من جديد بين الطبيعة وبين الإنسان من خلال المرأة؛ لأن هناك علاقة مباشرة بين المرأة والطبيعة، فالطبيعة فيها الجمال والخصب، وفيها النماء، وتوحي بالسلام، وهكذا هي صفات المرأة؛ فالمرأة متوافقة مع الطبيعة، فإذا ألهت الطبيعة ألهت المرأة؛ فتنشأ علاقة مقدسة بينهما، فالطبيعة هي وجه المرأة، والمرأة هي وجه الطبيعة.

وبناء على هذه الأفكار نشأ مذهب داخل هذه الحركة في المجتمع الغربي يسمى: (المذهب النسوي البيئي – Ecofeminism)، يكون الرب فيه مؤنثًا، وأظهروا له تماثيل بشكل المرأة ذات الصدر العالي تسمى: (الآلهة Goddess) مؤنثة؛ وليس (إله God) مذكر، واسترجعوا تاريخ الوثنيات القديمة التي ألهت الطبيعة في مجتمعات آسيوية وأفريقية قديمة، ليضعوه أحد مسوغات هذا الفكر الجديد بوجهه النسوي المتطرف في العالم الغربي.

ومجمل القول: إن هذا الفكر قائم على أساس تدمير الأديان؛ لأنها قامت على أساس ذكوري من الإله إلى الأنظمة السياسية إلى المجتمع إلى الرجل الذي يتحكم بالمجتمع الذكوري، ويستبد به، ويصنع هذه البيئة الذكورية على حساب المرأة.

كما يقوم هذا الفكر على إزاحة البنى التي قامت على أساس ذكوري، ونبذ القوالب الثابتة والأفكار الجامدة في إشارة إلى الأفكار المتأثرة بالفكر الديني.

ثم صياغة فكر نسوي يتمثل في الوثنية النسوية أو دين المرأة الجديد يقوم على مفهوم (الجندر) والأسرة الديمقراطية، ويقوم على عبادة....

عولمة الفكر النسوي الغربي، والموقف منه محليًا:

هناك حركة محمومة في هذا الاتجاه في عدد من البلدان العربية والإسلامية؛ كل مجتمع بحسبه، ولو أخذنا مثالين من المغرب ومصر، ففي المغرب حركة قوية جدًا في الغارة على ما بقي من أحكام الشريعة الإسلامية في بعض جوانب الأحوال الشخصية تحت شعار: (إدماج المرأة في التنمية)، وأما في مصر فهناك قوانين جديدة للأحوال الشخصية، وجدل كبير حول مبادئ النسوية.

والجمعيات النسوية الموجودة في مصر من كثرتها يسميها بعض الكتاب: «الدكاكين النسوية»، وهي بالمئات، وبعضها تمول تمويلًا أجنبيًا للقيام بأنشطة مريبة هناك، فهناك أكثر من خمسين مؤسسة تمويل أمريكية في الدرجة الأولى، ثم كندية، ثم أوروبية وأسترالية، ومنها مؤسسات تابعة للأمم المتحدة، وبعضها مؤسسات رسمية أو شبه رسمية، ومنها مؤسسات طوعية أهلية ليست على علاقات بالحكومات.

ومن أبرز المشاريع التي مولتها بعض مؤسسات التمويل الغربية في مصر مشروعات لمتابعة تنفيذ مقررات وثيقة بكين في مصر، فهناك أكثر من مؤسسة تمويل دعمت أكثر من جمعية لنفس الهدف.

أما على مستوى التنظيم الرسمي؛ فهناك عدد من المجالس واللجان المعنية بشؤون المرأة، مجالس ولجان

عُليا تخطيطية، ولجان تنفيذية، كذلك صدر عدد من التشريعات لتتوافق مع مقررات (سيداو: اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، ولتتوافق مع مقررات بكين، ومن أهمها: موضوع الأحوال الشخصية، والجدل الذي دار في مجلس الشعب المصري لتغيير عدد من مواد قانون الأحوال الشخصية في مصر، وصدور عدد من التشريعات في هذا الاتجاه يحكي الحالة المصرية، كما أن التحفظات المصرية المعتادة على بعض الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد بدأت تختفي، أو زالت بحكم الواقع.

ولو انتقلنا إلى السعودية التي قاطعت رسميًا المؤتمرات هذه (مؤتمر السكان، ومؤتمر بكين)، وصدر بيانان من هيئة كبار العلماء مستنكرًا أفكار وثيقتي المؤتمرين وحضورهما، لكن في المقابل وقعت المملكة على اتفاقية (سيداو) مع التحفظ المعتاد على ما يخالف الشريعة الإسلامية.

لكن المشكلة أن القانون الدولي لا يقبل مثل هذه التحفظات؛ لوجود اتفاقية دولية (اتفاقية جنيف) تنص على أن التحفظ على أي بند في أي اتفاقية دولية لا يكون مقبولًا؛ إلا إذا كان يتعلق في جوهر هذه الاتفاقية.

ومعلوم أن مخالفة اتفاقية (سيداو) للشريعة الإسلامية هو في بنودها الموضوعية الجوهرية، ومن الأشياء التي تحمد للمجتمع السعودي أن الجمعيات النسائية لم تتورط في هذه الفتنة المتمثلة في هذا الفكر النسوي المنحرف، كما هو الحال في كثير من الجمعيات النسوية في المجتمعات العربية والإسلامية.

ومع الأسف أنك تجد أطروحات كثير من هذه الجمعيات في تلك المجتمعات تتوافق مع أطروحات جمعيات الحركة النسوية العالمية، ففي مؤتمر بكين كان من أسوأ الأطروحات ما جاء من بعض الجمعيات النسائية العربية، بينما كانت الجمعيات النصرانية الغربية - خاصة الكاثوليكية - أكثر محافظة من بعض الجمعيات العربية النسوية.

كيف نواجه ضغوط الموقف الخارجي:

على المستوى الخارجي: المشاركة الفعالة في هذه اللجان والمؤتمرات، ولا أرى أن المقام يتسع للمقاطعة؛ لأن الضعيف إذا قاطع لا يؤبه به، ونحن ضعفاء ماديًّا وسياسيًّا في هذه المرحلة، وإنما إذا شارك أثبت حضوره، وقرر فكره، ونشر مبادئه، بخلاف القوي إذا قاطع فسيكون له أثر.

فالولايات المتحدة الأمريكية عندما قاطعت اليونسكو ضعفت اليونسكو بسبب أن الذي قاطع دولة قوية كالولايات المتحدة الأمريكية، لكن إذا أتت بعض الدول الإسلامية وقاطعت مؤتمرات عالمية؛ فإن هذا لا يؤثر كثيرًا، فمن الحكمة -والله أعلم- أن نشارك، ونطرح وجهة النظر الشرعية والرؤية الإسلامية بقوة وبدون انهزامية؛ حتى نزاحمهم، ونكاثرهم، ونثبت في وثائق هذه المؤتمرات وجهة النظر الإسلامية، ونمنع تفرد وجهة نظر النسوية العالمية التي تتبناها السياسة الغربية والأمم المتحدة.

والحذر من أن نظهر وكأننا نريد أن نتوافق مع مواد اتفاقية (سيداو) أو مقررات بكين؛ لأننا لا نستطيع أن نستبدل مرجعيتنا الشرعية والثقافية بهذه المقررات، فالله ﷻ يقول: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾[يونس:٣٢]، ولأن مجتمعنا سيرفض ذلك تمامًا، فهذا الخيار غير ممكن، ولذا سنستمر في جدل مع لجان المتابعة ومجاملات لهم توصلنا إلى حال مرتبك، لكن إذا أظهرنا ديننا ومبادئنا، وأعلنا ثوابتنا، وأن قيمنا نشأت على أساس مبادئ وأحكام الشريعة التي قامت عليها شرعية دولنا ونشأ عليها المجتمع؛ فيمكن أن ننفذ بهذه الحجة التي قد لا يقتنعون

بها في البداية، لكن بعد الإصرار والثبات والعرض القوي الحكيم.

ولذا يكون من المناسب أن يتضمن الموقف نقد مفهوم الحرية الغربي ومفهوم المساواة القائم على فكرة التماثل بين الجنسين وظيفيًا، ونبين موقف الإسلام من هذه القضايا بحسن عرض وقوة منطق، فنتحدث عن العدل في مقابل المساواة، وأن المساواة ليست دائمًا تحقق العدل، بل تكون أحيانًا ظلمًا، وهذا ما يحصل بالنسبة للمرأة الغربية، فهم يظنون أنهم يحققون لها المساواة؛ وهذا ليس صحيحًا، لأن التسوية بين المختلفين تكون ظلمًا في كثير من الأحيان، وفي حالتنا هذه تكون المرأة هي المظلومة.

على المستوى الداخلي: هناك أطروحات ليبرالية داخلية تريد أن نبدأ درجات السلم الأولى للهبوط من خلال التوافق مع أجندة المؤتمرات أو بعضها مستثمرين ظروف المرحلة، ومواجهة هذه الأطروحات يكون بعمل إيجابي يقوم على حل مشكلات المرأة بالتزامن مع تطوير وتنمية أدائها لوظائفها ودورها الاجتماعي.

ويكون ذلك بالتالي:

أولًا: من خلال تحرير الموقف الشرعي من حقوق المرأة وواجباتها بوضوح، وبيان أن مقتضى كون الشريعة مرجعًا لنا هو قبول هذا الموقف والانقياد له في المجتمع المسلم.

ثانيًا: من خلال بيان ما يواجه المرأة من مشكلات.

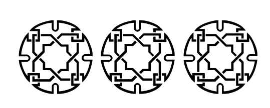
المرأة تواجه مشكلات كثيرة في أي مجتمع من المجتمعات، مثلها مثل غيرها من أفراد المجتمع، فالرجل له مشكلاته، والأطفال لهم مشكلاتهم، المعاقون لهم مشكلاتهم وهكذا، ونظرًا لأن المرأة لها اعتبار خاص وقضيتها مطروحة الآن، وهي مدخل للفتنة في مجتمعنا؛ كما هي فتنة للحضارة الغربية المعاصرة.

فلا بد أن نواجه هذه القضية بما يكافئها علميًّا وعمليًّا، ومنها: أن ننظر في مشكلات المرأة التي تواجهها في المجتمع بنظر شرعي واقعي.

ما هي مشكلات المرأة مع الرجل؟ ما هي مشكلات المرأة في المجتمع؟ ما هي مشكلات المرأة مع الأنظمة؟ ما هي مشكلة المرأة مع المرأة؟

هناك مشكلات تواجهها المرأة مع المرأة يغفل عنها كثير من المهتمين بشأن المرأة، المرأة كثيرًا ما تظلم المرأة، كم تظلم الضرة ضرتها؟ كم تظلم زوجة الابن أم الزوج والعكس؟ كم تظلم العميدة عضوات التدريس؟ كم تظلم المدرسة الطالبات؟ كم تظلم المديرة المدرسات والموظفات؟ وهكذا...

ثالثًا: اقتراح البرامج العملية لحل هذه المشكلات بأن يبادر أهل العلم والمثقفون والدعاة والمصلحون وأصحاب الغيرة للتصدي لهذه القضية، ولا تترك للناعقين والمتفيهقين ولمدعي العلم والثقافة؛ ممن في قلوبهم مرض، المستنسخين لفصول من الثقافة النسوية الغربية، مستقوين بفكر العولمة الذي يدعم هذا الاتجاه ومستغلين ظروف البلاد بعد أحداث (سبتمبر عام ٢٠٠١م).



سعيد بن الحداد يناظر العبيديين الفاطميين

هيثم الكسواني

المناظرات هي إحدى الوسائل التي اتبعها أهل السنة وعلماؤهم -على وجه الخصوص- للدفاع عن العقيدة الإسلامية، والرد على الفرق المنحرفة، وبيان باطلها.

وهي من الوسائل الدعوية التي تركت أثرًا إيجابيًّا في الماضي، وفي الوقت الحاضر على حدٍّ سواء.

أحد العلماء البارزين في هذا المجال هو: أبو عثمان سعيد بن الحداد، الذي عاش في المغرب العربي، في القرن الثالث الهجري، وتوفي في سنة (٣٠٢هـ)، عن ثلاث وثمانين سنة.

وقد عاصر الحداد رحمه الله تأسيس الدولة العبيدية الفاطمية صاحبة المذهب الشيعي الإسماعيلي، وقبل ذلك الدعوة الإسماعيلية في المغرب، وما كان يلقيه دعاتها وحكامها من شبهات وأباطيل لنشر مذهبهم، الأمر الذي جعل الحداد يتصدى لهم ولأباطيلهم، ويعمل -هو وغيره من العلماء- على تثبيت أهل السنة على مذهبهم؛ الذي سعى العبيديون الفاطميون إلى طمسه ومحاربته بكل ما أوتوا من قوة.

أما الحداد؛ فيقول عنه الإمام الذهبي: «ابن الحداد الإمام شيخ المالكية... أحد المجتهدين، وكان بحرًا في الفروع، ورأسًا في لسان العرب، بصيرًا بالسنن.. وكان من رؤوس السنة.

قال ابن حارث: له مقامات كريمة، ومواقف محمودة في الدفع عن الإسلام والذب عن السنة، ناظر فيها أبا العباس المعجوقي أخا أبي عبد الله الشيعي[1] الداعي إلى دولة عبيد الله، فتكلم ابن الحداد، ولم يخف سطوة سلطانهم؛ حتى قال له ولده أبو محمد: يا أبت! اتق الله في نفسك ولا تبالغ، قال: حسبي من له غضبت، وعن دينه ذببت[2].

وقد تناظر ابن الحداد وعبيد الله المهدي ذات مرة حول حديث «غدير خم»[3]، فقال الحداد: هو صحيح وقد رويناه.

فقال عبيد الله: فما للناس لا يكونون عبيدنا؟

قال: لم يرد ولاية الرق، بل ولاية الدين.

قال: هل من شاهد؟

قال الحداد: قال الله -تعالى-: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[4]، فما لم يكن لنبي الله لم يكن لغيره!

وسأل أبو عبد الله الشيعي ابن الحداد مرة: أنتم تفضلون على الخمسة أصحاب الكساء غيرهم؟ -يعني بأصحاب الكساء: محمدًا صلى الله عليه وسلم، وعليًّا، وفاطمة، والحسن،

---

(١) أبو عبد الله الشيعي، من أهل صنعاء، وأحد دعاة الإسماعيلية الكبار، والمؤسس الفعلي للدولة العبيدية الفاطمية، فهو الذي نشر الدعوة =

= الإسماعيلية ومهّد لقيام الدولة بالمغرب في سنة (٢٩٨ هـ -٩١١م)، ودعا عبيدالله المهدي، أول حكامها، لاستلام الحكم على اعتبار أنه الإمام الإسماعيلي الواجب الاتباع، ثم ما كان من عبيدالله. بعد أن استلم الحكم إلا أن قتل أبا عبدالله الشيعي وأخاه أبا العباس.

(٢) تطرقنا في أعداد سابقة من «الراصد» إلى بعض الأساليب التي اتبعها أهل السنة وعلماؤهم وحكامهم لمواجهة الفرق المنحرفة، يمكن قراءة بعضها على الروابط:
http://www.alrased.net/show_topic.php?topic_id=1079
http://www.alrased.net/show_topic.php?topic_id=1132

(٣) حديث: «**من كنت مولاه فهذا علي مولاه**»، رواه الإمام أحمد في المسند، لكن الشيعة حرفوا معنى الحديث، وجعلوه دليلًا على أن عليا هو الأحق بالخلافة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤) سورة آل عمران:٧٩، ٨٠.

والحسين رضي الله عنهم، ويعني بغيرهم: أبا بكر رضي الله عنه -.

فقال أبو عثمان: أيهما أفضل؟ خمسة؛ سادسهم جبريل عليه السلام؟ أو اثنان؛ الله ثالثهما؟ فبهت الشيعي!!

وقال موسى بن عبد الرحمن القطان: لو سمعتم سعيد ابن الحداد في تلك المحافل -يعني: مناظرته للشيعي؛ وقد اجتمع له جهارة الصوت، وفخامة المنطق، وفصاحة اللسان، وصواب المعاني-؛ لتمنيتم أن لا يسكت.

وادّعى أبو عبد الله الشيعي مرة أن القرآن يقول أن محمدًا ﷺ ليس خاتم النبيين! -مستندًا على الآية ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[1] -.

فقال الحداد: هذه الواو ليست من واوات الابتداء، وإنما هي من واوات العطف، كقوله ﷻ: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[2]، فهل أحد يوصف بهذه الصفات غير الله ﷻ؟!

وخرج الحداد مرة للقاء أبي عبد الله الشيعي في قصر إبراهيم بن أحمد، وكان حوله جماعة من أصحابه، فالتفت الشيعي إلى إبراهيم بن يونس، وكان فيما سبق قاضيًا، **وقال له:** يا شيخ! بم كنت تقضي؟ **فقال إبراهيم بن يونس:** بالكتاب والسنة، **قال الشيعي:** فما السنة؟

قال إبراهيم: السنة السنة، **قال ابن الحداد** -وقد وجّه كلامه للشيعي-: أصل السنة في كلام العرب المثال، قال الشاعر:

تريك سنة وجه غير مقرفة ... ملساء ليس بها خال ولا ندب

أي: صورة وجه ومثاله.

والسنة محصورة في ثلاث: الائتمار بما أمر به النبي ﷺ، والانتهاء عما نهى عنه، والائتساء بما فعل.

فقال الشيعي: فإن اختلف عليك النقل وجاءت السنة من طرق؟ **قال:** أنظر إلى أصح الخبرين؛ كشهود عدول اختلفوا

(١) سورة الأحزاب:٤٠.

(٢) سورة الحديد:٣.

في شهادة، **قال:** فلو استووا في الثبات؟ **قال الحداد:** يكون أحدهما ناسخًا للآخر، **قال:** فمن أين قلتم بالقياس؟ **قال:** من كتاب الله ﷻ، **قال:** فأين تجد ذلك؟ **قال:** قال الله ﷻ في كتابه العزيز: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[3] فالصيد معلومة عينه، والجزاء الذي أمرنا أن نمثله بالصيد (المعلومة) عينه ليس بمنصوص، فعلمنا بذلك أن الله -تعالى- إنما أمرنا أن نمثل ما لم ينص ذكر عينه، بالقياس والاجتهاد، ومنه قول الله ﷻ: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾، فلم يكله إلى حاكم واحد؛ حتى جعلهما اثنين ليقيسا ويجتهدا، **فقال أبو عبد الله الشيعي:** ومن ذوا عدل؟إنما هم قوم مخصوصون بنص الآية! **قال الحداد:** هم الذين قال الله ﷻ فيهم: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[4]، ومثل ذلك في تثبيت القياس: قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾[5]، والاستنباط غير منصوص.

ويستفاد من سيرة هذا العلم الفذ:

أن الحق يعلو ولا يعلى عليه.

وأن واجب أهل العلم الصدح بالحق في وجوه المبطلين؛ لكن مع امتلاك الحجة القاهرة والجنان الثابت، وقبل ذلك صدق التوكل على الله ﷻ.

وأن المواجهة والهجوم هما خير وسيلة للدفاع عن الدين في وجه المبطلين.

للاستزادة:

١ - «سير أعلام النبلاء» (النسخة الإلكترونية) الجزء الرابع عشر - الإمام الذهبي.

٢ - «الدولة العبيدية الفاطمية» - الدكتور علي الصلابي.

(٣) سورة المائدة:٩٥.

(٤) سورة الطلاق:٢.

(٥) سورة النساء:٨٣.



المجلسي والتأسيس «لفقه الغالبية» في الفكر الشيعي

محمد العواودة

تختلف القراءات الموضوعية «القليلة» التي عرضت لفكر محمد باقر المجلسي من وجهات نظر كاتبيها، من زاوية قراءة التأثيرات التي تركها فكر المجلسي على الفكر الشيعي، بصفته صانع أمجاد الدولة الصفوية، أو بصفته أحد الذين ساهموا في إسقاطها واضمحلالها، أو بصفته أحد أهم الذين صاغوا النظرية العقدية الشيعية وطوروها، أو الهادم لمبادئها المتجذرة في التاريخ، أو بصفته صانع فكر الثورة الحقيقي، أو غير ذلك، إلا أنه من بين فيض تلك التناقضات؛ ثمة ما يتفق عليه من الذين قرؤوا المجلسي، هو أن إسهامات المجلسي الفكرية كانت إسهامات غالية إلى حد بعيد، في ظل ظروف نشأتها السياسية في عهد الدولة الصفوية، وقمعها للمخالفين من المذاهب الأخرى.

كما بات من المتفق عليه في هذه الكتابات أن المجلسي هو المساهم والمؤصل الأكبر لفقه الغالبية، أو ما بات يعرف بـ (التشيع الشعبي)، وهو الفكر الذي كان يعبر عن الإرادة السياسية للسلاطين الصفويين المتأخرين، بجعل كل إيران تتوحد على فكر المجلسي الذي خدم سياساتهم، ونال أعلى المناصب الدينية في كنفهم، وحيث حاول المجلسي تأصيل وصياغة خطاب جديد يحاول إقامة قطيعة دائمة مع الإسلام السني الذي كان منتشرًا في إيران قبل فرض التشيع عنوة، ذلك من أجل توطيد دعائم الدولة الصفوية؛ التي كانت ترى في الإسلام السني أهم مصادر الخطر الذي يتهددها، حيث رسخ المجلسي في الوعي الشيعي هذه الخصومة الدائمة من خلال اختلاق موقف سني سلبي من أهل البيت اصطنعه المجلسي بمرويات مكذوبة وموضوعة عن النبي ﷺ وآله بيته؛ دسها في التراث الشيعي.

أسهمت الدولة الصفوية في تمكين خطاب المجلسي في كل البلاد التي كانت تطالها يد سلطتها السياسية أو الدينية؛ نشرًا وتدريسًا، حتى غرزت في الوعي الشيعي: أن الإسلام الذي أتى به المجلسي حاملًا مفاتيح الجنان لمعتنقيه هو الإسلام الشيعي الصحيح، وهو الإسلام الذي يجب النضال لأجله؛ سيما مع الذين اعتبرهم المجلسي خصومًا يشكلون تهديدًا للوجود الشيعي، ويتقاذفون العداوة لأهل البيت، وهي الفزاعة الفكرية التي استند عليها المجلسي لحقن الوعي الشيعي بالعداوة ضد المخالفين؛ حيث ينسحب خطابه -اليوم- على المجالات الفكرية والسياسية الشيعية المعاصرة؛ التي تؤمن إجمالًا باستدامة هذه القطيعة؛ بالتركيز على المجال التراثي الروائي المختلق، وهو الأمر الذي ما زال يمنع عمليًّا التواصل الديني ضمن الدائرة الإسلامية الواحدة مع بقية العالم الإسلامي.

على ضوء ذلك؛ تحاول هذه الدراسة التعريف بشخصية المجلسي، ورصد أهم ملامح خطابه الديني، وتفحص الظروف التاريخية التي ساعدت على بروز هذا الخطاب، كما تحاول الوصول للأدوات المعرفية والإجرائية التي اشتغل عليها خطاب المجلسي من أجل توسيع دوائر القطيعة المعرفية والفكرية مع الفكر السني على وجه الخصوص التي حملت مضامين سياسية متكاملة من خلال احتضان فكرة «التشيع الشعبي».

ولد محمد باقر المجلسي في آخر عصر إيران الصفوية في سنة (١٦٢٨م)، في دار العلم باصبهان، وهو أحد سبعة أولاد لمحمد تقي[١]، ويروي أصحاب سيرته تفاصيل معينة عن ولادته، يظهر أنها وضعت لتعزيز صورته كزعيم ديني «كاريزمي»، فيروى أن قماطه قد باركه الإمام الغائب[٢] في مجلس سري، حصل خلال حلم يقظة، أو رؤيا لمحمد تقي[٣]، الذي كان معاصرًا لمحمد صدرًا، وقرأ على العلماء من أمثال: الشيخ البهائي، وعبد الله بن حسين الشوشتري.

ولا يعرف الكثير عن سيرة حياته الأولى؛ رغم أنه يدعي إتقان جميع العلوم الدينية منذ سن مبكر جدًّا، فعلى شرحه على متن «من لا يحضره الفقيه» للشيخ الصدوق، يقول: إن علمه اكتمل وهو في الرابعة من العمر[٤]!

من أهم شيوخ المجلسي -بالإضافة إلى والده- جملة من الشيوخ متناقضي الطيف الفكري؛ من الميول الصوفية للفيض الكاشاني، والموقف العنيف في معاداة التصوف لمحمد طاهر القمي، إلى الفقه الإخباري للحر العاملي، والفكر الأصولي للشوشتري، ومع هذا؛ فإن المجلسي لم يكن توليفيًا يجمع بين المعقول والمنطق على طريقة والده أو الشيخ البهائي[٥]، ولكن المؤكد من خلال قراءة سيرة المجلسي أن الرجل لم يكن صاحب إرادة في ذلك، بل لأن تعلقه في المنقول والتنظير فيه؛ كان بسبب فشله العلمي في دراسة المنطق والوفاء بشروطه العلمية، ومن ثم محاولته تقويض المنطق بالمنقول؛ حيث وجد فرصته التاريخية لبثها، من خلال استدعاء السلاطين الصفويين لمقولاته، وتوظيفها في مشروعهم السياسي.

ولعل ما يؤكد ذلك: تلك القصة المتداولة في المصادر لترك المجلسي للمنطق، وهي: أن المجلسي كان يدرس علم المنطق، فشرح للطلاب يومًا مذهب «الدهرية» من أدلتهم، فما كان من أحد الطلاب إلا أن اعتنق مذهبهم قائلًا: «إن مذهب الماديين هو مذهب الحق»، وعندما حاول المجلسي نقض الاستدلال؛ عجز عن ذلك، فأوقف المجلسي الدرس فجأة، وأقسم أن لا يعود بعدها للفلسفة والكلام[٦]، فإن رفض المجلسي للمنطق، يعني أنه ركز جهوده بشكل شبه حصري على ترويج الفقه والروايات، وهما دعامتا المنقول المركزيتان[٧].

إن رفض المجلسي المنطق وإدانته لكل أشكاله؛ جعل نقادًا من أمثال يوسفي، وارجمند، وشريعتي يزعمون أنه كان مدفوعًا بالطموح الشخصي؛ لا بالرغبة

(١) «التشيع والتحول في العصر الصفوي» كولن تيرنز، دار الجمل (٢٠٠٨) (ص٢٥٩).

(٢) مقال: (المجلسي يؤلف بحار الأنوار)، هيثم الكسواني، «مجلة الراصد نت»، العدد (٢٦)، شعبان (١٤٢٦هـ).

(٣) «التشيع والتحول في العصر الصفوي» مرجع سابق (ص٢٥٦).

(٤) المرجع نفسه (ص٢٥٢).

(٥) المرجع نفسه (ص٢٦٢).

(٦) المرجع نفسه (ص٢٦٥).

(٧) المرجع نفسه (ص٢٩٧).

الصادقة في تنقية الرسالة الإسلامية، وذلك عبر الاهتمام بالمنقول إلى حد إقصاء كل شيء آخر، وهو ما كان يعني: صعود الفقيه السريع إلى السلطة في السنوات الأخيرة للعصر الصفوي؛ خاصة في ظل حكام ضعفاء وعاجزين؛ كالشاه سليمان (١٦٦٦ - ١٦٩٣)، والسلطان حسين (١٦٩٤-١٧٢٢)، واحتلالهم -الفقهاء- المناصب الدينية؛ كمنصب «كشيخ الإسلام»، وهو ما يعني: أن على المرء أن يركز على مجال اختصاص الغالبية من أجل البروز كرجل دين، حيث حبذ الشاه سليمان والسلطان حسين العلوم النقليه، ووفروا فرصة سانحة لفقهاء الإماميين من أجل تمكين الأفكار الدينية التقليدية في الفكر الشيعي، وبغض النظر عن نوايا المجلسي، فقد كان عهد هذين الحاكمين شديدي الملائمة لأفكاره[١].

مما يجدر التنبيه عليه -هنا-: أن الروايات في التراث الشيعي ليس لها مستند علمي مماثل لأهل السنة؛ الذين اعتنوا جدًّا بعلم الحديث من جهتي الرواية والدراية، بعكس الشيعة الذين ليس لهم عناية بعلم الحديث، ولذلك قلما تسلم لهم رواية، وهذا ساعد على كثرة الكذب والوضع في الروايات، وهو ما تميز به المجلسي من ناحية الكثرة والغزارة في الكذب من جهة، والغرابة من جهة أخرى!

بيد أنه يمكن للمرء أن يقف على مضمرات المجلسي ونواياه جملة من خلال استنطاق البيئة العلمية والسياسية والاجتماعية التي جعلت فكره يعرض على طلب المنقول الديني ويتماهى معه، والراجع لأسباب جوهرية ثلاثة:

الأول: عجز ذاتي غير مقصود في المنطق، وجد مبرراته المقصودة في إقصاء المعقولات عن صياغة المبادئ الإيمانية والعقدية.

الثاني: وهو هدف مقصود للآراء السياسية المطروحة على الساحة، من أجل إقامة قطيعة معرفية بين الفكر الشيعي مع باقي المخالفين، وعلى رأسهم السنة؛ الذين كانت تمثلهم في الغالب التشكيلات الصوفية القائمة؛ كالذهبية والنقشبندية، مع أنها لم تشكل خطرًا فعليًّا على السلطنة الصفوية.

الثالث: سياسي، فيما كانت تشكله ميول السلطان سليمان ذاته لتوحيد الناس على المذهب الإمامي، حيث يرى أن العلوم النقلية وتداولها كمسلمات هي التي كانت مؤهلة لبسطها في الوعي الشعبي الشيعي سريعًا من خارج سياج المعقولات التي كانت تخضع لمفعولات العقل وتداوله ومراجعته، وهي المهمة التي حاول أن يتزلف بها المجلسي إلى السلطان في مشروعه الكبير «بحار الأنوار في أحاديث النبي والأئمة الأطهار».

يعتبر «بحار الأنوار» من أهم كتب الحديث عند الشيعة، وقد جمع واختلق فيه المجلسي «**مما هب ودب**» من الأخبار والأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ، والأئمة، وجمع فيه سيرة النبي، وفاطمة، والأئمة الأثني عشر؛ وأحوالهم، ومناقبهم، وما نسب إليهم في المواعظ، ورتبه من غير تهذيب ولا تحقيق[٢]!

فقد جمع المجلسي في كتابه هذا بحارًا من الجهالة والأباطيل نسبها للنبي ﷺ، وأئمة أهل البيت الكرام، وقد أصل فيه لعقائد الشيعة الروافض.

(١) المرجع نفسه (ص٢٦٨).

(٢) (المجلسي يؤلف بحار الأنوار) مرجع سابق.

وفي كتابه هذا يتضح بشكل لا لبس فيه القول بتحريف القرآن، وتأليه الأئمة، وتكفير الصحابة[1].

اشتهر المجلسي بكثرة مؤلفاته التي تروج لمذهب الشيعة الأثني عشرية، فمنها: كتاب «زاد المعاد» في «فضائل الأيام والليالي وأعمال السنة، ومنها: في «أقوال الأنبياء من أدم إلى نبينا ﷺ»، وفي «أحوال قائم الأنبياء من ولادته إلى وفاته»، ومنها: «في الفتن الحادثة بعد وفاة الرسول»، ومنها: في «أحوال أمير المومنين من ولادته، وفضائله، ومعجزاته، ووفاته» وفي «أحوال الزهراء والحسنين عليهم السلام»، وفي «أحوال السجاد والباقر والصادق والكاظم»، وفي «أحوال الرضا، والجواد، والهادي، والعسكري عليهم السلام»، و«مرآة العقول»، و«حق اليقين»[2] الذي ألفه قبل عام من وفاته، ولذا قد يكون آخر أعماله، ومن دون شكل من أكثر مؤلفاته شعبية[3].

وفي الواقع فإن «حق اليقين» ليس إلا تقرير المجلسي الدقيق باللغة الفارسية لعقائد الإمامية، وهو ظاهرًا متعلق بأصول الدين، ولكن جلّه مخصص واقعًا لسرد مفصل عن عذاب جهنم إلى جانب التشهير المذهبي بالخلفاء الثلاثة الأوائل[4].

فقد وصل إنتاج المجلسي العريض إلى العوام؛ لأن معظمه مكتوب بالفارسية؛ ما جعل المجلسي قادرًا على امتلاك مخيلتهم وولائهم.

وبالنسبة للعوام؛ كانت عبارته البسيطة وشديدة التعصب لما اعتبرها أساس المذهب الإمامي أسلس من تعاليم الفلاسفة[5].

إن اعتماد المجلسي على النقل بدل العقل، وعلى المظهر بدل الجوهر يتجلى بحدّة أكبر عند مقارنة منهجه بالذي عند متقدمي علماء الإمامية ما قبل الصفويين؛ الذين وإن لم يكونوا نقليين؛ فإنهم كانوا على الأقل مستعديين لايلاء مسألة الإيمان الاهتمام المفترض أنها تستحقه كونها علة وجود الإسلام[6].

في مؤلفات المجلسي يتصدر الأئمة الشخيصات التاريخية، إضافة إلى حياتهم، وأقوالهم، وآية التكفير، والممارسة الدينيتين، بينما تشكل أحاديثهم أساس لتقعيد الشعائر؛ وهي مسؤولية المجلسي[7] الذي بلغ ترويجه لمذهب الإمامية حدًّا؛ بحيث أن عبد العزيز الدهلوي - من كبار علماء السنة، وصاحب كتاب «التحفة الإثني عشرية في الرد على الرافضية» - صرح بأنه: «لو سمي دين الشيعة بدين المجلسي؛ لكان في محله»[8].

فيبدو أن شعبية المجلسي أثرت كثيرًا في الشاه سليمان الذي خبا شغفه بالعلوم العقلية، وتزايد ميله إلى النقلية البسطية السهلة لدى المجلسي وأمثاله، وقد قرّب الشاه النقليين، وعرف بإحسانه الجم إليهم[9].

مدفوعا بولاء المجلسي ودعمه الخالصين عين الشاه سليمان المجلسي شيخ الإسلام في أصفهان سنة (١٦٧٨م)، وكما يشير الخواتون أبادي؛ فإن تعيين المجلسي «شيخا للإسلام» في سن الحادية والستين قد

(١) (المجلسي يؤلف بحار الأنوار)، مرجع سابق.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) «التشيع والتحول في العصر الصفوي»، مرجع سابق (ص٢٧٩).
(٤) المرجع نفسه (ص٢٨٠).

(٥) المرجع نفسه (ص٢٨١).
(٦) المرجع نفسه (ص٢٧٩).
(٧) المرجع نفسه (ص٢٧٧).
(٨) (المجلسي يولف بحار الأنوار)، مرجع سابق.
(٩) «التشيع والتحول في العصر الصفوي»، مرجع سابق، (ص٢٧٠).

أعطاه سلطة متفردة كونه أكبر الزعماء الدينيين في المملكة، وكانت مهمته الأولى هي: محاولة نشر علم الشيعة وحديثها[1].

كما اتبع المجلسي سياسة عنيفة ضد السنة الصوفية، وحاول قدر الإمكان تحويل الأقليات إلى مذهب الامامية، وتذكر المصادر أن ما لا يقل عن سبعين ألف سني قد تشيعوا على يد المجلسي[2]، حيث يرى البعض أن قمع السنة الذي ازداد خلال تولي المجلسي لمنصب شيخ الإسلام كان سببًا رئيسيًّا في سخط عامة الأفغان السنة، والذي بلغ ذروته في الغزو الأفغاني وإسقاط الدولة الصفوية[3].

يتبين مما سبق: إن محمد باقر المجلسي هو المسؤول تاريخيًّا عن تعميق أنموذج الخرافة في الفكر الشيعي؛ استنادًا على اهتمامه في بث أكبر قدر من المرويات الموضوعة التي أدخلها في الفكر الشيعي، محاولًا في ذلك الوصول إلى أقصى حدود المطامع الشخصية والأعراض الدنيوية!

كما يعتبر محمد باقر المجلسي من أهم الساعين لترسيخ القطيعة بين الفكر الشيعي والفكر السني؛ من خلال إجادته للصناعة الفكرية المبتذلة، وتأجيج خطاب الفتنة في الوعي الشيعي، وممارسة القمع المنظم ضد الأقليات الدينية.

❁❁❁

(١) «الفيض القدسي»، حسين بن محمد تقي الطبرسي (ص٢١).
(٢) «قصص العلماء» التنكباني (ص٢٢١).
(٣) «التشيع والتحول في العصر الصفوي»، مرجع سابق، (ص٢٧٢).

أحبارُ التشيعِ.. تنوّعُ أدوارٍ، ووحدةُ هدف -محمد باقر الصدر نموذجًا-

أبو المعتصم - نقلاً عن «موسوعة الرشيد»

المقدمة

من المبادئ التي ارتكزَ عليها التشّيعُ؛ كمذهبٍ ديني، ونظامٍ فكري هو: «مبدأ التقّية» الذي سوّغ للشيعة أنْ يتعايشوا مع بقيّةِ الفئاتِ في المجتمعِ المسلمِ، معَ إخفاءِ أفكارِهم ومعتقداتِهم، وعدمِ الخروجِ عن الآخرين؛ إلّا في بعض السلوكيات التي يرونَها ضروريةً في حفظ تلك المعتقدات، والأفكار من الاندثار والنسيان؛ فضلًا عنْ أهمّية ذلك في تأكيد الاستقلالية للمذهب عن بقيّة المذاهب الأخرى.

وقد هيّأ هذا الأمرُ نحو بلورة أفكار المذهب على النحو الذي يجعل أتباعه حريصين كلّ الحرص على عدم إظهار ما يعتقدونَه حقًّا؛ خشيةَ الاصطدام بالآخر الذي يعيشون معه، ثُّم صيرورتُهم فئةً ضالّةً منبوذةً لا قيمةَ لها أوْ لآرائِها، وإذا ما حدثَ يومًا أنْ ظهرتْ بعضُ تلكَ الآراءِ والمعتقداتِ إلى العلنِ؛ فمِنَ السّهلِ التفلّتُ منَها ما دامتِ الجمهرةُ الواسعةُ من الشيعةِ يظهرون خلافَ ذلك الأمر.

وبذلك استطاع الشيعةُ على مرّ العصور من التّهرب -أو هكذا ظّنوا!- من تشنيع خصومهم في كثيرٍ من المسائلِ التي يصّرحونَ بها في كتبِهم من تحريفِ القرآن، وسبِّ الصحابةِ، والقدّحِ في أعراضهم؛ بل أضحى ذلك ديدنًا لهم في حياتِهم كلِّها.

ولو أنّك ألزمتَ أحدَهم -اليوم- برواية في كتابِ «الكافي» للكليني -وهو أصحُ كتبِهم-؛ لقال: إنّها

ضعيفةٌ، ولو قلتَ لهم: إنّ الخميني، أو الخوئي، أو السيستاني، أو الصدر قال كذا في رسالتِه العمليةِ، لقال لك بسهولةٍ وصفاقةِ وجهٍ: هذا قولُ خاطئ، وهو في الوقت الذي يعتقد في «الكافي»، و«بحارِ الأنوار»، وغيرِها من الكتبِ أنّها أصّحُ الكتبِ على وجه الأرضِ، وفي الوقتِ الذي يرى فيه الخميني مؤسسًا للثورة الإسلامية، وخيرِ مرجعٍ على وجه البسيطة، ويرى علماءَه وسادتَه خيرًا من صحابةِ رسولِ الله ﷺ؛ الذين يَقدحُ في أعراضِهم ليلَ نهار!

وهنا يجبُ ألّا يتصّور أحدُ أنّ الشخصيّة الشيعية شخصيةٌ متناقضة بقدر ما هي شخصّية ماكرة!

ذلك أنّهم نتيجة لسعيهم الحثيث لاعتلاء سدّة الحكم، ثم عدم تمكّنهم من ذلك، وبالتالي معارضة الحكومات لهم؛ فإنّ الشيعة نشؤوا في دهاليز الظلام، واستيقظوا ليلًا؛ لا لأجل أن يقوّضوا دولة الروم أو إسرائيل، وإنّما ليحيوا دولة فارس تحت لباس التشّيع، وعلى أنقاض دولة الإسلام؛ التي لا يرون لها وجودًا منذ وفاة الرسول وحتى هذه اللحظة، وما ذلك في نظرهم إلّا لأنّ الدولة التي تأسست عقيب وفاة الرسول الأكرم إنّما هي دولة غاصبة منحرفة، وذلك -وكما يرى فيلسوف الشيعة واقتصاديّها محمد باقر الصدر- أنّ رسول الله ﷺ توّفي وخلّف وراءه مجتمعًا ودولةً وأُمّةً، وأنّ الانحراف بدأ بالدولة حينما لم يتولّها علي بن أبي طالب، ثم انحرف المجتمع حينما لم يقم بالثورة ضد الدولة المنحرفة، ثم انحرفت الأمّة ولو كان ذلك بطيئا -على حد تعبيره-، مما آذن بانهيارها ولو بعد حين، وهذا ما حصل بالفعل.

لذا؛ فانّ الشيعة -اليوم- لا يشعرون بالانتماء للبلدان التي ولدوا فيها مادام رأسها -أي: الحاكم فيها- ليس شيّعيًّا، ولهذا تجدهم -قلبًا وقالبًا- مع أيّ دولة يرفع قائدها شعار: (يا لثارات أبي عبد الله...) وممن؟ من أهل السّنة بالتأكيد.

من هنا؛ فإنّ الحديث عن أية دعوى تقريبية لن تجدي نفعًا؛ سوى صرف بعض النقود على الحفلات والولائم، ثمّ الانصراف والواحد منهم يلعن الآخر منّا، ولكي نكون دقيقين -هنا- فإنّنا نجزم بعدم وجود نماذج تقريبية مضيئة في هذا المذهب، وهذا أمر يستوي فيه كل علماء الشيعة الصغير فيهم والكبير؛ لا فرق في ذلك بين أعجمّيهم ومستعجمهم.

ولا بأس -هنا- أن نبّين وندلّل على ما نقول؛ من خلال الوقوف على بعض النماذج التي طرحت نفسها على الساحة بوصفها نماذج وحدوية تقريبية؛ إذ يعّد محمد باقر الصدر من أبرز علماء الشيعة المعاصرين، وممّن امتلأت شوارع بغداد والجنوب العراقي بصوره وأقواله المأثورة التي تدعو إلى الوحدة، وتحضّ عليها، وأنّ السني أقرب إلى نفسه من الشيعي.

طبعًا هذا ما تأكدّنا منه، وبدا واضحًا وجليًّا بعد أحداث القبتين في سامراء؛ حينما ركض مقلدوه ومقلدو ابن أخيه نحو قتل أهل السنة في الشوارع، ورميهم بالرصاص على أرصفة الطرقات؛ فضلًا عن مهاجمة المساجد، والدور، والمناطق السنّية، ومهما يكن من شيء؛ فإنّ محمد باقر الصدر أضحى عنوان كل حزب سياسي شيعي في العراق الجديد، كما أنّ سنة وفاته أصبحت ذكرى سنوية تستذكرها قنوات الحكومة الفضائية بمزيد من الحزن والأسى على مظلومية الشيعة في العهد السابق، بل عمدت الحكومة الشيعية إلى إدراج اسمه في مناهج التربية والتعليم، مبيّنة دوره وأثره في

الواقع الإسلامي والعراقي.

ولكـي نتعـرف أكثـر عـلى مـاضي هـذا الرجـل الوحدوي وشخصيته التقريبية؛ أحببت أن أكتب سطورًا قليلة في بعض المسائل الجوهرية المختلف فيها بين أهل السنة والشيعة؛ وفقًا لرؤية هـذا الوحـدوي التقريبـي، ويمكن تلخيص وإجمال ما ذكره محمد باقر الصدر من خلال النقاط والعناوين الآتية[1]:

أمة منحرفة، ومجتمع منحرف، ودولة منحرفة:

يـرى محمـد بـاقر الصـدر: أنّ رسـول الله ﷺ حيـنما تـوفي خلّـف وراءه دولـةً ومجتمعًـا وأمـةً، وأنّ الصـحابة رضي الله عنهم حيـنما لم يولّـوا عليًّـا رضي الله عنه عـلى سـدة الحكم فقد ارتدّوا، والانحراف لزمهم؛ فالانحراف بدأ أوّل ما بدأ في قيادة الدولة، وزعامة التجربة الإسلامية، ولما كانت الدولة هي من تقرر ما يجوز فعله وما لا يجوز بين أفراد المجتمع؛ فإن الأخير قد انهار تبعًا لانهيار الدولة، والأمة توشك أن تنهار -أيضًا- بعد أن سقطت الدولة والمجتمع.

يقول الصدر: «حينما توفّي رسول الله (ص) خلّف أمّة ومجتمعًا ودولةً... الانحراف الذي حصل يوم السقيفة كان أول ما كان في كيان الدّولة؛ لأنّ القيادة كانت قد اتخذت طريقًا غير طريقها الطبيعي، وقلنا بأنّ هذا الانحراف الذي حصل يوم السقيفة في زعامة التجربة - أي: الدولة - كان من الطبيعي في منطق الأحداث أن ينمو ويتسع؛ حتى يحيط بالتجربة نفسها، فتنهار الزعامة التي تشرف على تطبيق الإسلام، وحينما تنهار زعامة التجربة ينهار تبعًا لذلك المجتمع الإسلامي؛ لأنّه يتقوم بالعلاقات التي تنشأ على أساس الإسلام، فإذا لم تبق زعامة التجربة لترعى هذه العلاقات، وتحمي وتقنن قوانين لهذه العلاقات؛ فلا محالة ستتفتت هذه العلاقات، وتتبدّل بعلاقات أخرى قائمة على أساس آخر غير الإسلام، وهذا معناه: زوال المجتمع الإسلامي.

تبقى الأمة بعد هذا؛ وهي أبطأ العناصر الثلاثة تصدعا وزوالًا، إلاّ أنّ هذه -أيضًا- من المحتوم عليها أن تتفتت، وأن تنهار، وأن تنصهر ببوتقة الغزو الكافر».

(١) وقد اعتمدت في نقل وتوثيق أقوال الصدر على ما سطّره في كتابه «أهل البيت: تنوع أدوار، ووحدة هدف»، وهو كتاب مطبوع ومتداول، وكان عندي نسخة منه، بيد أنّ الكتاب فقد في الأحداث الطائفية التي تلت تفجير قبتي سامراء، ولم أستطع بعدها الذهاب إلى سوق بيع الكتب نتيجة للسيطرات الوهمية التي كانت الدولة تضعها بالتعاون مع الميلشيات الإجرامية التي كانت تتصيد أبناء أهل السنة؛ لذا أنا أحيل القارئ على موقع الإنترنيت الذي نشر هذا الكتاب:
http://www.alkadhum.org/other/mktba/sira/advar/index.htm

رحيل العلامة ابن جبرين عنا

كاظم الربيعي - خاص بـ «الراصد»

رزئ العالم الاسلامي بفقد الإمام العلامة عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين رحمه الله، وقد عرفه سائر أبناء المسلمين بعلمه، وتواضعه، واهتمامه بشؤون المسلمين وآلامهم وجراحاتهم في كل مكان.

كان العلامة عبد الله بن جبرين رحمه الله أحد أعلام أئمة الدين؛ الذي جمع بين العلم، والتواضع، والزهد، والاهتمام بشؤون المسلمين، وكل هذا أهّله لأنْ يكون في زمرة العلماء الربانيين؛ الذين لم ينقطعوا للتعليم والتدريس فحسب، وإنما فرغوا أنفسهم للعامة والخاصة.

وسنتعرض في هذه العجالة لموقف الشيخ رحمه الله مع قضايا الأمة؛ من خلال موقفه من قضية فلسطين، وقضية العراق، وقضية «التشيع».

موقفه تجاه القضية الفلسطينية:

نعت رابطة علماء فلسطين للشيخ ابن جبرين بقولها: «فقدان الشيخ الداعية ابن جبرين خسارة كبيرة للأمة جمعاء؛ لاسيما أنه كان مدافعًا من الطراز الأول عن قضايا الأمة الإسلامية وأهل السنة، مجتهدًا في قضايا العصر؛ وفق كتاب الله -تعالى- وسنة النبي عليه الصلاة والسلام ، كما كان داعيًا إلى الله -تعالى- على بصيرة.

وكان ابن جبرين أحد أبرز العلماء الذين دعوا إلى نصرة غزة؛ حيث انتقد مَن تخاذل عنها خلال العدوان الإسرائيلي الأخير.

لقد كان للشيخ فتاوى ومواقف كثيرة حول الشأن الفلسطيني؛ كان آخرها: ما أصدره بعض العلماء والقضاة المجتمعين في مكة المكرمة مناصرة لأهل غزة في العدوان الإسرائيلي الأخير، وكان الشيخ رحمه الله على رأس الحاضرين لهذا اللقاء، والذي خرج بما سمي بـ: (بيان مكة الثاني)، والذي نص على جملة من الأمور منها:

] أن السعي إلى تحرير فلسطين هو واجب شرعي على الشعوب والحكومات، وأن ما تقوم به الفصائل الجهادية لتحقيق هذا المقصود هو من أعظم الواجبات الشرعية.

] حرمة مبادرات السلام التي تتضمن الاعتراف بحق اليهود في أرض فلسطين، وتطبيع العلاقات معهم.

] مشروعية الجهاد والمقاومة لأهل فلسطين ما دام الاحتلال في أرضهم، ويمارس الحصار عليهم.

] الدعوة لعموم الأمة حكومات وشعوبًا إلى تفعيل سلاح المقاطعة الاقتصادية على كافة المستويات ضد العدو اليهودي، وكل من تعاون معه أو دعمه، واتخاذ كل التدابير الكفيلة بنشر هذه الثقافة.

] دعوة عموم المسلمين لمد يد العون لإخوانهم في غزة بكافة أنواع الدعم، والسعي لكفالة أسر ضحايا العدوان، والعمل على إعادة إعمار ما تم هدمه وتخريبه على يد العدو اليهودي.

من جانبه أثنى الشيخ رحمه الله في كلمته في اللقاء على الدور الذي يبذله أهل الجهاد في غزة من كبت للعدو اليهودي؛ الذي يخطط ويطالب بكثير من بلاد المسلمين، حتى إن مطامعهم في دولة إسرائيل الكبرى تصل إلى شمال المدينة.

وأوصى ابن جبرين العلماء بالتواصل مع الناس مذكرًا أن حرب هؤلاء الأعداء دينية؛ وليست لأجل الأشخاص.

ونبه رحمه الله أن ما أصابنا وأصاب أهل غزة هو من الابتلاء الذي ذكره الله ﷻ، وطلب من الجميع الجهاد بالمال والدعاء، وأشار إلى ذلة اليهود، وقال: إن ما دفع اليهود وشجعهم هو تعاون الصليبيين معهم، مبشرًا أن هذا العدو سينهزم تحقيقًا لإسلامنا وديننا، ثم ختم كلمته بالدعاء على اليهود وأتباعهم، والنصرة والتمكين للمسلمين[١].

وقد أصدر الشيخ بيانا حول وجوب نصرة المسلمين في غزة، ومما جاء فيه: «قد اشتهر ما أصاب المسلمين في قطاع غزة من دولة فلسطين، في السنوات

(١) «صحيفة القدس العربي» (٢٢/١/٢٠٠٩).

الماضية، وفي الأيام القريبة؛ من الحصار الاقتصادي الشديد؛ الذي قامت به الدولة الصهيونية الكافرة، ومن يساعدها من سائر دول الكفار؛ حتى تضرر المواطنون في قطاع غزة من هذا الحصار الذي أنهكهم وأضعفهم، فلما أيقن العدو بضعفهم وقلة حيلتهم وهوانهم؛ حتى على أقرب الناس إليهم؛ أحدق بهم هذه الأيام، ورماهم بالصواريخ والقاذفات، وأهلك الحرث والنسل، وقتل وجرح وأدمى ما جاوز ألف شخص من مدنيين وعسكريين، ونساء وأطفال، وقصده إبادة المسلمين الذين لهم تواجد في تلك الدولة، وتسميتهم بالإرهابيين؛ لقيامهم بالدين الإسلامي، وكذلك مدافعتهم عن أنفسهم وعن أسرهم؛ دفع الضعفاء بقدر ما يستطيعون.

ولاشك أن اليهود أعداء للإسلام.. وعلى هذا؛ فالواجب على أولئك المسلمين المنكوبين أن يصبروا ويحتسبوا الأجر في هذه المصيبة...

ونوصيهم -أيضًا- بالقيام بقدر ما يستطيعون من المقاومة والمدافعة، ويعتمدوا على ربهم، ويطلبوا منه النصر على الأعداء، ويثقون بنصر الله -تعالى-...

ثم نذكر المسلمين في كل مكان بحقوق الأخوة الإسلامية العامة، فإن المسلمين إخوة في كل مكان، وأن أولئك المسلمين من أهل غزة من أحق من يحتاجون إلى نصر إخوانهم المسلمين بقدر الاستطاعة؛ حتى يرتفع عنهم ظلم الأعداء وجورهم، وهكذا مطالبة أولئك الأعداء في كل محفل برفع هذا الظلم الذي ليس له مبرر ولا سبب من الأسباب، وتخويف أولئك الأعداء من عواقب هذا الظلم والاعتداء.

كما نوصي المسلمين في كل مكان بالدعاء لإخوانهم المسلمين بالنصر والتمكين، ونرى جواز القنوت في الصلوات كلها، أو في صلاتي المغرب والصبح؛ دعاء للمستضعفين، ودعاء على المعتدين الظالمين.

كما نتواصى -أيضًا- بالمسارعة إلى مساعدتهم ماديًّا ومعنويًّا إذا تيسر ذلك؛ كالتبرع لهم بالمال، ليكون قوتًا يقتاتون به، حيث قد أهلك العدو الحرث والنسل.

وكذلك -أيضًا- التبرع بالدم لحاجة مرضاهم، واستقبال أولئك المرضى والجرحى، وعلاجهم بقدر الاستطاعة، رجاء أنهم يعيشون ويسعدون في الحياة مع أهليهم وأولادهم، وهكذا إرسال المعونات العينية؛ كالكسوة، والأطعمة، والأواني، وكل ما هم يحتاجون إليه»[1].

كما وجه نصيحة الى الرئيس المصري يوصيه فيها بنصرة أهل غزة ودعمهم، جاء فيها: «نوجه هذه النصيحة لحاكم مصر العربية الإسلامية، تتضمن الوصية بالرحمة للإسلام وللمسلمين، فإن الله -تعالى- وصف نفسه بالرحمة، وكذلك وصفه نبيُّه ﷺ، وحثّ العباد على التراحم بينهم، فقال ﷺ: «**الراحمون يرحمهم الرحمن**»، «**ارحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء**»، وقال ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادِّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**».

وبما أن إخواننا المسلمين في منطقة غزة من فلسطين قد نالهم الأذى من العدو الغاشم المتمثل في اليهود، والذين تمكنوا في دولة فلسطين، وفرضوا

---

(١) منشور على موقع الشيخ الرسمي، بتاريخ (١/١/١٤٣٠هـ).

سيطرتهم وقوتهم على المسلمين، وتطاولوا على هذه المنطقة؛ فقتلوا الأبرياء، وسفكوا الدماء، وأهلكوا الحرث والنسل، وهدموا المساجد، وهدموا البيوت، واستحلوا المحارم.

فإن من الواجب على حاكم مصر أن يساعدهم؛ ولو بتقبُّل اللاجئين الذين يهربون من القتل والأذى، وتقبُّل الجرحى لعلاجهم، وما في الإمكان من مساعداتهم المالية، فقد تبرع خادم الحرمين الملك عبد الله آل سعود وولي عهده الأمير سلطان بن عبد العزيز بمبلغ أربعين مليون لإغاثة هؤلاء المنكوبين، وجمع من المواطنين ما يزيد على تسعين مليون ريال سعودي.

وحيث إنّ المسلمين يجب عليهم أن يرحموا إخوانهم، وأن يمدوا لهم الصلة، ويساعدوهم، فإن على حاكم مصر مسئولية كبيرة؛ حيث إنهم مجاورون له، وأنهم من العرب المسلمين، وأنهم لا يلجئون إلى مصر إلا هربًا من الأذى والقتل، فالمطلوب من حاكم مصر أن يتقبلهم وأن ينقذهم من هذا الهلاك وهذا الظلم الشديد؛ بما يقوم في قلبه وقلوب من حوله من الرحمة، فإن الرحمة لا تنزع إلا من قلب شقيّ».

موقفه تجاه القضية العراقية:

لقد شهد للشيخ ومواقفه تجاه العراق قيادة الجيش الإسلامي في العراق؛ كما في بيان الجيش الإسلامي: «كان رحمه الله -تعالى- من العلماء المعدودين في زمننا هذا؛ الذين يعتنون بأمر الأمة وما يجري لها من آلام، ونكبات، وبلايا، ورزايا، فكان قريبًا من واقعها؛ يسأل عنها، ويتساءل، ولم تكن تأخذه في فتواه لومة لائم.

وإننا في الجيش الإسلامي في العراق نشهد له بمواقفه الشجاعة والنبيلة تجاه أهل العراق، فقد كان حريصًا على أن يسمع أخبار الجهاد والمجاهدين، ولم يبخل علينا بنصح وتوجيه»[١].

من أبرز مواقف الشيخ رَحِمَهُ اللهُ: بيانه المشهور المعنون بـ: (وجوب نصرة أهل السنة في العراق)، والذي جاء فيه: «فقد انتشر وتحقق ما تعمله الرافضة بأهل السنة في العراق؛ حيث يداهمونهم على حين غفلة، ويقتلونهم قتلًا ذريعًا، ولا يرقبون إلًّا ولا ذمةً، ولا يراعون طفلًا ولا امرأةً، ولا شيخًا كبيرًا، فيطلقون عليهم النار لإبادتهم، وقد يحرقونهم داخل المنازل والدور»[٢].

موقفه من الشيعة:

في بيان الشيخ بخصوص اعتداء الشيعة على سنة العراق؛ فصل فيه معتقد الشيعة في النقاط التالية:

- **تكفيرهم** لصحابة النبي ﷺ.

- **طعنهم** في أمهات المؤمنين؛ وبالأخص عائشة وحفصة، ورميهم عائشة بالفاحشة؛ وقد أنزل الله براءتها في القرآن الكريم[٣].

- **تكفيرهم** لأهل السنة في كل زمان ومكان؛ كما تدل على ذلك مؤلفاتهم وأشرطتهم، ويحكمون عليهم أنهم في النار مخلدون فيها، وهذه عقيدة راسخة فيهم، وأدل دليل فعلهم الآن بأهل السنة في دولة العراق، وانضمامهم إلى النصارى في قتال وإبادة أهل السنة[٤].

---

(١) بيان الهيئة الشرعية للجيش الإسلامي في العراق.

(٢) تاريخ البيان: (٢ صفر ١٤٢٨هـ).

(٣) وهاتان المسألتان تكلم عليها من العلماء الموسومين بالاعتدال؛ كالقرضاوي، وشيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي، وجبهة علماء الأزهر، وغيرهم في مناسبات كثيرة، وخاصة بيان التضامن مع القرضاوي بسبب اتهام الشيعة له بأنه «ناصبي» الذي وقع عليه أكثر من (٢٥) عالمًا من علماء السودان، ومصر، الكويت، والسعودية، والاردن.

(٤) وقد ندد الشيخ يوسف القرضاوي بجرائم إبادة أهل السنة في العراق، =

- **طعنهم** في القرآن الكريم؛ لما لم يجدوا فيه ما يؤيد مذهبهم في الغلو في علي وابنيه وزوجته، اتهموا الصحابة أنهم أخفوه وحذفوا منه ما يتعلق بفضائل علي وذريته، وقد ألف شيخهم النوري الطبرسي كتابًا أسماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، حشد فيه من النقول المكذوبة ما أمكنه، وهو مقدس على زعمهم، ومؤلفه من أكابرهم.

- **ردهم** للسنة النبوية الصحيحة؛ فلا يعتبرون بكتب أهل السنة؛ كالصحيحين، والسنن، والمسانيد؛ التي تلقتها الأمة بالقبول، ولو كانت بأصح الأسانيد، حيث إن فيها فضائل الصحابة، وإن رجال الأسانيد من أهل السنة، مع أن العلماء -رحمهم الله- قد نقحوا تلك الأسانيد، وتكلموا على الرجال؛ من يقبل، ومن لا يقبل[1].

- **غلوهم** في علي، والحسن، والحسين، وفاطمة ﭭ، فهم يصفونهم بصفات الغلو والإطراء[2]؛ حتى عبدوهم مع الله، وصرفوا لهم خالص حق الله، ودعوهم في الملمات والمضائق، ورووا في حقهم وفضائلهم أكاذيب هم في غنى عنها، مما لا يصدق بها من له أدنى مسكة من عقل! وذلك دليل على ضعف عقولهم وتمسكهم بالأكاذيب التي تلقوها عن علماء الضلال!

- **بدعهم** الكثيرة التي تدل على ضعف العقول، ومن أشهرها: ما يقيمونه من المآتم والحزن سنويًا في يوم عاشوراء؛ حيث يضربون صدورهم وخدودهم، ويطعنون أنفسهم بالأسلحة؛ حتى يسيلوا الدماء، وينوحون ويصيحون! مما يدل على سخافة وخفة العقول!! وكذا ما ابتدعوه من عيد يسمونه: «عيد الغدير»، مما لا أصل له عن الأئمة الاثني عشر، ولا عن غيرهم، إلى غير ذلك من بدعهم وأكاذيبهم[3].

فتبين -هنا-: أن ما أثاره الشيعة من حملات إعلامية ومظاهرات (في أوربا وأمريكا) وصفت الشيخ بأنه «الحاخام الوهابي»، وأنه المحرض الأول على إبادة الشيعة في العراق، وكذلك بعض الدعاوى القضائية ضد الشيخ بتهمة إبادة الجنس البشري، وارتكاب ضد الإنسانية؛ هي واحدة من كذباتهم وحملاتهم التبشيعية لعلماء المسلمين وللدعوات الإصلاحية، لأن الشيخ لم يأت بشيء من عنده، ولم يحدث قولًا لم يسبقه إليه أحد.

موقفه من حزب الله:

لم يصدر الشيخ رحمه الله -تعالى- فتوى بخصوص الحرب الأخيرة بين إسرائيل وحزب الله في شهر تموز (٢٠٠٦)، وفتواه في هذا الصدد قديمة (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، حيث شاع بين أهل السنة الاغترار والافتتان بما يظهره حزب الله من عداء لليهود، وكان نص

= وأكد في تصريحات لصحيفة «الأهرام العربي» أن ما يجري في العراق معناه أن هناك حرب إبادة مبيتة للسنة، وقال: «لن أسكت على ذلك» «صحيفة الأهرام العربي» (١٣/١/٢٠٠٧) العدد (٥١٢).

(١) وهذا الأمر معلوم من دين الشيعة بالضرورة؛ لا يجادل في رده أو إنكاره أحد من المسلمين.

(٢) يقول الدكتور القرضاوي في بيانه حول موقفه من الشيعة: «ومن ذلك الشركيات عند المزارات والمقابر التي دُفن فيها آل البيت، والاستعانة بهم ودعاؤهم من دون الله» البيان صدر الأربعاء (١٧/٩/٢٠٠٨) ومنشور على الموقع الرسمي للشيخ.

(٣) يرفض جميع علماء المسلمين بدع الشيعة؛ وخاصة بدع يوم عاشوراء، وممن نص على حرمة هذه الأفعال وكراهتها: الإمام القدوة عبد القادر الكيلاني شيخ الصوفية، وحجة الإسلام الغزالي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والحافظ ابن رجب الحنبلي، والإمام ابن كثير الشافعي الدمشقي، ومن متأخري الحنفية: العلامة المحقق حقي إسماعيل البروسوي، ومن المعاصرين: العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله والدكتور يوسف القرضاوي.

الفتوى كالتالي:

«**بدأ في الآونة الأخيرة** ظهور بعض المنادين **بنصرة حزب الله اللبناني، هذا الحزب رافضي؛ موالٍ لإيران،** وسؤالنا: هل يجوز نصرة حزب الله الرافضي؟ وهل يجوز الانضواء تحت إمرتهم؟ وهل يجوز الدعاء لهم بالنصر والتمكين؟ وما نصيحتكم للمخدوعين بهم من أهل السنة؟

الجواب: لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضي، ولا يجوز الانضواء تحت إمرتهم، ولا يجوز الدعاء لهم بالنصر والتمكين.

ونصيحتنا لأهل السنة: أن يتبرؤوا منهم، وأن يخذلوا من ينضم إليهم، وأن يبينوا عداوتهم للإسلام والمسلمين وضررهم قديمًا وحديثًا على أهل السنة، فإن الرافضة دائمًا يضمرون العداء لأهل السنة، ويحاولون بقدر الاستطاعة إظهار عيوب أهل السنة، والطعن فيهم، والمكر بهم.

وإذا كان كذلك؛ فإن كل من والاهم دخل في حكمهم؛ لقول الله -تعالى-: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١].

قاله وأملاه: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، في (١٤٢٣/٢/٧هـ)»[1].

والشيخ رحمه الله لم يتراجع عن موقفه حول «حزب الله»؛ حيث جاء في رد الشيخ على من أثار الفتوى القديمة أثناء حرب (تموز ٢٠٠٦):

(هذه الفتوى قديمة، صدرت منا في تاريخ (١٤٢٣/٢/٧هـ)، والواجب على الذين نشروها أن يبينوا ما تتعلق به، وأن يتثبتوا فيها قبل نشرها، وأن يردوها إلى من صدرت منه؛ حتى يبين حكمها، ويبين مناسبتها، وهي لا تتعلق بما يسمى: «حزب الله» فقط، فنحن نقول: إن حزب الله هم المفلحون، وهم الذين قال الله -تعالى- فيهم: ﴿أُوْلَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[المجادلة: ٢٢].

وأما الرافضة -في كل مكان-؛ فهم ليسوا من حزب الله، وذلك لأنهم يكفّرون أهل السنة، ويكفرون الصحابة الذين نقلوا لنا الإسلام ونقلوا لنا القرآن، وكذلك يطعنون في القرآن، ويدعون أنه محرف، وأنه منقوص منه أكثر من ثلثيه، وذلك لما لم يجدوا فيه شيئًا يتعلق بأهل البيت، كذلك هم يشركون بدعاء أئمتهم الذين هم الأئمة الاثني عشر.

هذا هو مضمون تلك الفتوى؛ فإذا وجد حزب لله -تعالى- ينصرون الله، وينصرون الإسلام في لبنان، أو غيرها من البلاد الإسلامية؛ فإننا نحبهم، ونشجعهم، وندعو لهم بالثبات.

وحيث أن الموضوع -الآن- موضوع فتنة، وحرب بين اليهود وبين من يسمون: «حزب الله»، واكتوى بنارها المستضعفون ممن لا حول لهم ولا قوة، فنقول:

لا شك أن هذه الفتنة التي قام بها اليهود، وحاربوا المسلمين في فلسطين، وحاربوا أهل لبنان أنها: فتنة شيطانية.

وأن الذين قاموا بها -وهم اليهود- يريدون بذلك القضاء على الإسلام والمسلمين؛ حتى يستولوا على بلادهم وثرواتهم، وهذا ما يتمنونه.

(١) رقم الفتوى: (٤١٧٤) - فتاوى ابن جبرين.

ولكن نقول: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُواْ نُورَ اللّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[التوبة:٣٢].

وندعو الله -تعالى- أن ينصر الإسلام والمسلمين في كل مكان، وأن يمكن لهم دينهم الذي ارتضاه لهم، وأن يبدلهم بعد الخوف أمنًا، وبعد الذل عزًّا، وبعد الفقر غنى، وأن يجمع كلمتهم على الحق، وأن يرد كيد اليهود والنصارى والرافضة وسائر المخالفين؛ الذين يهاجمون المسلمين في لبنان، وفي فلسطين، وفي العراق، وفي الأفغان، وفي سائر البلاد الإسلامية، وأن يقمعهم، ويبطل كيد أعداء الله الطامعين في بلاد المسلمين.

وندعو الله ﷻ للمسلمين أن يردهم الله إلى دينهم الحق، وأن يرزقهم التمسك به، وأن يثبتهم على ذلك؛ حتى يعرفوا الحق؛ وحتى ينصرهم تعالى ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[الحج:٤٠]، والله أعلم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قاله وأملاه: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين (١٤٢٧/٧/٣هـ).

أما ما يسمى بـ «حزب الله»؛ فقد تبين للجميع حقيقة ما يرمي إليه من أفعاله وخطابه الظاهري؛ فضلًا عن وقوفه وراء تدريب مليشيات الذبح والإجرام في العراق، وكان للمجاهدين في العراق كلمة في حقه.

أما على الأرض فقد انكشف الوجه الحقيقي للحزب بعد أحداث (٧ أيار ٢٠٠٨) التي استبيحت خلالها كرامة أهل السنة في لبنان، هذا اليوم الذي جعله حسن نصر الله من أيام المقاومة المجيدة!! مقاومة تساوي بين دم الجندي الصهيوني والمسلم السني!!

كلمة أخيرة: إن الشيخ رحمه الله -تعالى- قد أفضى الى ما قدم، ولم يضره كلام الشيعة، ولا مكرها، وقد سمع العالم -كله- من الثناء والمديح لجهود الشيخ الشيء الكثير، فقد أثبت الله -تعالى- لابن جبرين الشكر والمدح بعد وفاته، ومن بين الذين نعوا الشيخ: حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، ورابطة علماء فلسطين، وهيئة علماء فلسطين، وعلماء السعودية، ومصر، والكويت، والمجاهدون في العراق.

تركستان الشرقية.. القضية المنسية

توختي آخون أركن [1] - «**إسلام أون لاين**»

شكلت كلًّا من تركستان الشرقية وتركستان الغربية بلادًا واحدةً، تعرف باسم: تركستان، بيد أن وقوعها تحت الاستعمار من قبل روسيا والصين؛ اللتين تصارعتا على امتلاكها لأكثر من (٢٠٠) سنة؛ أدى إلى تقسيمها وتجزئتها إلى جزئين: الأول: يعرف باسم: تركستان «الشرقية» أو «الصينية»، والثاني: باسم: تركستان «الغربية» أو «الروسية».

وإذا كان الجزء الغربي الذي احتله الروس تدريجيًّا منذ عام (١٨٦٥) قسمه الشيوعيون السوفييت إلى خمس جمهوريات قبلية في عام (١٩٢٢)، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي استقلت، وظهرت الجمهوريات الإسلامية المستقلة؛ التي هي: أوزبكستان، وقازاقستان، وقرغزستان، وتركمانستان، وتاجيكستان.

(١) باحث تركستاني مقيم في السعودية، صاحب كتاب «تركستان الشرقية.. البلد الإسلامي المنسي»، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، (٢٠٠٠).

أمـا الجـزء الشرقـي؛ الـذي احتلتـه الصـين عـام (١٨٧٦)؛ فقـد قـام الشـيوعيون الصـينيون بتسـميته: «شـينجانغ اويغـور أوتونـوم رايـون»، يعنـي: (مقاطعـة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم) ، وشينجانغ أو سكيانغ تعني: «المستعمرة الجديدة».

الموقـع: تقـع تركسـتان الشرقيـة في وسـط آسـيا الوسـطى، وتحـدها مـن الشـمال «منغولينـا، وروسـيا الاتحاديـة»، ومـن الغـرب «قازاقسـتان، وقرغزسـتان، وتاجيكسـتان، وأفغانسـتان»، ومـن الجنـوب «باكسـتان، وكشمير، والتبت»، ومن الشرق «الصين».

المسـاحة: تبلـغ مسـاحة تركسـتان الشرقيـة (١,٨٢٨,٤١٧) كيلـو مـتر مربـع، وهـي بـذلك تشـكل خمس مساحة الصين كلها؛ بما فيها مستعمرات الصين الشعبية، مثل: التبت، ومنغوليا الداخلية.

ومساحة الصحراء فيها (٦٥٠) ألف كيلو متر مربع ، **وأما مساحة الغابات فهي** (٩١) ألف كيلو متر مربع.

السـكان: مـن القضـايا المثيرة للجـدل في تركسـتان الشرقية هو: «عدد السكان فيها»؛ حيث لم يسبق أن اتفق الجميع حيال تلك القضية، ولكن طبقًا لآخر الإحصائيات الصينية بموجب إحصاء عام (١٩٩٠)؛ فإن تعداد السكان في تركستان الشرقية من الأصل التركي المسلم (٩,٢٣) مليـون نسـمة؛ إلا أن هنـاك جهـات مستقلة قـدرت تعـداد السـكان مـن الأصـل التركـي المسـلم بـ (٢٥) مليـون نسمة.

وأمـا إجمـالي سـكانها بموجـب الإحصـاء الرسـمي، فهو (١٥,١٥٥,٧٧٨) نسمة[١].

اللغـة: المسـلمون التركسـتانيون يسـتعملون الأوريغورية، والقازاقية، والقرغيزية، وهي لهجات محلية تنمي إلى اللغـة التركيـة، ويستعملون في كتابتهـا الأحـرف العربية، وأما اللغة الرسمية فهي الصينية.

الجبال والأنهار والمدن: سلسلة جبال «تنري تاغ» تتوجه إلى وسـط تركستان الشرقيـة، وتقسـم الـبلاد إلى قسمين: تركستان الشمالية الشرقية، وتركستان الجنوبية الشرقيـة، وتحسـب أرض تركسـتان الشرقيـة مـن أبعـد الأمـاكن إلى البحـر، ويوجـد فيهـا أربعـون نهـرًا، و(١٢) بحـيرة، وتضـم ثلاثـة مـن أكـبر خمسـة سلاسـل جبليـة موجـودة في قـارة آسيا، ويوجـد فيهـا (١٦) مدينـة كبـيرة، و(١٢٦) بلدة، وأكثر من ثلاثة آلاف قرية كبيرة.

وأهـم مـدنها: أورومـتشي «العاصـمة»، وكشـغر، وياركنـد، وخـتن، وآقسـو، وكـورلا، وقمـول، وطورفـان، وايلي، وآلتاي، وآرطوش.

دخول الإسلام والصراع مع الصين: بعد أن فتحت بلاد فارس وخراسان؛ قام العرب بإتمام فتح بلاد ما وراء النهر في سنة (٩٤هـ) ، ثـم اتجه الجيش العربي المسلم تحت قيادة «قتيبة بن مسلم الباهلي» نحو الشرق؛ حتى وصل إلى كاشغر (عاصمة تركستان الشرقية)، وفتحها في سنة (٩٥هـ).

وفي سـنة (٣٣٢هـ) في الـعصر العبـاسي تشرف الخاقـان سـلطان سـتوق بغراخـان (مؤسـس الدولـة القاراخانيـة) بالـدخول في الإسـلام، وتبعـه أبنـاؤه وكبـار رجال الدولة، ومنذ ذلك اليوم أصبح الإسلام دينًا رسميًّا

---

(١) من المهم جدًّا مطالعة كتاب «قتلوا من المسلمين مئات الملايين» =

= للأستاذ محمود عبد الرؤوف القاسم (ص١١)، وتجده على هذا الرابط: http://www .alrased.net/show_topic.php?topic_id=221 .

«الراصد»

في تركستان، وتمت ترجمة معاني القرآن الكريم، وأقيمت المساجد بدلًا من المعابد، وتم بناء (٣٠٠) مسجد في مدينة كاشغر وحدها.

وهكذا أنعم الله على تركستان الشرقية وأهلها بنعمة الإيمان والإسلام، وأبلى أبناؤها بلاءً حسنًا في الإسلام؛ فكان منهم الدعاة في نشر الإسلام، والمجاهدون في الفتوحات الإسلامية، كما ظهر منهم العلماء الأجلاء الذين أثرت كتاباتهم ومؤلفاتهم المكتبة الإسلامية في شتى الفنون، وبرعوا في علومهم، وتركوا للمكتبة الإسلامية ذخيرة غنية من المؤلفات العظيمة، وكان الطلاب المسلمون من مختلف أنحاء العالم الإسلامي يأتون إلى «كاشغر» لدراسة العلوم الإسلامية والإنسانية والعلمية؛ حتى غدت كاشغر تعرف باسم: «بخارى الصغرى».

ومنذ ذلك الحين؛ وأهل تركستان الشرقية كلهم مسلمون، وبقيت تركستان دولة مستقلة إسلامية حوالي عشرة قرون، وكانت -ولا تزال- تشكل الامتداد الطبيعي للأمة الإسلامية في آسيا، وهي جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي.

قام المانشور (وهم حكام الصين) بغزو تركستان الشرقية في عام (١٧٥٩)، وراح ضحية المعارك الحربية التي أدت إلى تحكيم سيطرتهم عليها أكثر من مليون نسمة، وقد شهدت فترة السيطرة الصينية التي تلت الغزو العسكري (٤٢) ثورة وطنية عارمة.

وفي عام (١٨٦٣) نجح الشعب التركستاني في طرد الغزاة المانشوريين والصينيين، وتشكيل دولة وطنية مستقلة برئاسة بدولت يعقوب بك، دامت (١٦) عامًا.

ولكن تخوف البريطانيين من التوسع الروسي القيصري في آسيا الوسطى؛ وخاصة بعد أن احتل الجزء الشمالي من تركستان الشرقية؛ فقاموا بمساعدة الصينيين لاحتلال تركستان الشرقية؛ حيث دخلتها القوات الصينية بقيادة الجنرال «زو زونغ تانغ» عام (١٨٧٨)، وعلى إثر ذلك ألغت الصين الحكم العسكري لتركستان الشرقية، وألحقتها مقاطعة إلى الصين، وسمتها باسم: «سينكيانغ، أو شينجانغ Xinjing» في (نوفمبر ١٨٨٤).

وقد استمرت الثورات الوطنية ضد الحكم الصيني، وأحرز المسلمون التركستانيون نجاحًا باهرًا بتشكيل الحكومة الوطنية الأولى؛ التي كانت في كاشغر عام (١٩٣٣)، والثانية في غولجة عام (١٩٤٤)؛ ولكن الاتحاد السوفيتي الذي لم يشأ أن يرى دولة إسلامية مستقلة بجوار مستعمراته في آسيا الوسطى قدم المساعدات الحربية إلى الصين لمحاربة المسلمين، وإنهاء دولتهم الفتية.

وعندما سقطت حكومة الصين الوطنية (الكومنتانغ)؛ التي يرأسها الجنرال «شيانغكاي شيك» في أيدي الشيوعيين الصينيين؛ الذين يتزعمهم «ماو تسي تونغ» سقطت -أيضًا- تركستان في أيدي الشيوعيين الذين دخلوها عام (١٩٤٩).

ومع أن القوات الصينية التي كانت ترابط في تركستان الشرقية استسلمت سلميًا إلى الشيوعيين، فقد قاوم الشعب التركستاني المسلم النظام الشيوعي، ولا يزال يقاومه حتى الآن.

حكم الصين الشيوعي: بدأ الشيوعيون حكمهم بمجازر دموية فظيعة، كان هدفها طمس المعالم والهوية الإسلامية، وفرض النظام الشيوعي والإلحادي على المسلمين بالقوة؛ من خلال تشكيل (٤٥٠) كوميونة،

وألغيت الملكية الخاصة، وصودرت كل ثروات المسلمين بما في ذلك حلي النساء، ومنع المسلمون من إعداد الطعام في منازلهم، وفرضت عليهم المطاعم الجماعية، وفرق بين الأزواج، ولم يسمح لهم باللقاء إلا بضع ساعات كل أسبوعين ، وكانت المرأة الحامل تمنح إجازة ولادة لمدة ثلاثة أيام فقط.

ثم اتجه حقدهم للإسلام؛ حيث اعتبر الدين أفيون الشعب! وطبقت الحكومة الشيوعية الخطوات التالية:

١ - **منع ممارسة الشعائر الدينية،** ومعاقبة كل من يقوم بها بالعقاب الصارم بموجب القوانين الجنائية.

٢ - **منع تعليم الدين الإسلامي،** وفرض تدريس الإلحاد في المدارس والنوادي والتجمعات.

٣ - **مصادرة المصاحف والكتب الإسلامية،** وقد بلغ ما جمع منها (٧٣٠) ألف كتاب مطبوع ومخطوط، وإجبار رجال الدين والعلماء على امتهانها وإحراقها في الميادين العامة.

٤ - **نشر الكتب والمطبوعات المعادية للإسلام،** ورفع الشعارات والملصقات التي تسيء إلى الإسلام وأحكامه وتعاليمه، مثل: الإسلام ضد العلم - الإسلام اختراع أغنياء العرب - الإسلام في خدمة الاستعمار.. وهكذا.

٥ - **اعتقال العلماء ورجال الدين،** واحتقارهم، وفرض أعمال السخرية عليهم، وقتل من يرفض التعاون معهم ويرضى بإلحادهم وانتهاكاتهم.

٦ - **إجبار النساء على خلع الحجاب،** وإلغاء العمل بالأحكام الشرعية في الزواج والطلاق والمواريث، وفرض الاختلاط، وتشجيع الزواج بين المسلمين والمسلمات وغيرهم؛ بغية تخريب العلاقات الأسرية الإسلامية.

٧ - **إغلاق أكثر من (٢٨) ألف مسجد، وإغلاق (١٨) ألف مدرسة دينية،** وفوق ذلك استخدمت المباني الإسلامية بمختلف أنواعها -وفي مقدمتها المساجد والمدارس- في أعمال تتنافى مع قيم الإسلام، وحولت إلى حانات ومخازن.

٨ - **مصادرة أموال الناشطين في العمل الإسلامي بأي مجال كان؛** سواء كان بالتعليم، والتدريس، والتأليف، والترجمة، وهدم بيوتهم ونفيهم من منطقة سكنية إلى الصحراء بعيدًا عن الناس وعن الجماعة.

علاوة على ذلك؛ عملت على فرض النظام الجاسوسي على أفراد الشعب كله، ووضعت الناس تحت المراقبة الصارمة؛ حتى الأسرة أصبح أفرادها يتجسسون على بعضهم؛ فالابن جاسوس على والديه، والأب جاسوس على ابنه، وهكذا؛ حتى فقدت الثقة، والأمن، والأمان، وأصبح الاعتقال والسجن يتربص كل فرد بسبب إشاعة قد يطلقها أحد العملاء ضد الأبرياء؛ حتى أحجم الناس عن إلقاء السلام والتحية، والتزاور واللقاء في مناسبات الفرح والأحزان والمواساة.

كما فرض الشيوعيون العزلة على تركستان الشرقية؛ حيث منع المسلمون من السفر إلى خارج بلادهم، كما منع دخول الأجانب إليها، ولم يسلم المسلمون الذين لهم أقارب خارج تركستان الشرقية من ظلمهم وعذابهم بتهمة أنهم جواسيس، ولهم ارتباط بالخارج.

ولم يسلم الشيوعيون جثث القادة ورجال الدين الذين أعدمتهم إلى ذويهم؛ لإقامة مراسم الجنازة والدفن، وإنما قطعت جثثهم وعرضوها في الشوارع

لإرهاب المسلمين وتخويفهم.

وقد ضاق المسلمون ذرعًا بهذه المظالم الوحشية والاضطهاد؛ فهب التركستانيون يدافعون عن دينهم وحقوقهم المشروعة، وقد بلغ عدد الشهداء حوالي **(٣٦٠)** ألف مسلم، وفي مدينة كاشغر كان **(٧٥)** ألفًا، في **(١٩)** معسكر للأشغال الشاقة، والمهاجرون معهم **(٢٠٠)** ألف لاجئ.

ومع هذه الأعداد الكبيرة في التضحيات، وفداحة ما يعانيه الشعب التركستاني في سبيل الذود عن دينه، واستمراره في التضحية والفداء بالرغم من شراسة الاستعمار الصيني في معاملة مع المسلمين في قمع انتفاضاتهم وحركاتهم من أجل الحرية والاستقلال - كما تتناقله وكالات الأنباء العالمية - إلا أن العالم الإسلامي يصم أذنيه إلى الاستجابة لاستغاثاتهم.

بدأت المرحلة الحالية في العلاقة بين السلطات الصينية ومسلمي الإيجور بعد وفاة الزعيم الصيني «ماوتسي تونج» في عام (١٩٧٨)، حيث نجح الصينيون الشيوعيون في تثبيت أقدامهم في تركستان الشرقية، وذلك بعد أن تم القضاء على الزعماء الوطنيين ورجال الدين الأحرار، وتم تطبيق سياسة «التصيين» الإداري والتعليمي والثقافي؛ من أساليب البطش والتنكيل.

وبعد أن اطمئن الصينيون إلى سيطرتهم على مقاليد الأمور والسلطة في تركستان الشرقية؛ بدأ الحكم الشيوعي في تطبيق سياسة الإرهاب المكشوف لتحقيق أهدافه الإلحادية والاستعمارية، وقد أعلنت عن هذا صراحة وكالة الأنباء الصينية؛ التي ذكرت أن حكومة الصين الشعبية تقوم حاليًّا بتنفيذ إجراءات جهيدة، وإعداد برامج مدروسة عديدة لتحويل تركستان الشرقية إلى مقاطعة صينية خالصة، وطمس المعالم الوطنية والإسلامية لتركستان الشرقية.

ومن أبرز هذه الممارسات الجائرة ما يلي:

أولًا: محاربة الانتماء الديني لشعب تركستان المسلم، وذلك بالتضييق على أفراد المجتمع في ممارسة شعائرهم الدينية، ومنع التعليم الديني عن أبنائهم لقطع صلة الأجيال الجديدة بتراثهم وهويتهم الإسلامية.

فمثلًا: في يوم **(٥/٤/١٩٩٠)** في قرية «بارين» في منطقة «أقتو في جنوب كاشغر» أراد المسلمون بناء مسجد لهم؛ فاعترضتهم السلطات الشيوعية، واشتبكت مع المسلمين، وأطلقت عليهم الرصاص، ثم قصفت القرية بالمدافع والطائرات، وألقت القنابل اليدوية على بيوت الفلاحين، وأُجبر الشيوخ والنساء والأطفال على الخروج، فمن لم تقتله القنابل قتله الجنود الصينيون بالرصاص.

وفي هذه القرية الصغيرة بلغ عدد القتلى بضع مئات، واعتقل أكثر من ألف شخص، ولا يزال بعض من ألقي القبض عليهم في السجون حتى اليوم، وحيث إن أخبار هذه الواقعة تسربت إلى وكالات الأنباء العالمية؛ فاضطرت الحكومة الصينية إلى الاعتراف بهذه الحادثة، وأعلنت -بدعوى التمويه- أن عدد قتلى المسلمين ستون شخصًا، وقد ألقى «سونغ هان ليانغ» رئيس الحزب الشيوعي الصيني لمقاطعة تركستان الشرقية (شنجانغ) تقريرًا عن «حادثة بارين» في اجتماع اللجنة المركزية له في **(٢١ أبريل ١٩٩٠)** تضمن أن السلطات الصينية ستطبق إجراءات صارمة ضد تنامي النشاط الإسلام منها:

أ- إجبار جميع رجال الدين على حمل تصاريح رسمية تمنح لهم على ضوء تقارير الجهات الأمنية؛ التي

تؤكد تعاونهم ومؤازرتهم لرجال السلطات الصينية والحزب الشيوعي، وتجدد لهم سنويًّا حسب التقارير التي ترفع عنهم.

ب- إرسال الأئمة ورجال الدين إلى معسكرات العمل؛ لإعادة تأهيلهم وفق المبادئ الشيوعية وتعاليم السلطات الصينية في التعامل مع شئون المسلمين الدينية والاجتماعية.

جـ- استدعاء رجال الدين إلى المراكز الأمنية، وإجبارهم على توقيع تعهدات بالامتناع عن تعليم أبناء المسلمين أحكام دينهم الحنيف، وتعليم قراءة القرآن الكريم في المساجد أو المنازل.

د- الاكتفاء بالمساجد القائمة وترميمها بحجة أنها كثيرة، وحظر استخدام مكبرات الصوت بدعوى أنها تسبب إزعاجًا لسكان الأحياء، مع قصر استعمالها في المدن الرئيسية التي يتردد إليها السياح الأجانب، وأن يكون استخدامها لصلاة العيدين وصلاة الجمعة فقط، وقد أدت هذه الإجراءات إلى إيقاف بناء (٢٥٣) مسجدًا، وإغلاق خمسين مدرسة في «كاشغر» فقط.

«حادثة غولجا»: مما ينبغي أن يذكر في هذا المقام: **حادثة «غولجا»** التي أحدثت هزة كبيرة داخل الصين؛ خاصة داخل تركستان عام (١٩٩٧)، وضمن الإجراءات التي تمارسها السلطات الصينية الشيوعية لمحاربة الإسلام فقط؛ وقع «لي بنغ» رئيس الوزراء الصيني في (٣ يناير ١٩٩٤) قرارين بخصوص حظر النشاط الديني.

وأهم نقاطه كالآتي:

القرار رقم (١٤٥): يقضي بغلق جميع أماكن العبادة السرية، والنشاط الديني السري؛ التي انتشرت في الصين خلال السنوات الأخيرة، ومراقبة جميع النشاطات الدينية.

القرار رقم (١٤٤): لا يصرح للأجانب بإنشاء معابد، أو مؤسسات، أو هيئات دينية يتحكمون من خلالها في النشاطات الدينية، أو المراكز الثقافية، أو المدارس الدينية، كما يُمنع الأجانب من الاتصال برجال الدين المحليين، وتعيينهم أو توجيه نشاطهم.

يمكن أن نرى ذلك في الصفقة الآتية: صدر قرار من الحزب الشيوعي في تركستان أن الشباب دون العشرين يمنع دخولهم إلى أداء الصلاة في المساجد، كذا وضعوا في باب المسجد (يوم الجمعة) عساكر يفتشون بطاقة الشخصية، هل هم وصلوا إلى سن العشرين أم لا؟ فإن لم يصلوا لا يسمح لهم بالدخول إلى المسجد، وتم تعليق لوحة على أبواب المساجد مكتوب عليها: (ممنوع دخول المساجد للشباب دون العشرين).

ثانيًا: منع أفراد الشعب التركستاني من ممارسة حقوقهم الإنسانية المشروعة؛ كالتعليم، وحرية التعبير والانتقال، إلى جانب الاعتداء البدني عليهم بالمطاردة، والاعتقال، بل والقتل؛ كما أثبتت ذلك منظمة العفو الدولية.

ولم يكن التعليم الإسلامي فقط الذي لا يسمح له بالانتشار بين مسلمي تركستان الشرقية؛ فالتعليم الفني لم يكن أفضل منه، وبرهان ذلك ما أوردته مجلة «النشرة الاقتصادية للشرق الأقصى»؛ التي تصدر في هونج كونج، قد أشارت في عددها الصادرة بتاريخ (١٩٨٥/١/٢٩) إلى أن نسبة المسلمين الأتراك تصل إلى (٦٠ %) في تركستان الشرقية، ولكن نسبتهم في المدارس الابتدائية (٥٢,٩ %)، وفي المدارس الثانوية (٣١,٥ %) من إجمالي الطلاب، وأما الجامعات والمعاهد العلمية؛ فلا يدخلها إلا (١٠ %) من طلاب المسلمين خريجي الثانوية العامة، ولا يزيد نسبتهم فيها عن (٤٠ %)، ولا يزيد نسبة

الأساتذة الجامعيين التركستانيين عن (٢٦ %) من جملة أساتذة الجامعات في تركستان الشرقية، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة المتعلمين إلى (٩٤) شخص في كل ألف شخص.

كما أن جميع الكتب التي تدرس في المعاهد العليا والفنية هي باللغة الصينية، ويعاني خريجو المدارس المحلية صعوبات أثناء تأدية اختبارات المعاهد التعليمية؛ ذلك لأن أسئلة الامتحانات هي باللغة الصينية، ودراستهم في المدارس المحلية باللغة التركية، وقد كانت الدراسة في كلية الآداب في الجامعات التركستانية تتم باللغة القومية (التركية)؛ فصدر قرار في مايو عام (٢٠٠٢) بإلغاء اللغة القومية في الجامعات، واعتماد اللغة الصينية في كل المواد الدراسية ما عدا مادة الأدب.

وقد بادر العديد من آباء المسلمين بإرسال أبنائهم إلى مدارس اللغات الصينية؛ حيث يمكنهم فيما بعد تخرجهم منها دخول المعاهد العليا دون مواجهة مشاكل لغوية، ومع ذلك فإن الطلاب المسلمين الأتراك بعد تخرجهم من المعاهد العليا يواجهون صعوبات في التحدث بصورة صحيحة بلغتهم الأم، فهم يلجئون إلى استخدام الكلمات الصينية في حديثهم، كما أنهم ينسون عاداتهم وتقاليدهم، ويسلكون المسلك الصيني، مما يسبب ردة فعل سلبية بين أبناء جلدتهم؛ وخاصة إذا علم أن المدرسين الصينيين هم الذين يدرسون التاريخ والعلوم الاجتماعية، وهي مواد مقتبسة من الكتب الصينية، وحسب المفاهيم الصينية.

كما أن مستوى المدارس التي تستخدم اللغة الصينية هي أفضل من حيث التجهيز من وضع المدارس التي تستخدم اللغة المحلية؛ فوضع المدارس المحلية نموذج للإهمال المتعمد، واللغات الأجنبية مثل: الإنجليزية واليابانية لا تدرس إلا في المدارس الصينية فقط، وأما المحلية فإنها لا تملك حتى قيمة مدفأة لوضعها في الفصل الدراسي أثناء فصل الشتاء.

وفي كل عام ينتقل مئات من الطلاب المسلمين الأتراك بين مختلف المدن الرئيسية في داخل تركستان الشرقية؛ أملًا في الالتحاق بإحدى المعاهد العليا، وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الطلاب ممن يعانون شدة الفاقة والفقر، ولا يجدون بيوت الطلاب التي عادة تكون لسكن الطلاب الفقراء، ولا يستطيعون دفع إيجار غرف سكن لهم، كما لا يلقون دعمًا من الحكومة الصينية لرفع مستوى التعليم؛ وقد نتج عن ذلك أن (٩٧ %) من الطلبة الأتراك الحاصلين على الثانوية لا يستطيعون إكمال دراستهم الجامعية.

وبعد كل تلك الصعاب إذا تمكن البعض من إكمال تعليمه بعد جهد جهيد؛ فلا يجد عملًا يتناسب مع مؤهلاته، ومصير الأغلب هو ممارسة الحرف اليدوية والمهن.

ويمثل المهاجرون الصينيون الأغلبية في الجامعات والمعاهد، ومثال ذلك: أن (٧٠%) من محرري مجلة «الحضارة» التي تصدر باللغة الإيجورية من الصينيين؛ رغم أن المجلة تصدر باللغة القومية، و(٩٠%) من كتابها مسلمون أتراك، ويحتل الصينيون مواقع رؤساء الهيئات العلمية والتقنية، ومؤسسات التخطيط والإنتاج والاستثمار في تركستان الشرقية؛ بل هم أساتذة التاريخ التركستاني والإسلامي واللغة التركستانية، وسياستهم هي: استبعاد المسلمين التركستانيين من مواقع المسئولية والقيادة، وتضييق فرص

التعليم عليهم داخليًّا وخارجيًّا.

وفي الوقت الذي يوجد حوالي خمسين ألف طالب صيني في أمريكا وأوروبا، لا يوجد بينهم مئة طالب تركستاني مسلم، وفوق ذلك تمنع الحكومة الصينية الطلاب التركستانيين من السفر إلى خارج البلاد بقصد التعليم الإسلامي أو غير الإسلامي، والطلاب الذين يدرسون حاليًّا في الخارج قد جاءوا لزيارة أقاربهم أو لأهداف أخرى غير التعليم، أو التحقوا إلى الجامعات في الخارج على مصارفهم الخاصة؛ حتى تحصل لهم المنحة في الجامعة.

ثالثًا: مصادرة ثروات تركستان الشرقية، وحرمان أهلها الأصليين من خيرات بلادهم، وفرض حياة العوز والفقر عليهم، وإهمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهم.

فعلى الرغم من كثرة وتنوع الثروات الطبيعة التي تكتنزها أراضي تركستان الشرقية؛ والتي يستغلها الصينيون؛ فإن الشعب التركستاني المسلم يعيش فيها في مستوى سيئ جدًّا، إذ يعيش أكثر من (٨٠ %) منهم فيما دون مستوى الفقر، وحيث يبلغ دخل الفرد السنوي (٥٠) دولارًا، كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يسمح للشعب التركي المسلم بالعمل في التجارة؛ إنما وضع بهدف إبعاد أبناء تركستان الشرقية عن شغل الوظائف القيادية والإدارية والتخطيط، وحتى فرص الأعمال الإنتاجية والعمالة؛ فهي من نصيب الصينيين.

ومساحة الأراضي التي تحتوي على البترول والغاز الطبيعي تبلغ (٧٤٠) ألف كيلو متر مربعًا؛ أي ما يعادل مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعة، أما مخزون «الملح الصخري» فيقدر بما يكفي استهلاك العالم كله لمدة ألف عام، وتبلغ مساحة مناجم الفحم (٨٨) ألف كيلو متر مربعًا، وتشتهر مدينة خوتن في الصين كلها باليشم، وهي الأحجار الكريمة.

ومع أن السلطات الشيوعية تدعي أن مستوى معيشة الفلاحين قد ارتفع منذ تطبيق قانون تأجير الأراضي؛ إلا أن الواقع -كما يقول الفلاحون-: لم ينجم عن نظام تأجير الأرض سوى زيادة البؤس والشقاء لمئات الآلاف من الفلاحين؛ وخاصة أن الفلاحين يمثلون (٨٥ %) من أبناء تركستان الشرقية، فالضرائب التي فرضت عليهم بحجة التأجير والاستثمار الخاص أجبرت آلاف الفلاحين على إعادة الأراضي المستأجرة؛ لعدم قدرتهم على السداد.

ومن المشكلات التي يواجهها المزارعون المسلمون هو: أنهم يجبرون على العمل في المزارع الحكومية لفترات قد تصل أحيانًا إلى ستة أشهر بدون عائد مالي، ولا يمكنون من العمل في الأراضي التي استأجروها، مع العلم بأن كل مواطني تركستان يجبرون بحكم قانون الحزب الشيوعي على العمل لمدة (٤٥) يومًا في السنة بدون راتب.

رابعًا: الحكم الذاتي في تركستان الشرقية هو صوري لا يمثل إرادة الشعب الذي لا يتمتع بسلطة وطنية؛ بل يديره الصينيون، وينفذه الموظفون التركستانيون بالإكراه.

وفي الوقت الذي يقال: إن تركستان الشرقية «إقليم ذو استقلال ذاتي»، كما يوحي اسمها الذي أطلقه الصينيون «مقاطعة شينجانغ أويغور الذاتية الحكم»! فإن الحقيقة أن الشعب التركستاني لا يتمتع بأي قدر من الاستقلال الذاتي، فالحكم ودفته يتولاه سونغ هان ليانغ رئيس المكتب السياسي للجنة الحزب الشيوعي الصيني،

ويشغل الصينيون معه مراكز القيادية والسيادة، ولا يشغل التركستانيون وهم أصحاب البلاد إلا (١٠%) من الوظائف الإدارية.

والمساواة التي يتشدق بها الصينيون مفقودة! والتركستانيون هم في الدرجة الثالثة من المواطنة؛ بل هم محرومون من أبسط الحقوق الإنسانية؛ فمثلًا إذا تخاصم صيني مع تركستاني؛ فإن العقاب عادة ينزل بالتركستاني، وإذا كان رئيس الشرطة أو رئيس المحكمة من التركستانيين؛ فإنهم يتجنبون إنزال العقوبة في الصيني، حتى لا يؤخذون بتهمة التطرف والتعصب القومي!

وإذا حدث أن رئيس مجلس الإدارة، أو رئيس قسم، أو مدير إدارة وهو تركستاني اتخذ قرارًا لصالح أبناء جلدته، ولم يكن ذلك القرار يفيد الصينيين؛ فإن ذلك المسئول التركستاني يبعد من منصبه، وقد يبعث إلى بكين لمزيد من التأهيل لإنقاذ السياسة الصينية.

خامسًا: إغراق تركستان الشرقية بالمهاجرين الصينيين، وإحلالهم في أماكن عمل وسكن وأملاك أهل البلاد التركستانيين المسلمين، مما أدى إلى انتشار البطالة بينهم، وتقلصت فرص التعليم والتداوي، وتعرض المسلمون لمشاكل اجتماعية بسبب اختلاف دينهم، وعاداتهم، وتقاليدهم.

ومع أن المسلمين التركستانيين يعرفون أن عدد المهاجرين الصينيين يزيد الآن عن عشرين مليون نسمة؛ إلا أن السلطات الرسمية تخفي حقيقة الأمر، وتقول: إنهم ستة ملايين نسمة، وهم -أيضًا- بهذا يشكلون نسبة (٤٢%) من جملة عدد السكان (١٥,١٥٥,٧٧٨) نسمة، حسب الإحصاء الرسمي لعام (١٩٩٠).

وكان «هو ياوبانغ» -سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني الأسبق- قد صرح بأن منطقة تركستان تستوعب (٢٠٠) مليون مستوطنًا صينيًا بكل سهولة.

وفي الوقت الذي تدعي الأجهزة الصينية بأنها ترسل الخبراء والفنيين الصينيين للمساهمة في تحديث اقتصاد تركستان الشرقية، فهي في الواقع ترسل المجرمين والقتلة؛ فالمجرمون الذين يدانون بالمؤبد والأشغال الشاقة في أنحاء الصين؛ إنما يرسلون لقضاء عقوبتهم في تركستان الشرقية حاليًا (١٩) معسكرًا للأعمال الشاقة، تشرف عليها مباشرة وزارة الأمن العام المركزية في الصين، والمسجون الذي ينهي فترة عقوبته لا يسمح له بالعودة إلى بلده في الصين؛ بل يجبر على الاستيطان ويلحق إليه عائلته، ويوجه إلى العمل في زراعة الأراضي التي تغتصب من المسلمين الأتراك.

ويقدر عدد المجرمين الصينيين الذين تم توطينهم في تركستان الشرقية قرابة مليون شخص، وقد أدى توطين هؤلاء المجرمين الصينيين إلى ارتفاع نسبة الجريمة في تركستان الشرقية بصورة حادة، فقد ذكرت التقارير الرسمية عن ازدياد الاعتداءات الصينية على المسلمين الأتراك؛ بما في ذلك السرقة، والاغتصاب، والخطف، والقتل، ومن لم يصدق هذه السياسة الصينية؛ ليقرأ كتاب «النفي في الصين في عهد المانشور .. العقوبة إلى تركستان الشرقية - Qing China : Exile in Mid Panishment to Xinjiang»، وهو بحث علمي قدمته «جوانا والي كوهين - Joanna Waley Cohen» لنيل درجة الدكتوراه إلى جامعة «يل»، وتم طبعه عام (١٩٩١).

سادسًا: القيام بتنفيذ التفجيرات النووية في الأراضي التركستانية، مما نتج عنه تلوث البيئة بالسموم،

ونشر الأمراض الخطيرة بين أفراد الشعب التركستاني المسلم.

وبالرغم من الموقف الدولي المطالب بإيقاف التفجيرات النووية، والنداءات الدولية والشعبية؛ فإن الصين تصر على تنفيذ تجاربها النووية، ومنذ عام (١٩٦٤) أجرت بكين (٣٥) تجربة نووية في أراضي تركستان الشرقية؛ دون اتخاذ أي تدبير من شأنها حماية المدنيين من أخطار التلوث النووي.

وقد أثرت هذه التجارب تأثيرًا سيئًا على المحاصيل الزراعية وعلى الإنجاب، ففي عام (١٩٩٠) مات أكثر من (٨٠٠) تركستاني مسلم بأمراض غير معروفة، وفي التقرير السري لرئيس حكومة مقاطعة شينجيانج في أوائل عام (١٩٨٨) أكد ولادة عشرين ألف طفل مشوه، وفي نفس العام (١٩٨٨) نسبت منظمة الصحة العالمية في تقريرها موت (٣٩٦١) شخص جراء الإصابة بمرض مجهول في منطقة خوتن فقط، كما وردت التقارير عن تزايد حالات الإصابة بسرطان الرئة، وسرطان الجلد، وسرطان الكبد، وغير ذلك من الأمراض الخطيرة، فمثال ذلك: عدد الشباب المصابين بشلل الأطراف بلغ أكثر من (٥٠٠٠) شخص في كاشغر فقط في (يوليو ١٩٩٠)، ومن المعروف أن إهمال الحكومة الصينية بالأمور الصحية له أمر مقصود لاستئصال الوجود الإسلامي.

سابعًا: إجبار أفراد الشعب التركستاني المسلم على تنفيذ سياسة تحديد النسل، وممارسة أقصى العقوبات للمخالفين لهذه السياسة التي تهدف إلى خلخلة التركيب الديمغرافي للسكان الأصليين لتركستان الشرقية.

وتعترف حكومة الصين الشعبية بقلة الكثافة السكانية في تركستان الشرقية، وتعمل على نقل ملايين الصينيين من داخل الصين إليها، وسياستها تجري على توطين مائتي مليون صيني فيها خلال الأعوام القادمة، والمسلمون كلهم -حسب الإحصاء الرسمي وغير الرسمي- لا يزيد عددهم عن عشرين مليون نسمة، ومع ذلك فالحكم الصيني الشيوعي يستخدم كافة الإجراءات الوحشية؛ التي لا مثيل لها في تاريخ الإنسان لمحاربة تزايد عدد المسلمين التركستانيين.

ثامنًا: تشجيع الزواج بين التركستانيين والصينيين، ويكافأ كل تركستاني يتزوج من صينية بمبلغ يعادل أربع مئة دولار يدفع له فور إبرازه قسيمة الزواج، ويعتبر هذا المبلغ كبير إذا قيس بالراتب الذي يتقاضاه الموظف هناك، وحسبما تذكر وكالة الاستعلامات الخارجية؛ فإن الشباب التركستاني العامل في القرى النائية إذا تزوج بالصينية؛ يحصل على عمل براتب مغري في المدن، في حين يمنع الصيني العامل في القرية من مجرد القيام بقصد الإقامة في تلك المدن.

أما الشاب التركستاني المتزوج بالصينية؛ فإنه يكافأ بألف دولار، إضافة إلى عمل جديد في المدينة، والمولود من هذين الزوجين يحظى برعاية الحزب الشيوعي، ويسجل في النفوس على أنه من الجنس الصيني، وتقول الوكالة في نشرتها بأن التركستانيين يقاطعون كل من يتزوج بصينية من بين أبناء جلدتهم، ويطردونهم من مجالسهم.

وقد وضع الصينيون شروطًا جزائية قاسية لمن يريد تطليق الزوجة الصينية، ومن هذه الشروط: دفع نفقة الزوجة المطلقة وتقدر بألفي دولار كحد أدنى، ومن

النادر أن تجد إنسانًا يستطيع دفع مثل هذه النفقة، ولذلك فإن كثيرًا من هؤلاء الشباب يقدمون على الانتحار، وهذا نوع آخر من أنواع حرب الإبادة ضد المسلمين التركستانيين.

النشاطات الإسلامية السرية: لا يوجد في تركستان الشرقية عالمًا دينيًّا إلا وسجن عدة مرات، ويزيد عدد العلماء الذي تم اعتقالهم عن (٥٤) ألفًا، ومات كثير منهم بالتعذيب في السجون، وعندما يطلق سراح العلماء؛ تأخذ السلطات الشيوعية منهم تعهدات بعدم تدريس العلوم الإسلامية، ومع ذلك قام بعض العلماء بفتح مدارس سرية لتعليم أبناء المسلمين العلوم الإسلامية، وتعليم قراءة القرآن الكريم، وتوجد الآن مئات المدارس السرية التي يدرس فيها آلاف الطلاب والطالبات من أبناء التركستانيين.

والعلماء التركستانيون الأحرار الذين يقومون بترجمة وتصنيف الكتب الإسلامية لا يستطيعون طبع كتبهم في تركستان الشرقية، فيرسلونها سرًّا إلى مقاطعات صينية، مثل: كانسو، ولينغشيا؛ حيث تطبع بواسطة المسلمين الصينيين، ثم يدخلونها إلى تركستان الشرقية سرًّا، ويتناقلها المسلمون سرًّا، كما يقوم العلماء والدعاة بالتوعية والإرشاد في حلقات سرية، وزيارة الناس في بيوتهم سرًّا.

وبسبب العزلة التي يعيشها المسلمون في تركستان الشرقية؛ لا توجد لهم صلة وعلاقات بالهيئات والمؤسسات الإسلامية في العالم؛ فالحكومة الصينية تفرض حصارًا محكمًا حول تركستان الشرقية، وتراقب كل من يزورها من الأجانب، كما أنها تراقب المسلمين الذي يقومون بزيارة الدول الإسلامية، وحتى إن وفود الحجاج التي تأتي سنويًّا لأداء فريضة الحج ترسل السلطات الصينية معهم جواسيس تراقب تحركاتهم وترصد أنفاسهم، وتدقق علاقاتهم بالمهاجرين التركستانيين الذين يعيشون في الأراضي المقدسة وتركيا.

وأما الهيئات والجمعيات الإسلامية العالمية؛ فلا يمكن لها الاتصال بالمسلمين التركستانيين إلا عن طريق «الجمعية الإسلامية الصينية»؛ التي ما هي إلا جهاز حكومي تنفيذي شُكل لمراقبة الأنشطة الإسلامية وتوجيهها حسب سياسة السلطات الشيوعية.

مرحلة جديدة: اشتدت عمليات انتهاكات حقوق الإنسان في تركستان الشرقية بعد أحداث الحادي عشر من (سبتمبر)، فعلى الصعيد الخارجي تحاول السلطات الصينية اتهام الإيجور بالإرهاب؛ كما تقوم على الصعيد الداخلي في تركستان الشرقية بتصعيد حملاتها القمعية الموجهة ضدهم.

ويمكن أن نلخص التطورات الأخيرة في النقاط التالية:

١ - محاولة السلطات الصينية إدراج الأيجور في قائمة الإرهاب الدولية:

في الوقت الذي ركز فيه الرأي العالمي بعد (١١ سبتمبر ٢٠٠١) في الولايات المتحدة حملته العدائية على الإسلام والمسلمين بدعوى أن الإرهابيين الذين نفذوا الاعتداءات على كل من مركزي التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» في نيويورك وواشنطن، يحسبون على الإسلام ويرفعون راية الإسلام، ومن ثم حاولت سلطات النظام الشيوعي في الصين ركوب الموجة والادعاء بأن الإيجور -أيضًا- «إرهابيون يجب القضاء عليهم».

فقد زعمت الصين في معرض عرض شروطها الخاصة بدعم الولايات المتحدة وحلفائها في حملتها الرامية إلى استئصال جذور الإرهاب والتي بدأت من أفغانستان؛ زعمت أن الإيجور إرهابيون، كما أن كافة المنظمات السياسية والحركات الإيجورية إرهابية، وكان الهدف من ذلك محاولة شريرة ويائسة من أجل إقناع الرأي العام العالمي الحر بقيادة الولايات المتحدة أن قضية «تركستان الشرقية» ليست قضية حقوق شعب وتقرير مصيره بنفسه، كما أنها ليست قضية حقوق إنسان وديمقراطية، وإنما هي قضية إرهاب ضحيتها الصين.

٢ - تدهور جديد في أوضاع حقوق الإنسان في تركستان الشرقية بعد (١١ سبتمبر):

رأت الصين في الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من (سبتمبر) فرصة لا تعوض من أجل القضاء على الشعب الإيجوري في تركستان الشرقية؛ حيث عمدت إلى تصعيد حملاتها القمعية الوحشية الموجهة ضد الإيجور بعد الحادث.

فقد عقدت القيادات العسكرية والأمنية الصينية في تركستان الشرقية اجتماعًا مشتركًا بعد مرور أسبوع على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، قررت فيه: أن «حادث (١١ سبتمبر) فرصة لا تعوض» من أجل القضاء من تزعم أنهم انفصاليون إرهابيون في إقليم شينجيانج (تركستان الشرقية)، وأصدرت أوامر فورية إلى كافة الجهات الأمنية بإعادة تنفيذ «حملة الضرب بقوة»، والقبض على كل المشتبه فيهم دون استثناء.

٣ - تصاعد الحملة الموجهة ضد الساحة الدينية:

من المعروف أن السلطات الصينية تطبق منذ احتلالها لتركستان الشرقية عام (١٩٤٩) سياسة الإلحاد، ومنع المسلمين الإيجور من أداء شعائرهم الدينية، والاستهزاء بالدين، وقد أصبحت تلك الممارسات منبعًا جديدًا للمعاناة والتعذيب للمسلمين الإيجور خلال السنوات الأخيرة، مما يعني: أن القوانين الصينية التي جاء فيها ضمان لحرية القوميات في ممارسة الطقوس الدينية؛ أصبحت حبرًا على ورق!

وأصدرت السلطات خلال السنوات العشر الأخيرة قرارات عديدة بشأن السيطرة على الشئون الدينية من أمثال: «نظم الإشراف على الشؤون الدينية»، وغيرها من القرارات التي تحد؛ بل وتحول دون أداء الفرد المسلم للعبادات، ومن بين تلك القرارات تعتبر الوثيقة رقم «٧» السرية التي أصدرها مؤتمر «المحافظة على الاستقرار في سنجيانغ»، والذي عقد في بكين في عام (١٩٩٦)، من أخطر القرارات بهذا الشأن؛ لما تضمنته من فقرات أكدت على أن الخطر الأكبر الذي يهدد أمن الإقليم ينبعث من النشاطات الانفصالية والدينية غير المشروعة.

ومنذ ذلك الحين كثفت السلطات من حملاتها ضد الساحة الدينية؛ حيث لم تكتف بمنع النشاطات الدينية العادية؛ بل وحولت الساحة الدينية ككل إلى مسرح لعمليات القمع التي طالت نخبة كبيرة من العلماء والشخصيات الإسلامية.

ونتيجة لذلك اعتقل الآلاف من الإيجور الذين لا ذنب لهم سوى القيام بأداء شعائرهم الدينية العادية؛ بمزاعم وتهم «الانفصالية، والنشاط الديني غير المشروع»، وتم حظر وإغلاق المدارس الدينية المملوكة للحكومة، وفرضت عقوبات شديدة على المدرسين

والطلبة، وبسطت السلطات سيطرتها على كافة المساجد، وعينت مراقين تابعين لها لمراقبة المساجد، وانتزعت حق تعيين الأئمة؛ حيث عينت في المساجد أئمة لا يفقهون من الدين شيئًا سوى الخرافات، وتطبيق أوامر سادتهم الشيوعيين، وحولت السلطات الدين الحنيف -بفضل هؤلاء الجهلاء- إلى وسيلة لدعم الشيوعية، والإلحاد، والاشتراكية الثورية، كما سخرته لخدمة أهداف الاستقرار والأمن في البلاد، وقامت بهدم العديد من المساجد بدعوات وحجج واهية متنوعة؛ فضلًا عن منع إنشاء مساجد جديدة.

٤ - تفشي البطالة بين الإيجور:

فعلى الرغم من أن تركستان الشرقية منطقة غنية بالموارد والثروات الطبيعية؛ من النفط، والغاز، والأرض السلسة السهلة؛ إلا أنه بسبب سياسة «الإبقاء على الجهل» التي تتبعها سلطات الاحتلال تجاه الإيجور؛ تحولت تركستان الشرقية إلى إحدى أفقر المناطق في العالم.

كما أنه على الرغم من أن سلطات الاحتلال رفعت خلال الخمسين سنة الماضية شعارات زائفة من أمثال: «لنعمل على تطوير وازدهار سينجيانج، ولنعمل على جلب السعادة إلى الشعب»؛ إلا أنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى تبسيط وتشديد قبضتها على تركستان الشرقية، وجلب المزيد من الصينيين لتوطينهم فيها، ونقل الموارد الطبيعية من النفط والمعادن وغيرها إلى الصين.

والمصانع التي أسست على أرض تركستان الشرقية هدفها الرئيسي: تشغيل المستوطنين الصينيين، وتجهيز أرضية ملائمة لمعيشتهم، ولا يقبل الإيجور للعمل بتلك المصانع، فعلى سبيل المثال: وإذا أخذنا مدينة أورومجي كمثال على ذلك؛ نجد أن (٩٥ %) من العمال في المصانع الصينية فيها من المستوطنين، كما يشكل الصينيون (٨٧%) من عمال آبار النفط والغاز في مدينة قارماي النفطية، ويكشف ذلك سبب تفشي البطالة بين الإيجور، وزيف ادعاءات وشعارات السلطات «لنعمل على تطوير وازدهار شينجيانج»!

وفي الواقع لا يمكن الحديث عن تطور وتقدم وازدهار أمة تعيش تحت الاستعمار، وليست لها صناعة مستقلة؛ ناهيك عن حصولها على السعادة المعيشية.

وقد ازدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة البطالة بين الإيجور بشكل خطير، ويرجع سبب ذلك إلى عاملين اثنين:

١ - **سياسة تصيين** الإدارات والمراكز الحكومية التي تطبقها السلطات في المدن التركستانية؛ حيث يتم إبعاد الإيجور عن تلك المراكز، وإحلال الصينيين محلهم.

٢ - **سياسة الضرائب** الثقيلة والإتاوات التي تفرضها السلطات على الفلاحين في القرى، والتي أدت إلى نزوحهم إلى المدن من أجل تأمين معيشتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرض الزراعية التي يملكها الفلاح الإيجوري لا تعادل مساحة فدان واحد!

وكانت السلطات قد أطلقت مع بداية التسعينيات شعار: «فتح المنطقة الغربية»، وهي الحملة التي تركز في الأساس على تركستان الشرقية؛ حيث بدأت في إنشاء مباني وطرق، وتجديد الهياكل الشكلية للمدن؛ إلا أن تلك المشروعات تم إسناد تنفيذها إلى الشركات الصينية بدلًا من الشركات المحلية الإيجورية، وقامت تلك الشركات باستقدام العمال الصينيين من الصين ولم تقبل الإيجور للعمل، ونتيجة لذلك أصبح الإيجور لا يجدون ولو عملًا مؤقتًا في الظروف الراهنة.

ومع تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الصين وتطور الاقتصاد الصيني؛ تقرر بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبسبب أن المصانع المحلية في تركستان الشرقية هي مصانع قديمة تستعمل فيها وسائل وأدوات عفا عليها الزمن؛ فلم تستطع الصمود أمام المصانع الصينية الحديثة، وأعلنت إفلاسها، ومعظم تلك المصانع قامت بشرائها شركات قادمة من الصين؛ حيث كان أول عمل تقوم به الشركات هو: تسريح العمال الإيجور تحت شعار «تطوير العمل»، وعندما بدأت في عام (١٩٩٨) سياسية تسريح العمالة الزائدة عن الحاجة؛ كان أول الضحايا هم الإيجور، وذلك أن أصحاب المصانع هم صينيون، وهم لا ينظرون للقدرات العملية في اختيار العمال بقدر ما ينظرون إلى التمييز العنصري ضد المسلمين الإيجور.

هكذا يتشيع أبناء المغرب العربي

يحيى بوزيدي - باحث جزائري، خاص بـ «الراصد»

تعتبر ظاهرة التشيع جديدة في المغرب العربي، وهي ظاهرة تشهد تطورًا وتقدمًا؛ حيث أصبحت تطفو إلى السطح من خلال وسائل الإعلام التي رصدت العديد من نشاطاتهم؛ كالاحتفال بعاشوراء في بعض ولايات الجزائر هذه السنة، أو القضايا التي تثار ويكونون طرفًا فيها؛ كقضية المعلمين الذين تم تحويلهم إلى وظائف إدارية بسبب سب الصحابة، وغيرها من الأحداث.

ولازالت الظاهرة في طور القبول الفردي؛ من حيث القبول، وتسعى للتوسع بالانتقال إلى الإطار الأسري، إذ تحدث بعض المتشيعين عن تشيع أسر بأكملها، وهذا أمر ليس مستبعدًا، فالبداية تكون باستهجان الأسرة لتشيع أحد أفرادها، ثم يصبح أمرًا واقعًا، وإذا ما كانت الأسرة ضعيفة من الجانب الديني؛ وخاصة العقدي (وهذا حال معظم الأسر في المغرب العربي)؛ تكون الدعوة إلى التشيع أسهل وأيسر.

و في اتجاه آخر؛ يحاول المتشيعون الانتقال من التواصل السري إلى العمل داخل أطر تنظيمية علنية؛ كتأسيس جمعيات (جمعية الغدير، وجمعية البصائر في المملكة المغربية نموذجًا)، ثم تكوين أحزاب، أو اختراق بعض الأحزاب القائمة؛ خاصة الإسلامية منها.

ورغم الجدل الذي أثير بعد إعلان السلطات المغربية عن تفكيك شبكة إرهابية مرتبطة بحزب الله، فإن هناك سوابق تاريخية لا تستبعد وجود حزب الله المغربي والجزائري، على غرار الأحزاب التي حملت نفس الاسم في الخليج العربي، حيث تتواجد أقليات شيعية، إذًا فالمسألة مرتبطة بوجود شيعي يتراكم بمرور الوقت، وأيضًا بسبب الطبيعة الثورية للنظام الإيراني، وحركية العقيدة الشيعية التي تصب كلها في نفس الاتجاه.

ولأن من المستنكر في مجتمع سني مثل الجزائر والمغرب وجود من يقبل معتقدات الشيعة؛ كسبّ الصحابة، والطعن في أمّنا عائشة -رضوان الله عليها-، والاعتقاد بالإمام الغائب ...الخ، لكن هذا المستنكر قد وقع -ولا حول ولا قوة إلا بالله-؛ كان لا بد من البحث في مداخل قبول التشيع من أبناء المغرب العربي، وما هي الآليات والوسائل التي توظف في هذا المجال.

تشير بعض التقارير والتحليلات إلى أن التحول إلى التشيع سببه السعي وراء مآرب مادية، وزواج المتعة؛

حيث أشار الباحث فريد مسعودي إلى أن من أسباب التشيع عند بعض الجزائريين هو زواج المتعة، وتحدث عن إدمانهم له وسفرهم إلى سوريا، ومن ثم إلى جنوب لبنان كلما سمحت لهم الظروف بذلك، ولا شك في أهمية ما قاله فريد مسعودي، ولكن أرى بأن هذه عوامل تأتي في مرحلة أخرى لتثبيت المتشيع وليس في بداياته، وذلك لأننا أمام ظاهرة دينية تبحث عن السمو الروحي وعن الدار الآخرة، وموضوع زواج المتعة إذا ما جاء في بداية الدعوة ستكون له آثار عكسية، ويشوه صورة الشيعة عمومًا، وينفر منها أصحاب الفطر السليمة، ومما يؤكد هذا أن هناك تقارير أخرى تتحدث عن انتشار ظاهرة التشيع في أوساط طلبة المدارس من خلال المعلمين الذين يظهرون بمظهر الزاهد الورع، ويتمتعون بالتقدير والتبجيل من قبل الطلبة، من هنا فإنني أستبعد كون زواج المتعة من أسباب التشيع في المغرب العربي.

مراحل التشيع: يبقى المدخل الأهم وهو ما يصطلح عليه بـ (التشيع السياسي) الذي يتحول إلى تشيع ديني تدريجيًّا عبر مراحل نرصدها كالتالي:

في البداية يكون الحديث عن فلسطين، وحال الأمة؛ من هوان، وضعف، وتكالب الغرب عليها، وما يفعله العدو الصهيوني في فلسطين، ثم الحديث عن تخاذل الأنظمة العربية عن نصرتهم، وتواطؤ بعض الحكومات في العمالة، ثم الربط بين الحكومات والعلماء ومداهنتهم لها، ووصفهم بأشنع الأسماء (علماء البلاط، علماء الحيض والنفاس)، وكذا اتهامهم بإغفالهم قضايا الأمة، وتثبيطهم عن الجهاد.

بعد هذا ينتقل الحديث إلى ذكر بطولات المقاومة في فلسطين، ولبنان خاصة، خطابات حسن نصر الله المؤثرة والمحركة للعواطف، وأيضًا يتم مقارنة مواقف الحكومات العربية بموقف إيران ودعمها للمقاومة في فلسطين ولبنان، وفي كل هذه المراحل يلعب الإعلام دورًا هامًّا والفضائيات بدرجة أولى، وكمثال بسيط على ذلك إذا ما انتقد أي شخص إيران؛ يرد عليه مباشرة بالقول: ماذا تفعل الحكومات العربية؟ ألم تشاهد البارحة في «قناة الجزيرة» تصريح الرئيس الفلاني أو الوزير الفلاني؟ ألم تشاهد ما قاله الرئيس الإيراني، أو حسن نصر الله؟ و تزود بعض الأفلام الوثائقية التي تبث في «قناة الجزيرة»، و«قناة العالم»، وغيرها من القنوات المدافعين عن إيران بالكثير من المعلومات الدعائية؛ والتي ترسخ هذه الأفكار.

إلى هنا يكون الشاب/الشابة المستهدف قد أصبح مهيئًا نفسيا لقبول فكرة التشيع، لينتقل إلى مرحلة أخرى يكون مدخلها بالعبارات التالية أو نحوها: ثم يقولون: إن حزب الله شيعي، والسنة لا يحركون ساكنًا، وها هو حسن نصر الله يواجه عدونا ويهزمه، وتقف في وجهه كل الحكومات العربية وعلماء السنة متواطئون، وبدل الجهاد يطعنون المقاومة التي تضحي بالغالي والنفيس في الظهر، صحيح أنهم شيعة؛ ولكن في النهاية هم مسلمون، وهذا مجرد اختلاف مبني على أدلة من الكتاب والسنة، بل وحتى من «صحيح البخاري».

ثم يبدأ في طرح الشبهات تلو الأخرى على الشخص المستهدف، ثم يحال إلى مراجع وكتب شيعية، أو بالأحرى لبعض المتشيعين مثل: كتاب «ثم اهتديت»، عندها تكون قد اكتملت الكثير من خطوات تشيعه، وهنا تحظى الفريسة بعناية كبيرة، ويحاط بجو أخوي وصداقة؛ يكون هذا الشخص مفتقدًا لها، أو غير

مدرك لأبعادها، إذ أن العناية بالفرد في هذا الوسط تتجاوز الأخوة الحقيقية؛ حيث يزود بالكثير من المراجع والكتب الشيعية الدعائية، وتستغل الحماسة الشديدة فيه وحب التطلع والظهور.

وهنا تكون قد اكتملت حلقة التشيع؛ لتأتي في مرحلة التثبيت، فيوظف هنا عاملا: المال، وزواج المتعة، فيحث على القراءة، وطلب العلم، والسفر، والدراسة في أي جامعة إيرانية، أو حتى في دولة غربية في مركز دراسات تابع لإيران، مع توفير راتب شهري، ومسكن.. ببركة أموال الخمس!!

ولأن المتشيع الجديد في هذه المرحلة يكون متحرجًا من طرح موضوع زواج المتعة؛ يتم بشكل استباقي إثارة السؤال حول الجدل من زواج المتعة، وتسرد كل الأدلة الشيعية في هذا المجال، ويكون المتشيع المسكين مستسلمًا لـ (شيخه)! ويستحضر في ذهنه جمال نساء لبنان، فتجتمع العاطفة مع الشهوة؛ لتفعل فعلتها به!!

المواصفات الفكرية للفريسة المحتملة:

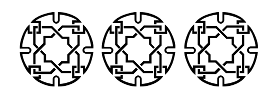
هناك بعض المواصفات الفكرية للمتشيعين، أو الذين تسهل عملية تشييعهم، منها ما يلي:

- **الاهتمام بالمطالعة، وقراءة الكتب الفكرية والسياسية والفلسفية؛** بعيدًا كل البعد عن العلم الشرعي، مما يفتح المجال للجرأة على النصوص الشرعية، وتوظيفها خارج سياقها الشرعي، وهذا يسهل تقبل عقولهم للتأويلات السياسية التي تزخر بها الكتب الشيعية، والسبب راجع إلى مرحلة سابقة ركزت فيها الحركات الإسلامية على القضايا الفكرية، مهملة العلوم الشرعية قصد بلوغ ما وصلت إليه الحضارة الغربية والتأصيل الفكري لمشروع حضاري إسلامي.

- **الاهتمام بالقضية الفلسطينيةوالجدل السياسي حول آليات التحرير ومعاناة إخواننا هناك ومأساتهم،** فينساق وراء عواطفه التي لا شك في صدقها، وبقدر ذلك يكون حقده على الأنظمة العربية، وهذا الموقف مبني بالتالي على أسس عاطفية وليست عقلية، ويكون حقده على العلماء أشد؛ وذلك لأنهم الحلقة الأكثر إستهدافًا من طرف المشيعين؛ ليستهدف في مرحلة لاحقة علماء الأمة في كل العصور؛ باعتبارهم ألد أعداء آل البيت عبر التاريخ.

- **المتأثرون بنظرية المؤامرة** التي ارتبطت في أدبيات الحركات الإسلامية باليهود؛ إذ ترجع أي تعثر إلى مؤامرة من طرف الأعداء، وبما أن التشيع ارتبط منذ نشأته بهذه النظرية (مؤامرات الصحابة ضد آل البيت)؛ فإن الطريق إلى التشيع يكون معبدًا.

هذا العرض لمراحل التشيع، وبعض المواصفات الفكرية والنفسية للمتشيعين، وطبيعة وسطهم، رغم أنها لا تحيط بكل جوانب الظاهرة لتعقيدها، واختلافها من حالة إلى أخرى، قد تزيل الاستغراب والدهشة التي تنتاب من يعلم بوجود متشيعين في المغرب العربي يسبون الصحابة، ويطعنون في أمنا عائشة، وكما يقال: إذا عرف السبب بطل العجب!



أحمد الكاتب: الطريق إلى فكر شيعي جديد

محمد العواودة

في هذا الوقت الذي تعيش فيه جمهورية «ولاية الفقيه» أكبر أزماتها الداخلية؛ على خلفية الصراع الخفي حول موقع وصلاحيات الولي الفقيه؛ **تبرز كتابات المفكر الشيعي العراقي أحمد الكاتب،** كموقف انقلابي وثوري على الفكر الشيعي التقليدي، من خلال جهد علمي مميز، يقوم أساسًا على الانعتاق من القوالب الفكرية التراثية الجاهزة؛ التي تأسس معظمها على الأساطير والأباطيل والحكايات الشعبية! وصاغت فيما بعد الموقف العقدي للنظرية السياسية الشيعية!!



في العام (١٩٩٧) صدر للمؤلف -الذي نشأ وترعرع تربويًّا وعلميًّا في مدرسة الشيعية الإمامية، وتتلمذ على مراجعها وكبار علمائها في النجف وقم، وانخرط في العديد من التنظيمات السياسية الشيعية؛ سيما التي كانت معارضة لنظام حزب البعث في العراق- **كتابًا بعنوان:** «تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه».

وهو الكتاب الذي انقلب فيه الكاتب على أساتذته والفكر النخبوي الشيعي عامة، ووضعه على ناصية التحدي في مواجهة الحقائق والنتائج التي توصل إليها، من خلال جهد بحثي مركز، كشف فيه عن أصالة الفكر السياسي لآل البيت، الذي ينطلق من الشورى وولاية الأمة على نفسها تماهيًا مع المطلب القرآني، وانسجامًا مع العقل والواقع، وكشف فيه في الوقت ذاته عن تهافت الأصول الفكرية للنظرية السياسية الشيعة الإمامية؛ التي تستند على فرضية أسطورية تقول بوجود ابن مغيب للإمام الحسن العسكري «الإمام الحادي عشر»!

وفي سبيل إثبات ما توصل إليه من حقائق بهذا الشأن؛ ناقش الكاتب في هذا الكتاب جميع الأدلة الفلسفية والنقلية والتاريخية التي صاغت تلك الفرضية، التي تأسست عليها النظرية السياسية الشيعية الإمامية بعلمية عالية ودقة متناهية، ليجد في نهاية البحث **أن قصة الإمام الغائب ما هي إلا قصة أسطورية مخترعة!** قامت على أكتاف الإخباريين الحشويين والأساطير الشعبية؛ لتصوغ النظرية الإمامية الإلهية العامة المؤبدة في الوعي الشيعي، كمبدأ وأساس لنظرية «ولاية الفقيه» و«النيابة العامة للفقهاء» عن الإمام المهدي «محمد بن الحسن العسكري».

وإذ يرى الكاتب أن «نظرية ولاية الفقيه» بامتداداتها الفكرية ما هي إلا شكل من أشكال الاستبداد السياسي والديني، وأكبر المساهمين في تخلف المسلمين وانحطاطهم وضعفهم؛ حيث الزيغ عن المنهج القرآني وسنة النبي ﷺ، وسيرة أئمة آل بيته الأطهار؛ الذين تركوا أمر السياسة والحكومة وتطبيق الشريعة للناس بالشورى، فإنه ينكر بشدة ما جاء في التاريخ الشيعي من قول بأن الرسول ﷺ قد عيَّن الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه خليفة على المسلمين من بعده، وأنه قد حصر الإمامة والخلافة في أهل البيت من نسل الحسن والحسين، ثم انحصارها في نسل الحسين وحده عند الشيعة الإمامية إلى أن تقوم الساعة!!

مثَّلت مسألة «موت الحسن العسكري» دون أن يترك له ولدًا من صلبه إشكالية كبيرة لنظّار الفكر الشيعي الإمامي، فقد نقضت النظرية الإمامية من أساساتها، وتركت الفكر الشيعي مبلبلًا بعد وفاة العسكري لردح طويل من الزمن، وهو ما يعرف عند الشيعة بفترة «الحيرة»، وهي الفترة التي كان يبحث فيها الشيعة الإمامية عن حل لهذه المعضلة؛ التي ستتركهم دون أن تستمر الإمامة والخلافة فيهم بشكل عمودي إلى يوم القيامة، فاتفقوا في هذه الفترة على فرضية أسطورية تقول بوجود ابن للإمام الحسن العسكري اسمه: محمد «الإمام الثاني عشر»، خبأه المقربون من الإمام من البطش العباسي! ولكن هذا الإمام سيظهر فيما بعد، فهو غائب؛ ولكنه موجود في نفس الوقت! ينتظر لحظة الفرج الإلهي؛ ليعود على الساحة السياسية والعلمية، ويستكمل دور آبائه وأجداده.

وحيث يتفق الشيعة الإمامية على هذه الفرضية؛ للخروج من الحيرة، وتعطيل الموقف السياسي والعقدي والفقهي؛ الذي تسببت به غيبة الإمام، إلا أنهم انقسموا إلى فريقين: فريق يقول بلزوم استمرار تعطيل الثورة، والموقف السياسي، وبعض العبادات -كصلاة الجمعة- حتى ظهور الإمام، وقسم آخر رأى الحل في النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المعصوم في غيبته، وتسيير أمور الأمة حتى عودته وظهوره من جديد، وهي الفكرة التي انطلقت منها نظرية «ولاية الفقيه»، وهي نظرية عقدية تنزع القرار السياسي من الأمة، وتبقيه في أيدي حفنة من رجال الدين، باسم «النيابة العامة» عن الإمام الغائب، وهو ما يحاول الكاتب رفع الغطاء الشرعي والايدولوجي عنه؛ حيث لا يجدها تمت بصلة إلى الفكر الإسلامي وواقع فكر آل البيت عليهم السلام.

عندما انتهى الكاتب من كتابة هذا الكتاب سنة (١٩٩٠)، وعلى الرغم من ثقته في ما توصل إليه من نتائج؛ أجَّل نشر الكتاب ليعرضه على النخب الشيعية التي ما زالت تمسك زمام هذا الفكر وتنظّر له، فعرضه على أساتذته السابقين، وعلى مرجعيات قم والنجف، وعلماء ومفكرين شيعة معتبرين؛ لمناقشة الكتاب، والرد عليه، وتقييم ما توصل إليه من نتائج، أو تزويده بأي دليل معتبر على ولادة أو وجود الإمام محمد بن الحسن العسكري، قبل أن يتورط في النشر ويفوته الأمر.

ولكن الكاتب يؤكد أنه بعد سبع سنين من تلك المراسلات لم يحظ بأي رد علمي وحقيقي! سوى بعض رسائل التهديد، وكيل الاتهامات، وبعض الفتاوى التي تضلله أو تكفره، أما من شاء الرد منهم؛ لا يرى الكاتب أن ردودهم تجاوزت إعادة تكرار ما كتبه الإخباري الحشوي، والوضاع المعروف «سليم بن قيس الهلالي»؛ وهو أهم المؤصلين لنظرية الإمامة الإلهية في الفكر الشيعي.

وحيث أراد الكاتب أن يستبرئ لدينه وللفكر الشيعي على وجه الخصوص، والفكر الإسلامي على العموم فيما توصل إليه من حقائق ونتائج؛ فقد نشر الكتاب في العام (٢٠٠٧)، ومعه جزء آخر يتضمن كل المراسلات والحوارات التي أجراها مع العلماء والمفكرين الشيعة حول هذا الموضوع بعنوان: «حوارات أحمد الكاتب مع المراجع والعلماء والمفكرين حول وجود الإمام الثاني عشر».

وقد كشف الكاتب في هذا الجزء عن عدد كبير من الحوارات والرسائل التي تبادلها الكاتب مع ثمانية عشر عالمًا شيعيًّا، أبرزهم:

السيد محمد تقي المدرسي؛ وهو إمام ومفكر شيعي كبير، وأحد أساتذة الحوزة في إيران، وقد رد بكتابين على الكاتب، هما: «الإمام المهدي، والإيمان بالغيب»، و«الإمام المهدي قدوة الصديقين»، وكان أبشع ما قد جاء فيهما: قوله باستمرار الوحي بعد رسول الله ﷺ.

وعلي السيستاني؛ وهو أكبر مرجع شيعي في العراق، الذي ارتكز رده على أن فكرة الإمامة فكرة غيبية غير قابلة للنقاش، يؤكده بالقياس على عقائد سائر الأمم، وتأويل القرآن، والاستدلال الافتراضي الذي يعتمد على مجموعة أحاديث تشكل فلسفة الإمامة الإلهية وتحتم وجود الإمام المزعوم.

والدكتور محمد حسين الصغير؛ وهو عالم شيعي، وأستاذ جامعي؛ وباحث كبير، ارتكز رده على استبعاد فكرة تطور الفكر الشيعي، واعتباره وفق قالب تاريخي وفكري موحد.

والشيخ حسين علي المنتظري؛ وهو مفكر وسياسي معروف، ارتكز رده على التنظير لولاية الفقيه، وتشييد قواعد الاستبداد السياسي والديني في الفكر الشيعي،...الخ.

وإذ يرى الكاتب أن زوال نظريات خلدتها الأساطير في الفكر الشيعي؛ كنظرية «الإمام المهدي، والإمامة الإلهية، والنيابة العامة» التي تبلورت فيما بعد إلى نظرية «ولاية الفقيه»، وأن الرجوع إلى مصدرية التشريع الأصيل «الكتاب والسنة» هي الكفيلة بوحدة الصف الإسلامي -فكرًا وعملًا-، فقد أردف هذين الجزأين بكتاب ثالث، حمل عنوان «السنة والشيعة: وحدة الدين» أظهر فيه مفاصل الخلاف بين السنة والشيعة، ولخص فيه أهم النقاط كنظرة مستقبلية يمكن لها أن توحد العمل الفكري الإسلامي، وتزيل أسباب التناحر بين المذاهب الإسلامية.

أخيرًا، تعتبر محاولة أحمد الكاتب من المحاولات النخبوية النادرة في الفكر الشيعي؛ التي تقوم بالبحث عن الحقيقة باستقلالية مطلقة، وتتجاوز العمل بسياسية التلقين العلمي والتربوي الذي تمارسه المؤسسات الدينية الشيعية المختلفة على المتلقين والتلاميذ، وهو مثال تعبيري وجهد ذاتي صادق للكلمة الحرة المنفلتة من قيود الماضي وسلبيات القبورية؛ لجمع شمل الفكر الإسلامي على أساس وحدة المصدر الديني، ووحدة المصير الذي انتهجه رسول الله ﷺ، وآل بيته وأصحابه من بعده -رضوان الله عليهم أجمعين-، وجهد مميز لتقويض كل الأفكار التي تنتمي إلى الرؤى الذاتية والمنافع الشخصية التي يتم تسخيرها للقفز عن الحقائق الدينية، بوضع الفرضيات والأساطير والخرافات خدمة للمشاريع السياسية التي تتمرس خلف الايدولوجيات الدينية.



وماذا بعد المناهج؟

قالوا: «لجان خاصة تدرس طلبات تقدم بها بعض النواب الشيعة لتغيير بعض ما ورد في منهاج التربية الإسلامية».

د. موضي الحمود -وزيرة التربية الكويتية-
«العربية نت» (١٩/٧/٢٠٠٩)

قلنا: اليوم وبعد أن فاز الشيعة بمقاعد إضافية بمجلس الأمة الكويتي يطالبون بتغيير منهاج التربية الإسلامية؛ الذي لايروق لهم، ولا يوافق مذهبهم!

ياترى ماذا سيطلبون غدًا: تغيير الأذان.. الصلاة.. الزكاة.. الحج، الله أعلم!!

هل نستجيب؟

قالوا: «حذَّر المشير عبد الرحمن سوار الذهب -الرئيس السوداني السابق، ورئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية- من انتشار عمليات التنصير في إفريقيا؛ خاصة بين المسلمين».

«الإسلام اليوم» (٧ / ٧ / ٢٠٠٩)

قلنا: نرجو أن يكون تحذير «سوار الذهب» قد وصل إلى المسلمين؛ خاصة الموسرين منهم، قبل أن يلتهم التنصير آسيا وأفريقيا، وقبل أن نصدق حكاية حوار الحضارات.

اللهم يا مقلب القلوب!

قالوا: «تأثرتُ عندما علمت أن سفيرًا مسلمًا تحول إلى بوذي؛ لأنه جالسهم؛ وليس عنده الحصيلة الدينية الكافية...

وتأثرت -أيضًا- عندما علمت أن صاحبة مدرسة خاصة تركت دينها إلى دين البرهمية؛ متأثرة بأخلاقهم، وبالطهارة، والتزكية، وبدأت تدعو من في مدرستها من المعلمات وأزواجهم؛ حتى يدخلوا في دينها الجديد».

د. بسام الشطي
«الفرقان الكويتية» (١٣/٧/٢٠٠٩)

قلنا: هذا يدل على مقدار **الضعف عند قطاعات معينة من المسلمين**، والحاجة الماسة **لتطوير أدوات الدعوة الإسلامية**، وتوسيع دائرة المتفاعلين معها.

تخديم للولي الفقيه

قالوا: «إن اللبنانيين أسقطوا «حزب الله» ومشروعه الطائفي المرتبط بإيران؛ من خلال التصويت ضده في الانتخابات البرلمانية الأخيرة...

تصويت ضد المشروع الإيراني في لبنان، بعد أن لفظ الشعب اللبناني تدخل إيران في لبنان، واستغلال الساحة اللبنانية؛ بغرض «**التخديم**» على مشروع إيران النووي».

الشيخ مالك الشعار -مفتي طرابلس وشمال لبنان-
«المصريون» (١/٧/٢٠٠٩)

قلنـا: اللبنـانيون قـالوا: لا لحـزب الله وسـيدته إيـران، لأنهـم بحكـم الاحتكـاك علمـوا سياسـة القـوم، وأهـدافهم وأطماعهم، وتضحيتهم بلبنان، واستقرارها، وسيادتها من أجل عيون إيران، وبرنامجها النووي،.

فهل ينتظر باقي المسلمين أن يصبح الشيعة وإيران داخل بيوتهم؛ كي ينتبهوا لما يحيكه الشيعة ضد السنة وأهلها؟!

تقية أم ماذا؟

قـالوا: «بعـد أن تـمّ توزيـع نـص خطبـة الجمعـة لنائـب رئـيس المجلـس الإسـلامي الشـيعي الأعـلى الشـيخ عبد الأمير قبلان التي ألقاها أمس، في صيغة ورد فيها قول الشيخ قبلان: «نطالـب بتـأليف الحكومـة، وبـالإسراع في تأليفها؛ ولا سيما أن الثلث الضامن والمعطّل بدعة».

..عـاد المكتـب الإعلامـي للشـيخ قـبلان ووزّع صـيغة ثانية للخطبة تحت عنوان: «مصححة»، وقد جرى توزيعها على وسائل الإعلام من دون النص السابق».

«موقع ١٤ آذار» (١١/ ٧/ ٢٠٠٩)

قلنـا: لم نعـد نـدري.. هـل انتقاد قبلان للثلث المعطل الـذي يطالـب بـه الشيعة وحـزب الله في الحكومـة اللبنانيـة كـان تقيـة؟ أم التراجـع السريـع عـن التصريحـات والوقـوف في صف حزب الطائفة؛ حتى لو كان ظالما؟!

إيران أولاً وأخيرًا

قـالوا: «من الطبيعي جدًّا أن الانتخابات في إيران منذ أيام الإمام الخميني لم تتحرك على أساس التزوير، فليس مـن الطبيعـي أن يحـدث تزويـر مـع وجـود (٤٠) مليـون ناخب».

المرجع الشيعي اللبناني محمد حسين فضل الله

«الأنباء الكويتية» (١٩/٧/٢٠٠٩)

قلنـا: فضـل الله الـذي يحـاول الإعـلام صباح مسـاء أن يظهـره لنـا بمظهـر المسـتقل والعـروبي؛ يغلبـه طبعـه عـلى تطبعه، فينبري للدفاع عن إيران وانتخاباتها «النزيهة» منذ أيام الخميني!

يا تـرى.. مـاذا كـان سيقول لنا فضـل الله لـو كانـت الانتخابات نزيهة فعلًا؟!

لو دخلوا جحر ضب

قـالوا: «ماليزيـا تطمـح مـن خـلال استضـافتها لعـروض الأزيــاء الاسـلامية إلى أن تكــون مركــزًا مهــمًّا لهــذه الصناعة».

روسمة منصور -حرم رئيس الوزراء الماليزي-
«العربية نت» (٦/٧/٢٠٠٩)

قلنـا: لم يـترك المسلمون شيئًا مما يفعله أعداؤهم إلا وقلـدوهم فيـه؛ **حتــى في الــزي الشرعــي: مســخوه، وألبسـوه لعارضـات الأزيـاء؛ نشرًا للبـاس الإسـلامي -بزعمهم-.**

صور الرسول في كتب الصوفية!

قالوا: «لا يوجد مانع أبدًا من عرض صور الرسول، أو الانبياء؛ حتى المقربين في كتاب».

خالد بن يونس -شيخ الطريقة العلوية في الجزائر-
«جريدة صوت الغرب»

قلنـا: هـلّا عـرض المؤلـف صـور الجـن والشـياطين في كتابه؛ **ووضع صورته معهم!!**

أمانة بيروت لإعلان دمشق: نستنكر الحالة ألا إنسانية التي تمارس بحق السادة العلماء السنة الذين يواجهون المد الإيراني الفارسي

في حالة قمع مبرمجة لكل من يرفض ويواجه التشيع الفارسي في سوريا، وبعد إخضاع آلاف العلماء وخطباء المساجد والمدرسين السنة إلى موافقات أمنية مسبقة من أجل السفر عبر وزارة الأوقاف؛ اعتقلت قوات أمن النظام الطائفي السوري مدير «مجمع أبو النور» الدكتور صلاح كفتارو، نجل مفتي سوريا الراحل سماحة الشيخ أحمد كفتارو رحمه الله، وأحالته على القضاء بتهمة مفبركة من قبل أجهزة مخابرات النظام، وهي: مزاولة مهنة من دون ترخيص، واختلاس المال العام.

وهنا؛ يجب أن يعلم هذا النظام الطائفي أنه يتحمل كامل المسؤولية عن استباحته لحرمات الشعب، وكرامته، ومطاردته، ومضايقته للسادة العلماء في الطائفة السنية؛ مهما تنوعت الأكاذيب والحجج المفبركة إستخباراتيًّا.

إننا في «أمانة بيروت لإعلان دمشق» نستنكر أشد استنكار هذه الحالة ألا إنسانية التي تمارس بحق السادة العلماء وطلاب العلم المعتدلين، والذين رفضوا أي غزو للمجتمع السوري؛ تعصبًا أو إرهابًا أو تشيعًا، ونطالب النظام بإفراج الفوري، وعدم المساس بفضيلة الشيخ الدكتور صلاح كفتارو، والحفاظ على حياته، وإلغاء كافة الإجراءات المتخذة بحق السادة علماء السنة.

«أمانة بيروت لإعلان دمشق» (٢٠٠٩/٧/٣)

أسوأ تمثيليات إيران

أحمد أميري «الإتحاد الاماراتية» (٢٠٠٩/٧/١٨)

رغم أن أي تجمع في طهران زاد على ثلاثة أشخاص يُواجه بالضرب هذه الأيام، إلا أن المئات من الإيرانيين تجمّعوا أمام السفارة الألمانية هناك؛ للتنديد بمقتل «مروة» داخل قاعة محكمة ألمانية، ورشقوا السفارة بالبيض، وهتفوا بالموت لألمانيا وأوروبا.

ليس غريبًا في طهران فبركة المظاهرات والتعرّض للسفارات، فهي معروفة بمهارتها في تجيير الأحداث لصالحها، وفتح ملفات لقضايا العرب وتقديمها على طاولة المجتمع الدولي التي تتراكم عليها الملفات الإيرانية التي ليس لها حل.

لكن الغريب هو: تصفيق بعض العرب للتمثيليات الإيرانية، يتقدمهم كتاب ومثقفون! يرتدي بعضهم نظارات المفكّرين!! وربما يعيدون حساباتهم -الآن- أمام تمثيلية التنديد بمقتل «مروة»؛ لأنها الأسوأ، فافتعال الغضب فيها بمستوى تمثيل الكومبارس، ونيّة تجيير الحادثة أكثر وضوحًا من هتافات المتظاهرين، ورائحة الاستغلال تزكم الأنوف أكثر من رائحة البيض.

المخرج فكّر بهذه الطريقة: إذا كانت أوروبا مهتمة بمقتل «ندا» الإيرانية في طهران على يد عنصر أمني، وحصلت على لقب «شهيدة طهران» في الإعلام الغربي؛ والذي قام بتغطية المواجهات الدامية إثر تزوير الانتخابات رغم الحظر المفروض، ودعت الدول الأوروبية إيران إلى حماية حقوق

الأفراد في التجمع، والتعبير عن الرأي، واستدعت (٢٧) دولة أوروبية السفراء الإيرانيين لديها احتجاجًا على احتجاز موظفي السفارة البريطانية في طهران بتهمة التجسس.

إذا كانت أوروبا كذلك؛ فإن على إيران -أيضًا- أن تهتم لمقتل «مروة»، وتستدعي السفير الألماني لديها، وتدعو برلين إلى توفير الحماية للأقليات هناك، ويطالب رئيس تحرير «كيهان» بإنزال عقوبة «الإعدام الثورية» بحق القاتل، وأن القاتل سينال العقوبة على يد المسلمين من داخل سجنه، ويدعو الدول الإسلامية إلى طرد السفراء الألمان، ويرفع المتظاهرون لافتات مكتوب عليها: «شهيدة الحجاب»، ويندّدوا بـ«المعاملة السيئة للمسلمين في ألمانيا».

ولولا أن علامات التعجب تربك القارئ؛ لاستحقت كل كلمة في هذه الفقرة علامة (!) كبيرة، خصوصًا أن ألمانيا تضم جالية إيرانية تقدر بمئات الآلاف.

فات المخرج هذه المرة أن «مروة» ضحية جنائية؛ إثر شجار سابق بينها وبين القاتل العنصري المعادي للأجانب، وهو الآن قابع في السجن بتهمة القتل العمد، ورغم ذلك؛ عبّرت المستشارة الألمانية عن غضبها، وقدمت تعازيها للرئيس المصري، وأُقيم للضحية مجلس تأبيني حضره العديد من المسؤولين الألمان، وشيّعها آلاف المصريين الغاضبين، وأطلق اسمها على شارع في الإسكندرية.

ويعرف المخرج أن «ندا» ضحية سياسية؛ إثر انتخابات مشكوك في أمرها، بشهادة كبار قادة وآيات إيرانيين، هاج من بعدها الشارع، وقد ووجه بقمع شديد من قِبل السلطات، ولم يُلق القبض حتى الآن على القاتل، بل تم رمي كرة الاتهام هنا وهناك، ولم يصلِ عليها صلاة الجنازة في المسجد، ولم يشيّعها أحد، ولا يزال قبرها مجهولًا.

سواء أكان مقتل «مروة» قد حصل بطعنات غادرة بسكين حقد شُحذت بشجار شخصي وعنصري سابق، أو كان حلقة في سلسلة معاداة المسلمين والتضييق عليهم في أوروبا -كما يُقال-، فإن الحادثة في الحالتين الجنائية أو العنصرية أخذت حقها من الاهتمام، والتحقيق، والاعتذار، والغضب، لدرجة أن والدها رفض استغلال الجماعات الإسلامية للحادثة.

مقطع القول: إن التمثيلية الإيرانية هذه المرة لا ترقى حتى إلى مستوى القضايا السابقة التي صنعت منها إيران تمثيليات؛ كقضيتي: فلسطين، ولبنان، وسواهما من قضايا تمثّل إيران فيها دور البطل، وتعرضها على بعض العرب الذين ينسون إغلاق أفواههم وهم يتابعونها، فيخرجون من القاعة وقد امتلأوا بحب النظام الإيراني، والإعجاب به، وتذليل العقبات أمامه؛ ليمد أياديه إلى داخل دولهم ويهزّ مجتمعاتهم!

لو كانت طهران فعلًا معنية بحقوق المسلمين في العالم، وكانت الندّ الإسلامي للغرب المسيحي -كما وصفها أحد الكتّاب العرب-؛ فإن (١٨٤) شخصًا من أقلية الإيجور الذين قتلوا في الصين بسبب إسلامهم -كما يقولون- يستحقون من إيران ولو مشهدًا واحدًا، أو حتى بيضة استنكار واحدة!!

إيران.. لماذا صمت السيستاني!

رشيد الخيّون «الإتحاد الاماراتية» (٢٠٠٩/٧/١٥)

تطرح المرجعيات الدينية الشيعية نفسها فوق اعتبارات حدود المواطنة، وترى بظلها يورف؛ حيث الأتباع المقلدين، فعندما عُرضت -حسب وسائل الإعلام- على آية الله علي السيستاني -بعد سقوط النظام- الجنسية العراقية؛ اعتذر عن قبولها، وإن صحت الرواية، فلا أعد رفضه تعاليًا أو التصاقًا بموطنه الأم، إنما المئات من العلماء والفقهاء الإيرانيين نشأوا وعاشوا وماتوا بالنجف؛ على اعتبارها الحوزة المفتوحة على الآفاق، وبهذا لا تزيد الجنسية ولا تنقص من عدد في شهرة المرجع.

اتخذ السيستاني -حاله حال أولئك العلماء- النجف موطنًا، ودار علم منذ شبابه، عام (١٩٥١)؛ حتى «ثنيت له

وسادة المرجعية» بعد أستاذه آية الله أبي القاسم الخوئي (ت ١٩٩٢)، وكانت الأمارة عند ما طلب منه الأخير الصلاة بالمسجد مكانه لمرضه، اعتراف بأعلميته، وظل متمسكًا بمجاورة الضريح العلوي؛ على الرغم مما حدث في التسعينيات من صراع على وراثة الخوئي.

بعد ذلك؛ ومن مغزى أممية المرجع؛ يرد السؤال من جانب الإيرانيين قبل غيرهم: لماذا صمتت مرجعية السيستاني على ما حدث بإيران، مع ما لها من جماهير مُقلدة هناك، والأمر وصل إلى إراقة الدماء، واختلاس أصوات الناخبين، بينما تكلمت المرجعية بملء الفم بالعراق، وكانت وراء قرارات خطيرة!؟

وربما بُرر علو صوتها في الشأن العراقي لوجودها بالنجف، ولقلقها على تمثيل الطائفة الشيعية في السلطة بحجم عددها، وبهذه الحجة شُكل الإئتلاف الشيعي.

أما صمتها إزاء ما حدث بإيران، فربما يُعلل بالبعد المكاني، وعدم الطلب منها، أو أنها لا تريد زج نفسها في موقف سيحسب ضد السلطة الدينية بطهران، أو أنه لا خوف على حق الشيعة بالحكم، فالحاكم والمحكوم هناك من الشيعة.

غير أنه من المؤكد أن بين الثائرين والمحتجين مَنْ هم يقلدون آية الله السيستاني، وينتظرون كلمته، ومَنْ أدراك؟! فربما من بين القتلى والمصابين مَنْ هو من أتباعه!

لكن فيما يخص تدخل المراجع خارج تلك الأسباب أو بعضها؛ هناك تجارب من الزمن القريب، لم تمنع الإقامة داخل العراق، أو الوجود تحت سلطة أخرى، مثل السلطة العثمانية، مراجعًا كبارًا من المثول في الحدث الإيراني، وهم تحدروا من أُصول إيرانية، والسلطة الإيرانية كانت شيعية؛ من الشرطي إلى الشاه، ويؤيدها علماء دين -أيضًا-.

إلا أنه لا البعد، ولا سلطة المذهب منعتهم من الحضور في حوادث فاصلة بإيران، كان من أبرزهم: الميرزا حجة الإسلام محمد حسن الشيرازي (ت ١٨٩٥) -يبدو أنه -آنذاك- لم يُعرف بعد لقب آية الله- عندما أطلق -وهو المقيم بسامراء العراقية- فتوى تحريم التبغ؛ حتى أبطل امتيازه (١٨٩١) لشركة أجنبية.

كذلك تدخل بقوة الأخوند (القارئ أو الملا) محمد كاظم الخراساني (ت ١٩١١) -وهو أحد المراجع النجفيين-؛ حين تولى من رملة النجف إدارة ثورة الدستور (المشروطة) داخل إيران، حتى لُقب بأبي الأحرار، بل أكثر من هذا؛ بعث إلى العرش الشاهنشاهي بما عُرف بالوصايا العشر، وليس بينها ما يشير إلى ولاية الفقيه، ومنها: اجتناب الفقهاء من عبدة الدنيا، إعلاء شأن الوطن، وتنظيم أمور المملكة الاقتصادية، وتشجيع الصناعات والحرف، نشر العلوم وترويج الصناعات العصرية، الحذر من تدخلات الأجانب، نشر العدالة بين السلطان وأضعف فرد، الرأفة ومحبة الرعية، مراجعة تاريخ وسير الملوك السابقين؛ للإحاطة بالطرق التي نسجوها في نشر العلوم الدينية والمدنية، عدم الانشغال بالملذات؛ لأنه يقود المملكة إلى الضعف وذل الرعية، وضياع الأموال (مجلة «العرفان» الصيداوية ١٩١٠).

قيل: حمل تلك الوصايا إلى بلاط الشاه «السيد محسن»، ولعلَّه تلميذ الأخوند الخراساني المجتهد اللبناني محسن الأمين (ت ١٩٥٢)، مرجع بلاد الشام -فيما بعد-، وأحد المناصرين لثورة المشروطة، وصاحب الفكر التنويري المعروف-.

هذا؛ ولا يسمح مجال المقال للبسط أكثر في رصد نماذج حضور مراجع النجف الكثيرين، وعلى مختلف جنسياتهم وقومياتهم، في حوادث إيران للحفاظ على السلم، أو لرفع المظالم.

ومعلوم أن لمرجعية السيستاني مشاريعها الخيرية بإيران، ما لم يحظ بمثلها العراق، وهذا إن دل على شيء؛ فيدل على كثرة المقلدين هناك، وتلبية المرجع لاحتياجاتهم، منها: المستشفيات، والتجمعات السكنية الكبرى: مجمع المهدية

السكني بمدينة قُم الدينية -منطقة (١٥) خرداد، ومجمع ثامن الحجج (علي الرضا) السكني على طريق قوجان القديم بخراسان-، ومجمع الإمام الهادي بمدينة قُم، ثم مستشفى جواد الأئمة التخصصي للعيون، ومستوصف الإمام الصادق الخيري، ومستوصف ولي العصر (الإمام المهدي المنتظر) بمدينة قُم، ومستوصف الإمام الحسن المجتبى بمدينة إيلام الإيرانية، ومستوصف السيدة رُقية الخيري للولادة هناك، كل هذه المؤسسات وغيرها يُديرها وكيل مرجعية السيستاني وختنه السيد جواد الشهرستاني. (موقع المرجعية الإلكتروني الرسمي).

قلنا: جاء التساؤل حول صمت السيستاني من إيرانيين، حيث اطلعت على بيان ترجمه لي مَنْ يجيد اللسان الفارسي، مفاده استغراب السكوت على ما حدث من عنف دموي ضد المتظاهرين، ولا أدري هل أطلعت المرجعية على فحوى البيان أم لا؟ وإذا اطلعت؛ رغم سماعها بالاحتجاجات الضخمة التي ظهر فيها فقهاء الدين، هل ستقول كلمتها، مثلما قالتها بالعراق، وما زالت تقوله؟! أم تبقى لائذة بصمتها؟

هناك مَنْ يفسر صمت مرجعية النجف ممثلة بآية الله السيستاني على أنه نوع من الرضا والقبول، رغم مخالفتها ظاهرًا لحاكمية الولي الفقيه، ولا نظنها تعتبر آية الله خامنئي هو المجتهد الجامع للشرائط بحق، وبالتالي ليس هو الأجدر بتقرير مصير بلاد عدد سكانها (٦٧) مليونًا، غالبيتهم الساحقة على المذهب الشيعي، مع ما بحوزة قُم من «أساطين المرجعية»، وجهابذة الفقه والاجتهاد.

يبقى التساؤل مشروعًا: لماذا اختلف موقف مرجعية النجف إزاء الحالة الإيرانية؟ كان لهذه المرجعية حضورها القوي في الشأن السياسي العراقي، الإيجابي منه كان على مستوى من الأهمية: تحريم إراقة الدماء، وممارسة أخذ الثأر، وعدم الانجرار إلى الفتاوى التكفيرية ضد الشيعة، ومن أهمها -أيضًا-: الرد على مَنْ طرح حاكمية شيعية من المعممين، ومن على منبر الحضرة العلوية بالنجف، وأن المرجعية تؤيد حاكمية العددية السياسية لا الطائفية، ومع كل تلك الإيجابيات للمرجعية، مسؤوليتها في تردي أحوال العراقيين الخدمية المريعة، بهذه الدرجة أو تلك، فالمسؤولون العراقيون من أجل ائتلافهم الجديد بعد التجميل أخذوا يختلفون إلى مقر المرجع، ويأخذون بنصائحه، ويفخرون بمباركته، مع ما مورس من فساد وإفساد من قِبل المستظلين بعباءته.

أما أهمية استفتاء الإيرانيين -إذا ما وصل إلى آذان المرجعية، وقالت كلمتها أم لم تقلها- فهي رسالة إلى مرشد الثورة وولي البلاد أنه ليس الأقدس والأوحد، ولم تعد كلمته هي القول الفصل.

إيران وازدواجية الحرب النفسانية

منى فياض «أوان الكويتية» (٢٠٠٩/٧/١١)

في مسرى الأحداث المتتابعة في إيران ينحو المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي باللائمة على من وصفهم بـ«القوى الغربية المعادية والإرهابيين»، ويجاري المرشد في فهمه للأمور اليساريين الأميركيين -والغربيين عمومًا-، ولقد أشار إلى ذلك ريز أرليخ صاحب العديد من المؤلفات حول الأوضاع الإيرانية في مقالة له عن موقف اليساريين في تفسيرهم للأحداث، أنها بدعم من (السي. أي. إيه)، بالاعتماد على ما عرف من ممارسات سابقة لها، من أجل الاستنتاج أن الولايات المتحدة تقف خلف الأحداث، مع أنه من الواضح للعيان (ومن دون نفي احتمالات تدخلات خارجية) أن القوى الغربية كانت متفاجئة مما يحصل، وهي في أحسن الأحوال تلهث خلف الأحداث ولا تصنعها.

مع ذلك في موقف اليساريين عمومًا مفارقتان:

الأولى هي: في عدم العودة إلى أية وقائع محددة تدعم هذا الزعم.

والثانية: أنه يحق لهم اتهام بلدهم ومخابراته بالتدخل في

إيران، من دون أن يتعرضوا لأية مساءلة، بينما كلامهم يؤخذ كذريعة إضافية من أجل إدانة المطالبين بحريتهم والديمقراطية في إيران، وممارسة أقسى عنف تجاههم، وفيما هم ينتقدون الحكومة الأميركية لمساعدتها للإيرانيين في إيجاد وسائل حديثة للتواصل! يتمتعون بحرية مطلقة في ممارسة ما يشاؤون من تواصل وحرية تعبير، ذلك يجعل منهم يكيلون بمكيالين، لأنهم يرفضون للإيرانيين الحريات الأساسية التي تجعلهم يتخذون مجمل مواقفهم، وفي هذا موقف استشراقي محتقر «للعالمثالثيين» الذين يزعمون مساندتهم.

والمشكلة -كما نعلم- لا تقتصر على أجهزة المخابرات، بل تطال الإعلام، فبحسب السلطات في إيران فإنّ المحرّك الفعّال «للمؤامرة» الهادفة إلى قلب نظام الحكم الجمهوري الإسلامي، هم: فريق عمل محطّة الـ«بي. بي. سي» اللندنيّة الناطقة باللغة الفارسيّة، ويبلغ عددهم (١٤٠) شخصًا؛ من الرجال والنساء، وهم بحسب السلطات في طهران يخوضون حربًا مفتوحة ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة، وفي هذا احتقار لعقول الإيرانيين في الدرجة الأولى، ولعقول سائر البشر!

ثم لماذا يشعر نظام ما أنه مهدد طالما هو ديمقراطي وممثل لمصالح غالبية الجماهير التي حاربت طويلًا لأجله؟ وهل أن الإرهابيين هم محمد علي أبطحي -نائب الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي-، وسعيد حجاريان -الإصلاحي المشلول منذ تعرّضه لمحاولة اغتيال قبل سنوات-، وسعيد ليلاز -المحلّل الاقتصادي المعروف، ونائب وزير الداخلية الأسبق-؟

ولنضع أنفسنا موضع الإيرانيين الشباب، ولنستمع إلى خطبة المرشد في يوم الجمعة (١٩/ ٦) الذي تلى الانتخابات معلنًا: «الشعب اختار، ولن أرضخ للشارع.. قادة التظاهرات يتحمّلون مسؤولية العنف»، وكأن الشارع ومتظاهريه لا يشكلون جزءًا من هذا الشعب؟! ماذا كان واحدنا سيشعر به أو يفكر فيه؟ وهل يحتاج إلى صوت أميركا لكي يشعر بالقهر والذل ومحاولة الانتفاض لمواجهته؟

من الملاحظ -هنا- تضخيم دور الإعلام إلى درجة أن حميد رضا مقدّمفار -مدير «وكالة فارس» شبه الرسمية في إيران-، وصف تغطية الـ«بي. بي. سي» الفارسيّة لما يجري في إيران بـ«الحرب النفسانيّة»، قائلًا: إن المهمّة التي تتنكّبها المحطّة تتمثّل في «بثّ الأكاذيب، وتحريف الأخبار».

ويبدو أنهم الخبراء في هذا المجال! فلقد جعل النظام وامتداداته من البروباغندا أداتهم الفضلى، وكان الوضع في لبنان والانتخابات التي جرت فيه مادة داخلية إيرانية على لسان رئيسها أحمدي نجاد؛ الذي قال: إنه في حال فوز قوى (٨ آذار) سيتغير وجه المنطقة.

فيما يحمّل خامنئي المسؤولية فيما حصل في الإنتخابات الإيرانية إلى كون «الأعداء يريدون خلق نزاع بين الإيرانيين، بينما التنافس بين المرشحين عائلي، وفي بعض الأحيان يحصل شجار عائلي، ولكن لا علاقة لهذه القضية بالأجانب، الأعداء يريدون خلق نزاع بين الإيرانيين! ما شأنهم بهذا الأمر؟».

وإذا كانت الانتخابات الإيرانية شأنًا داخليًا من ضمن «أسرة واحدة متحابة»؛ فالبطريركية لا تعتبر سوى «الأبوة» مرجعًا لها، وليس للمواطنية، أو للقوانين، والدساتير، والمؤسسات! وإذا كان هذا صحيحًا، فهل لبنان هو جزء من هذه الأسرة الإيرانية؛ التي تجد في كل من يخالفها الرأي «طابورًا خامسًا» تابعًا لأعداء الأمة؟

وإذ تحلو المقارنة دائمًا بين إيران ولبنان، من اللافت أن مفهوم الحرب النفسانية المراد تحميله مسؤولية الأحداث في إيران كان الوسيلة الفعالة التي طبقت واستخدمت في لبنان طوال الأربع سنوات الفائتة.

ولقد سبق للنازية أن برعت في استخدام السايكولوجيا الجماهيرية من أجل زرع الخوف، والتأثير على المعنويات لدى أعدائها، فقد استخدم هتلر هذا المفهوم وحوله إلى

أسطورة فاعلة خلال الحرب، فغرضه تحقق عبر زرع الخوف عند الناس، ولعب هتلر كثيرًا على عدم قدرة المستمعين على التمييز بين التهديدات الحقيقية والإنذارات الخاطئة، فالمناداة بصوت عال ببعض الأخطار نادرًا ما تكون الأكثر خطورة، وعندما نصدق وجود عدو حقيقي في مكان ما، يجعلنا هذا لا نتوقف عن التساؤل والعيش في الريبة، ونسقط في الفخ الذي يتوجب تجنبه، كل هذا يؤدي إلى ضعف المعنويات الذي لها تأثير سلبي أكثر من أعمال التخريب نفسها.

إستراتيجية زرع الرعب تجعل من الفكرة أسطورة؛ تفعل فعلها بمعزل عن الواقع، ومن المعلوم أن محاربة الأسطورة أصعب من محاربة الواقع، ويصبح المطلوب بالتالي على الفرد أن يرتاب من نفسه ومن هواماته وخوافاته نفسها.

لكن تبين من التجربة اللبنانية في النتيجة: أن الحرب النفسانية سلاح ذو حدين، ففي حال القبول بالصورة السلبية للقامع والمهيمن؛ يمكنه عندها الحصول على المساعدة اللاإرادية من أعدائه عبر خوفهم ورعبهم، لكن اللبنانيين انتفضوا على خوفهم في (٢٠٠٥)، وهدموا الأسطورة التي تقول: إن قدرنا القبول بأجهزة الحكم المخابراتية والأمنية القامعة للحريات، وبالتالي فقدت قدرتها على رغم كل الممارسات على فرض هيمنتها.

ولم تنفع ممارسة إعلام قوى (٨ آذار)، وتطبيقها لنصائح ألبورت حول الحرب النفسانية من «التحدث، والطباعة، والنشر بشكل متواصل»، وفي لبنان كان البث التلفزيوني بأكاذيبه يحصل بشكل يومي؛ حيث إن الجميع صدق أنها الفائزة بالانتخابات قبل أن تحصل!

أما فكرة الطابور الخامس؛ فلقد انتفت منذ اللحظة التي نجح فيها أوباما في الانتخابات التي أسهمت في زعزعة السلطة في إيران، فالنظام الإيراني كان متأقلمًا مع وجود عدو خارجي طائش، لكن ما العمل تجاه حياد أوباما الفعلي؟

على المرشد أن يطرح بعض الأسئلة، وأن يتوقف طويلًا أمام تحول شعار «الموت لأميركا» إلى «الموت للديكتاتور»! فنتائج الانتخابات ليست مجرد عملية تزوير معلن، بل هي أنموذج للاحتقار الذي تكنّه السلطة للشعب الإيراني «النائبة عنه في ولاية مطلقة» تسحقه بسببها.

إيران ومسلمو الصين.. هل تغيرت الأولويات؟

محجوب الزويري «الغد الأردنية» (٢٠٠٩/٧/١١)

إيران لن تكون معنية بتبني موقف مما يحدث لمسلمي إقليم شنغيانغ، فالحاجة الى الصين ضرورية لمواجهة التحالفات الغربية.

مايحدث في اقليم شنغيانغ ذي الغالبية المسلمة في الصين أثار ويثير ردود فعل بعض الدول العالم، ومنها المسلمة.

الرد الذي جاء واضحًا من العالم الاسلامي كان الموقف التركي على لسان وزير الخارجية أحمد داوود اوغلو؛ الذي عرض على الصين المساعدة في حل هذه الأزمة.

موقف تركيا بدا دقيقًا ومتجنبًا للتصعيد مع بيجين؛ التي ترى -شأنها شأن أي دولة- أن ما يحدث شأن داخلي.

التطور اللافت فيما يتعلق بمواقف الدول هو: الصمت الإيراني إزاء ما يحدث هناك، ويطرح التساؤل من قبل المراقبين في سياق سياسة إيران التي تركز على دعم المستضعفين من المسلمين في العالم، فلماذا تختار طهران الصمت؟

إن محاولة فهم موقف إيران في ظل حضور الخبر الإيراني في الفضاء الإعلامي؛ تبدو عملية شائكة؛ لا سيما مع التركيز المتزايد على التطورات الداخلية وتبعاتها.

رغم كل ذلك فثمة مجموعة من الأبعاد والجزئيات التي إذا ما وضعت إلى جانب بعضها بعضًا؛ فانها قد

تساعد في فهم أسباب تأخر الموقف الإيراني.

البعد الأول: يتعلق بالبيت الداخلي الإيراني؛ فالتطورات الأخيرة التي تلت الانتخابات الرئاسية العاشرة كانت مفاجئة للنخبة السياسية، وكذلك طبيعة ردود الأفعال التي ظهرت من قبل التيارات السياسية، الأمر الذي يبدو أنه فتح حوارات داخلية حول التعامل مع تبعات الأزمة.

الحديث ربما يجري عن ترميم وتجاوز ما حدث، لكن الأزمة أنه كلما بدأ الحديث في هذا السياق؛ ظهرت أصوات داخلية تشكك في شرعية حكومة الرئيس أحمدي نجاد المقبلة.

استمرار الجدل حول تبعات الانتخابات رغم كل الجهد الأمني الذي بذلته الدولة الإيرانية يبدو أنه ما يزال مستمرًا، ما يدفع لاستمرار المحاولات لاحتواء نهائي للأزمة.

البعد الثاني: يتعلق بعودة الحديث عن خيار المواجهة العسكرية مع إيران لاحتواء برنامجها النووي.

هذا الحديث؛ الذي جاءت بعض جزئياته على لسان نائب الرئيس الاميركي جون بايدن، والتي فهم منها أن واشنطن أعطت الضوء الأخضر لإسرائيل للتعامل عسكريًا مع المنشآت النووية الإيرانية، الأمر الذي نفاه الرئيس الأميركي باراك أوباما.

ثم تزايد الحديث مع تراجع حدة المواقف الاوروبية نحو طهران، والتي يمكن فهمها على أنها محاولة أوروبية لقطع الطريق على إسرائيل لتوظيف ذلك الغضب الأوروبي، وتبرير القيام بعمل عسكري ضد إيران.

إن الموقف الذي أعلنه الرئيس ساركوزي باعتباره أن «أيّ حرب على إيران ستكون كارثة على العالم بأكمله»، إنما يعكس طبيعة الحوارات التي أجرتها مجموعة الثماني في روما.

إن الفرصة التي أعطيت لإيران حتى (أيلول - سبتمبر ٢٠٠٩) لبدء مفاوضات جادة حول برنامجها النووي؛ إنما تأتي محاولة لتجاوز تبعات الانتخابات الإيرانية، والتعامل مع الأمر الواقع، لكن ذلك -في الوقت ذاته- يبدو ضروريًا؛ لأنه حتى ذلك الوقت سيتضح الكثير حول حكومة الرئيس أحمدي نجاد الجديدة، واتجاهات سياستها الخارجية.

إيران في هذا السياق تريد أن تضمن أن الموقفين: الروسي والصيني التقليديين لن يتغيرا؛ لضمان تعطيل أي جهد أوروبي وأميركي لفرض عقوبات جديدة عليها.

إيران ربما لن تكون معنية بتبني موقف مما يحدث لمسلمي إقليم شنغيانغ في هذه المرحلة، الحاجة إلى الصين في المرحلة المقبلة ضرورية لمواجهة التحالفات الغربية التي تبقى بالنسبة إلى طهران تحديًا حقيقيًا.

طهران ربما تكون معنية في هذه المرحلة الانتقالية بين فترتي رئاسة محمود أحمدي نجاد بالتركيز على عدم فتح أي جبهات جديدة في علاقاتها الخارجية؛ لا سيما أن تبعات الانتخابات نفسها أصبحت تحديًا للسياسة الخارجية الإيرانية في المرحلة المقبلة.

تغيرت أولويات الولايات المتحدة بعد أحداث (سبتمبر ٢٠٠١) ؛ فجعلت أولويتها: تحقيق الأمن الوطني، وفي طريقها لتحقيق ذلك تجاوزت -باعتراف منظمات حقوق الانسان- على بعض حقوق الإنسان المسلم بها.

حدث الأمر في أوروبا وأجزاء من العالم تحت مبرر ما سمي بـ: «الحرب على الارهاب» أن أولويات الدول تتغير، وقد تغفل، أو تضع جانبًا ولو الى حين جانبًا مما كانت تؤمن أنه أولويات كبرى، تلك هي طبيعة السياسية وعلاقات الدول في عالم الأمس واليوم، وبالتأكيد لن تتغير كثيرًا في المستقبل!

ويبقى السوال: هل مسلمو البوسنة وفلسطين غير مسلمي الصين؟!

أم أن الأولويات الإيرانية تتغير؟؟!!

«صفقة أربيل» وراء إطلاق سراح دبلوماسيين إيرانيين بالعراق

«العربية نت» (٢٠٠٩/٧/١٢)

أكدت مصادر قريبة من الجماعات العراقية المسلحة -وتحديدًا عصائب أهل الحق- أن الإفراج عن الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة الذين احتجزتهم القوات الأمريكية في أربيل لنحو عامين يأتي في سياق صفقة بين العراق وإيران وأمريكا، لم يكشف عن تفاصيلها حتى الآن، وتفرض كل الأطراف تكتمًا شديدًا عليها، حسب تقرير تم بثه أمس في برنامج «بانوراما» الأحد (٢٠٠٩/٧/١٢) على قناة العربية.

وبحسب هذه المصادر؛ فإن إطلاق سراح الإيرانيين الخمسة يأتي -أيضًا- مع تسريبات من الجانب العراقي الرسمي عن قرب الإفراج عن بريطاني مختطف، مقابل اطلاق عدد من عناصر تابعة لهذه العصائب ولكتائب حزب الله.

ويعتقد مراقبون أن تسليم عصائب أهل الحق جثتين لرهينتين بريطانيتين، توفيتا في ظروف غامضة، من أصل خمسة محتجزين لديهم؛ جاء مقابل الإفراج عن ليث الخزعلي شقيق الشيخ قيس الخزعلي، ثم الإفراج عن الشيخ عبدالهادي الدراجي، من قادة جيش المهدي التابع للتيار الصدري.

وفي هذا الاطار تتحدث مصادر إيرانية قريبة من موقع القرار عن إتجاه قوي في إيران يرجح التعاون مباشرة مع الولايات المتحدة، وإن كان ذلك بمشاركة من دول أوروبية لا تفضل طهران أن تكون بينها بريطانيا وفرنسا.

وقد بدا لافتًا أن كلا الطرفين الإيراني والأمريكي يرفض اعتبار ماجرى صفقة سياسية، فالمسؤولون في واشنطن وطهران يكررون أن الافراج عن الإيرانيين الخمسة تم وفق الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة.

هذه الاتفاقية تتحدث عن تسليم القوات الأمريكية الحكومة العراقية السجناء العراقيين وغيرهم، لكن واشنطن تعتقد أن الإيرانيين الخمسة أعضاء بارزون في فيلق القدس التابع للحرس الثوري، وأنهم متورطون في دعم جماعات خاصة تعمل ضد القوات الأجنبية في العراق، ولذا فالاتفاقية الأمنية لا تشملهم، مما أثار قلق طهران إزاء مصير المعتقلين، وأثار علامات استفهام كثيرة حول الصفقة.

وكان المستشار الأعلى للمرشد في الشؤون الخارجية علي أكبر ولايتي وصف قبل أيام كلا من فرنسا وبريطانيا بأنهما أسوء من أمريكا، وأشترط رئيس أركان القوات المسلحة على الأوروبيين الاعتذار قبل أن تحاورهم إيران نوويًا.

وفي هذا الوقت اعتبر محافظون «نافذون» أن الأحداث الأخيرة بعد الانتخابات أخرت في جهود الرئيس الأمريكي باراك أوباما لايجاد مقاربة سريعة للأزمة الإيرانية.

وقد استقبلت طهران اليوم الأحد الدبلوماسيين الإيرانيين الخمسة الذين أفرجت عنهم هذا الأسبوع القوات الأمريكية؛ التي احتجزتهم طيلة سنتين ونصف السنة في العراق استقبال الابطال، وأكدت إيران على الدوام أنهم دبلوماسيون، لكن واشنطن قالت: إنهم لا يتمتعون بالصفة الدبلوماسية.

وذكرت وكالة «أنباء فارس»، وقناة «برس تي في» الرسمية الناطقة بالإنكليزية؛ والتي تبث عبر الاقمار الصناعية أن «الدبلوماسيين الخمسة والموظفين الإيرانيين الذين اعتقلهم الأمريكيون وصلوا إلى مطار مهر أباد في طهران».

والرجال الخمسة الذين أفرج عنهم الأمريكيون وسلموا إلى السلطات العراقية استقبلهم في المطار وزير الخارجية منوشهر متكي، ومسؤولون إيرانيون آخرون، وقدمت لهم باقات الزهور لدى نزولهم من طائرة تابعة لشركة «مهان إير» الإيرانية آتية من العراق، ولوح الخمسة والابتسامة على وجوهم للعدد الكبير من الصحافيين والأشخاص الذين حضروا إلى المطار لاستقبالهم.

وأشاد متكي بـ «مقاومة» الدبلوماسيين الخمسة خلال

فترة احتجازهم الطويلة، وقال متكي في مطار طهران: «إني أنوّه بمقاومتكم الشجاعة التي تشكل مثالًا لمقاومة الأمة الإيرانية»، وأضاف: «إننا نحتفظ بحق متابعة هذا العمل الهمجي الذي قامت به حكومة (الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش) أمام الهيئات القضائية الدولية».

والإيرانيون الخمسة الذين اعتقلوا في (الحادي عشر من يناير - كانون الثاني ٢٠٠٧) في أربيل في كردستان العراق اتهموا بتزويد المتمردين في العراق أسلحة، والتحريض على تنفيذ عمليات ضد القوات الأمريكية في البلاد.

وحرص البيت الأبيض على التوضيح أن الافراج عنهم لا يمثل مبادرة باتجاه طهران، وقال البيت الأبيض: إن عملية الإفراج عن الإيرانيين الخمسة «مجرد قرار يستند» إلى الاتفاقية الأمنية الموقعة في عام (٢٠٠٨) مع بغداد، كما قال المسؤول الكبير في البيت الأبيض دنيس ماكدونو في قمة مجموعة الثماني في لاكويلا (إيطاليا) الأسبوع الماضي، والتي كان يشارك فيها الرئيس الأميركي باراك أوباما.

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أعلن الخميس: قيام القوات الأمريكية بتسليم الدبلوماسيين الإيرانيين إلى السلطات العراقية.

وقال زيباري ردًّا على سؤال بشأن إطلاق سراح الدبلوماسيين الإيرانيين: «وفقًا للاتفاقية الأمنية لانسحاب القوات الامريكية، يفترض تسليم جميع المعتقلين العراقيين وغير العراقيين إلى الحكومة العراقية، وهذا ما تم تنفيذه اليوم».

وكانت طهران أشارت أثناء اعتقالهم إلى تنفيذ غارة ليلية ضد «قنصليتها» في أربيل، إلا أن البنتاغون نفى أن يكون المبنى يحمل صفة دبلوماسية، وتسببت تلك الاعتقالات في خلاف دبلوماسي؛ حيث اتهمت طهران القوات الأمريكية في العراق بانتهاك القوانين الدبلوماسية الدولية، إلا أن واشنطن والجيش الامريكي في العراق أكدا أن الخمسة ليس لهم أي صفة دبلوماسية.

بيان جبهة علماء الأزهر حول منح جائزة الدولة «لمنكري النبوة»

«المصريون» (٢٠٠٩/٧/١٠)

أصدرت جبهة علماء الأزهر أمس بيانًا شديد اللهجة ضد وزير الثقافة، على خلفية منحه جائزة الدولة التقديرية لسيد القمني صاحب الكتابات المسيئة للإسلام، والمنكرة للنبوة والوحي، وألمح البيان إلى تورط الوزير في قضايا فساد من خلال كبار رجال وزارته الذين أدانهم القضاء على خلفية الفساد ، مضيفًا أن الوزير يوزع أموال الدولة على «المرتدين» من أتباعه وأصدقائه -حسب قول البيان-، ووصف البيان القمني بأنه «خرج على كل معالم الشرف والدين» في كتاباته ، وجاء في البيان الذي صدر تحت عنوان:

«إلى الأمة صاحبة الشأن في جريمة وزارة الثقافة»

«في الوقت الذي تراق فيه دماء المسلمين في أنحاء العالم كله أنهارًا، وتستباح فيه أعراضهم وحقوقهم جهارًا ونهارًا، وضاعت فيه قيمة العرب وأقدارهم، فلا تكاد ﴿تُحِسُّ مِنْهُم﴾ في النوازل ﴿مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[مريم:٩٨]**، حتى هانوا على القاصي والداني؛** في هذا الوقت تأتي وزارة الثقافة بوزيرها الذي توارى من قبل -ولا يزال- بمساعديه الذين أدينوا بأقبح الإدانات التي لم تبعد عنه، ولا يزال منها بقوة السلطان مُعافىً من جرائرها لأنه -كما قالت إحدى المذيعات الشهيرات: لم يباشر جريمة الرشوة بيده، لذا فإن من حقه أن يبقى في وزارته- جاء الوزير ليفعل في دين الأمة ما شاء له الهوى، ويغدق مما بقي من أموال الدولة التي أرهقتها الأزمات على المرتدين من أتباعه وأصدقائه في جوائز يُهديها لهم باسم الدولة المنكوبة به وبأمثاله!

أخرج الإمام أبو أحمد ابن عدي بسنده إلى ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: **«من وقَّر صاحب بدعة فقد أعان**

علـى هـدم الإسـلام»، فكيـف بمـن وقَّـر مرتـدًّا خارجًـا عـن الإسلام؟

لقـد خـرج السـيد القمنـي عـلى كـل معـالم الشرف والـدين؛ حـين قـال في إحـدى كتبـه التـي أعطـاه الـوزير عليهـا جـائزة الدولـة التقديريـة: «إن محمـدًا ﷺ -عـلى رغـم أنفـه، وأنف من معه- قد وفَّر لنفسه الأمان المالي بزواجه من الأرملة خديجـة ﵂ -عـلى رغـم أنفـه كـذلك، وأنـف مـن رضي بـه مثقفًـا- بعـد أن خـدع والـدها وغيَّبـه عـن الـوعي بـأن أسـقاه الخمر».

ولقد تأكـدت ردتـه بزعمـه المنشـور لـه في كتابـه «الحـزب الهاشـمي» الـذي اعتبره وزيره عملًا يستحق عليه جائزة الدولـة التقديريـة -أيضًـا-: «إنَّ ديـن محمـد [ﷺ] هـو مشروع طـائفي اخترعـه عبـد المطلـب الـذي أسـس الجنـاح الـديني للحـزب الهاشمي على وفق النموذج اليهودي الإسرائيلي؛ لتسود به بنو هاشم غيرها من القبائل».

فكان بذلك -وبغيره مما ذكرناه له وعنه من قبل- قد أتى بالكفر البواح الذي لا يحتمل تأويلًا، ولم يدع لمُحِبٍّ له مساغًا ولا مهربًا من رذيلة الرذائل التي لزمته، بل إنه تمادى في عُتُـوِّه بعـد أن حـذرت الجبهـة بقلـم أمينهـا العـام منذ عقـد مـن الزمان مـن قبائحه فيما نشر لـه عنه في مقدمة لكتاب من كتب الـدكتور عمر كامل، ونشرتـه دار الـتراث الإسلامي، ممـا حمـل القمني على الفرار بخزيته إلى إحدى المجلات المصرية التي أدانهـا القضـاء بحمايتهـا لـه ودفاعهـا عنـه. -يراجـع في ذلـك مكتب الأستاذ مختار نوح-

إننـا نقـول لمـن لا يـزال لحرمـة الـوزارة وحرمـة نفسـه منتهكًا، ولأمانة المسؤولية مسترخصًا مضيعًا: ماذا بقي لك مـن حق الحياة وشرف المسـؤولية بعد أن خلعـت جهـارًا ربقة الإسلام من عنقك، وغرَّك من الله طول حلمه عليك على كثرة مـا عـرف عنـك، وسـجل بعضـه النائـب المحـترم السـابق جـلال غريـب في اسـتجوابه الشـهير الـذي قدمـه عنـك وعـن طباخـك «سكر» الذي أخذ طريقه إلى حيث ذهب سابقوه ولاحقوه.

يقـول الله -تعـالى- لـك ولكـل مـن معـك ممـن انقلـب بوقاحة على دين الأمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُبِتُوا كَمَا كُبِتَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[المجادلة:٥]، فمن ينصرك أيها الوزير وينصر حكومتك؟ بل وينصر الدنيا كلها على فرض اجتماعها لكم لا عليكم؟! من ينصركم ويعصمكم من بأسه إذا جاءكم ليلًا أو نهارًا؛ بأس الله الـذي سخِرت منه يـوم أن قلت في المجلس: إن مهمتك هـي محاربة الغيب، يقول لك وللملأ من قومك -أيضًـا-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ فِي الأَذَلِّينَ﴾[المجادلة:٢٠].

أيها الوزير المغرور بطول الإمهال له! إن المُعِينَ على الغدر شريك الغـادر، و إن المعين على الكفر شريك الكـافر، ونحن والأمة كلها -والحمد لله- آمنَّا بالله وحده، وكفرنا بما كنتم به مشركين.

ندعوا بما دعى به نبي الله موسى؛ فيما حكاه عنه الذكر الحكـيم، و سـجله حقًّـا ومـلاذًا لكـل مكلـوم مـن سـلطان ومسؤول: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ﴾[يونس:٨٨]، ﴿وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى﴾[طه:٦١].

صدر عن جبهة علماء الأزهر، في (١٥) من رجب الفرد (١٤٣٠هـ) الموافق (٨ من يوليو ٢٠٠٩م).

غزو المجلات الشيعية لمصر

أشرف عبد المقصود «المصريون» (٢٠٠٩/٦/٢٨)

بين يدي مجموعة من المجلات الشيعية، اشتريتها قبل أيام مـن باعـة الصحف؛ طباعـة أنيقـة .. أسـعار زهيـدة.. أسـماء مختلفـة.. تُغري القـارئ بالاقتنـاء.. ولم تكـن هـذه المـرة الأولى

التي أقتني فيها هذا النوع من المجلات، ولكن لفت نظري هذه المرة أنني لا أشتري ما قمت بشراءه من قبل بل إنني أمام مسميات وأنواع مختلفة.. والهدف واحد.. إنه طوفان هائل من المجلات ترمي بها الحوزات ومراكز الدراسات الشيعية التي تؤسس لنشر التشيع بالعالم العربي (المنهاج .. الكلمة .. البصائر .. المحجة .. فقه أهل البيت .. الغدير .. النور .. نصوص تراثية .. العالم .. تراثنا... الخ)، معظمها يطبع في بيروت عند المطابع والمراكز المتخصصة في نشر أسوأ الكتب الشيعية تطرفًا؛ كما يظهر من بيانات الطبع، وبعضها يأتي من لندن، ثم تأتي محطة التوزيع؛ فنجد معظمها يوزع عن طريق المؤسسات الصحفية الحكومية الكبرى؛ وتحديدًا مؤسسة الأهرام.

ومن باب الدين النصيحة لأئمة المسلمين وعامتهم: رأيت أن أتوجه بهذا التحذير من خلال ثلاث نقاط مهمة، تلقي الضوء على هذا المخطط الجديد، وتنبه على هذا التهاون العجيب تجاه هذا الغزو الخبيث؛ الذي يستخدم شتى الطرق للوصول لمأربه، فلعل هذه الكلمات تجد لها آذانًا صاغية :

النقطة الأولى : إضفاء الثقة عليها من خلال إشراك بعض الرموز الفكرية والثقافية المصرية في الهيئة الاستشارية لبعض هذه المجلات:

- **خذ مثلًا: «مجلة الغدير»** نجد الدكتور أحمد كمال أبو المجد أحد أعضاء هيئتها الاستشارية، ولا أنسى ما جاء منذ (٣) سنوات تقريبًا من حوار ومناظرة بين الدكتور أحمد كمال أبو المجد مع الشيخ خالد الجندي بقناة «أوربت» عندما كان الدكتور أبو المجد يدافع عن الشيعة، ويسطح مسألة الخلاف بيننا وبينهم.. ومن لطائف القدر أنني يومها كنت بصدد نشر رسالة علمية للدكتور حافظ موسى عامر رحمه الله لنيل درجة الدكتورة، نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة (١٩٩٥م)، وكانت تحت إشراف الدكتور أبو المجد نفسه، وهي بعنوان: «عصمة الإمام في الفقه السياسي الشيعي»، وفي الرسالة كشف وبيان لزيغ هذا الفكر الشيعي المنحرف بما لامزيد تحته!! فبماذا نفسر هذا التناقض العجيب ؟!

- **وفي مجلة «نصوص تراثية»** نجد الدكتور محمد سليم العوا أحد أعضاء هيئتها الاستشارية -أيضًا-، واسم المجلة خادع! ولكن موضوعاتها تشيع متطرف!! فباستعراض أحد أعدادها (العدد ٩)؛ نجده عبارة عن مقالات منوعة، وكلها تتحدث في موضوع واحد هو: التأسيس والتأصيل والتمجيد للخرافات الشيعة في مسألة المآتم الحسينية واللطم والتطبير.

وفي الوقت نفسه؛ نجد مقالًا بعنوان: «الإصلاح الديني، وكتب الأدعية والأذكار والزيارات» للمدعو حيدر حب الله، يُهاجم فيه كاتبه أهل السنة، واصفًا إياهم بالخيانة، وتحريفهم للطبعات للأصلية لكتبهم الحديثية (ص٧)، فهل يوافق الدكتور العوا على هذا الضلال المبين؟!

فالدكتور العوا هو المدافع الكبير عن الشيعة، وحامل لواء التهوين من خطورتهم وانحراف مذهبهم ، بل وصل الأمر به أن نقل في أحد محاضراته الشهيرة أن الخميني قال : «إنَّ سب الصحابة كُفر»!! ونحن نتحداه أن يأتي لنا بدليل على هذا النقل الممجوج؛ الذي يضحك به على السذج من أهل السنة، فالثابت المشهور الواضح: هو سبّه الصريح بكل وقاحة لأصحاب النبي، وفي غير موضع من كتبه، وبين يدي كتاب الطهارة للخميني (ج٣ ص ٤٥٩) طبعة طهران، والذي يصف فيه الخميني عائشة وطلحة والزبير ومعاوية -رضوان الله عليهم- بأنهم «أخبث من الكلاب والخنازير»، وهذا الكتاب يباع في إيران، وقد كتب على غلافه «مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني» نعوذ بالله من الهوى!!

النقطة الثانية : تمرير المقالات التي تدعو للتشيع وتشكك في مذهب أهل السنة :

فمن يطالع مسمياتها يظنها عادية، ومن يطالع عناوين المقالات يسارع للقول بأنها مقالات عادية ليس فيها تطرف، بينما المتخصص الواعي يفهم المقصد جيدًا، ويحرج من ثناياه السموم والأحقاد!!

خذ مثلًا: آخر إصدارات «مجلة البصائر» (عدد ٤٤ - شتاء ٢٠٠٩م)، ففي مقال بعنوان: «الفكر الشيعي المعاصر بين القطيعة والتواصل» نجد كاتبه (ص١٧١) يدعو للتشيع صراحة، وحسب تعبيره «المثقف المعاصر الذي يؤمن بقضية تحرير العقل العربي والمسلم»، ويطالبه بالانفتاح على هذا الفكر الشيعي الذي أثبت قدرته على تأسيس نهضة حضارية»؛ هكذا يقول! ولا يكتفي الكاتب بذلك، بل يحاول أن يشوه مذهب أهل السنة، زاعمًا أن الأمة بعد رحيل رسول الله -يقصد الخلفاء أبي بكر، وعمر، وعثمان- قد زيفوا حقائق الدين، وأوّلو أحكامه ورؤاه لخدمة طبقة سياسية أو اجتماعية... الخ. (ص١٧١).

أيها السادة الكرام: قبل (٤) سنوات تقريبًا رأينا في مجلة «المنبر الشيعية» بالكويت! مقالًا فاجرًا، كتبه أحد الزنادقة عن أم المؤمنين عائشة بعنوان: «أم المتسكعين»، اتهمها فيه بأوصاف وكلام فاحش لا نستطيع نشره، ولا يقبله مخلوق على أمه أو أهل بيته؛ فضلًا عن أهل بيت النبي الكريم، فهل ننتظر حتى يأتينا هذا الفحش الفكري؛ فيكفينا ما يتسللون به في معارض الكتب الدولية من كتب تحمل السفالات والانحطاط والفحش الفكري !!

النقطة الثالثة : المعاملة بالمثل هل يسمح لنا بها؟

بمعنى: هل يسمح لأهل السنة في الدول العربية بتوزيع مجلاتهم بإيران، تلك المجلات التي تمجد أصحاب رسول الله والخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان ، وأمهات المؤمنين عائشة وحفصة... الخ؟ **هل يوافق هؤلاء الشيعة** على أن ننشر كتب فضائل الصحابة عند باعة الصحف بإيران؟

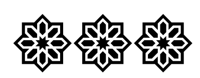
وإذا هوّن البعض من خطورة الأمر -على طريقة الرأي، والرأي الآخر- فينبغي أن يسمح لنا على الأقل بفتح المجال هناك لنشر كتبنا ومجلاتنا بجميع محافظات إيران؛ كما يحدث -الآن- بمصر -للآسف!!- ، وهذا لن يحدث أبدًا!! فهم لا يسمحون للآن في طهران ببناء بمسجد واحد لأهل السنة من الإيرانيين، والذين يبلغ عددهم حوالي (٢٠) مليونًا!! وبكل بجاحة يأتي البعض -عندنا- ليبسر لهم فتح مراكز التقريب المزعوم بين السنة والشيعة! ويتناسى أنهم لا ولن يسمحوا لنا نحن بذلك!!

وزاد الطين بلة أن يفتح لهم مجال توزيع المجلات الشيعية من خلال أعرق المؤسسات صحفية حكومية؛ لتوزع في كل مكان من محافظات مصر؛ لإرساء جسور التواصل بينهم وبين عوام أهل السنة.

في لبنان المطابع تطبع سنويًا مئات الكتب الشيعية التي تقدح في الصحابة وأهل السنة، بينما لا تجرؤ مطبعة واحدة واحدة أن تنشر تطبع كتابًا يرد على الشيعة ويهاجمهم؛ وإلا كان مصيرها المصادرة، واعتقال صاحبها، وربما الذهاب به إلى حبل المشنقة!!

إنه غزو ممنهج وممنوع! يقابله تهاون صريح من المسئولين في بلادنا، وسطحية من دعاة الوعظ في الفضائيات في التعامل مع هذه الفرق المنحرفة، فبعد اختراقهم لبعض الصحف المصرية قبل سنتين أو ثلاث جاء غزو الفضائيات بالعشرات، وعلى الأقمار العربية (النايل سات .. والعرب سات)؛ فضلًا عن الأقمار الأخرى تبث صباح مساء التطرف، والتحريض، والسب والشتم لأهل السنة، ولأصحاب النبي ﷺ.

ثم رأينا غزوهم باختراق الطرق الصوفية؛ حتى بعض دعاة القومية رأيناه يتنازل عن قوميته المزعومة لصالح النفوذ الفارسي الذي لا يسمح لقصاصة ورق أن تدخل لإيران مكتوبًا عليها كلمة «الخليج العربي»؛ فضلًا عن مجلة أو جريدة أو كتاب أو خريطة.



التشيع المصري وسوريا.. واللدغ من الجحر

أحمد موفق زيدان «المصريون» (٢٠٠٩/٧/٣)

نشرت «المصريون» خبرًا رئيسيًّا عن هروب الدكتور عاصم فهيم -زعيم تنظيم لنشر التشيع في مصر المحروسة- إلى سوريا، بعد افتضاح أمر التنظيم وعلاقاته مع حكام سوريا المفروضين على هذا الشعب منذ عقود، وإن ما يقومون به هو إنفاذ لأجندات باطنية طائفية؛ لا علاقة لها بمصالح الأمة والشعب السوري، وحين يتحدث أحدنا عن الواقع ويفضحه؛ ينبري كل من هدب ودب ليلقننا درسًا في مفهوم الأمة واللاطائفية، أما ممارستها، وتمزيق الأمة، ونشر الفكر الشيعي في وسط سوريا تحت أعين وبصر المخابرات السورية، فهذه قمة تجليات مفهوم الأمة عند هؤلاء!

إننا لا نؤمن بالطائفية البغيضة التي يريدها الآخرون، كوننا نمثل الأمة، وبالتالي لدينا مفهوم الأمة التي احتضنت كل هذه الطوائف في الماضي، لكن حين يمارس الآخرون طائفيتهم بشكل يومي، ويتشدقون بغيرها؛ فلا يسعنا إلى أن نفضح هؤلاء، ونعود إلى أصولنا أهل السنة والجماعة التي حملت هذا الدين؛ دون تحريف أو غلو على مدى التاريخ.

دمشق بوابة التشيع إلى العالم العربي، هكذا ينظر آيات طهران إلى دمشق والعالم العربي، لقد دعمت كل الدول العربية -للأسف- حكام دمشق على أمل أن يكونوا أقرب إلى العالم العربي، وكأن وقوفهم إلى جانب القضايا العربية منّة يمنون بها علينا! وسكتت كل الأنظمة العربية على جرائم النظام الباطني من قتل، وتدمير، وسحل، وقصف للمدن، وحين تتحدث مع البعض عن تحالفه مع إيران؛ يفاجئك هؤلاء بالقول: ماذا يفعل حين يتخلى عنه العرب؟

ولا أدري من الذي تخلى عن الآخر! والآن يلهث بعض العرب وراء النظام السوري، ويدافعون عنه من أجل فك تحالفه مع طهران، ناسين أو متناسين ومتجاهلين أن هذا النظام قبلته الوحيدة طهران، ثبت ذلك بالرؤية الواقعية والشرعية الواضحة طوال عقود، الآن يتحرك الأتراك على أمل إبعاده عن إيران ربما علينا الانتظار عقودًا جديدة للأتراك -كما حصل مع العرب الآخرين- ليكتشفوا أن الأقرب إلى هذا النظام هي إيران؛ وليس هم أو غيرهم.

السياسة -كما هي الحرب- تُقاس بالإمكانيات على الأرض، وليس بالنوايا، والتصريحات، وبالتالي ما دامت الدول العربية لا امتداد سني لها في سوريا يرعى مصالح أغلبية الشعب السوري السنية المهضومة، ويرعى مصالح الأمة العربية الحقيقية، فإن هذا النظام سيواصل دس أنفه إن كان في البحرين، أو في الشرقية السعودية، أو في مصر، أو في غيرها؛ والحبل على الجرار.

مؤسسة «أغاخان» الشيعية تستقدم يهودًا للعمل معها في مصر

سامي بلتاجي «المصريون» (٢٠٠٩/٧/١٥)

كشف الدكتور حجاجي إبراهيم -أستاذ الآثار بكلية الآداب جامعة طنطا-: أن مؤسسة الأغاخان المهتمة بالتراث الإسلامي الشيعي، والتي يرأسها المدير الأسبق لمنظمة «اليونسكو» لويس مونريال ترتبط بعلاقات وثيقة مع جهات يهودية تعمل لحسابها، وتضم في صفوفها العديد من اليهود؛ والذين تستقدمهم للعمل معها في مصر، ويحملون -غالبًا- جنسيات لدول أوروبية، وهو ما يضفي بشكوك قوية حول ما إذا كانوا يحملون جنسيات إسرائيلية، إلى جانب جنسياتهم الغربية!

وذكر حجاجي في تصريح لـ «المصريون» أسماء بعض من هؤلاء اليهود العاملين بالمتاحف المصرية ضمن مؤسسة الأغاخان، مثل: مهندس الديكور «أدريان»، والمصور «أرنو»، والأسباني اليهودي «أدواردو»، والثلاثة يعملون بالمتحف

الإسلامي، إلى جانس وماريا هرير (بالمتحف المصري)، وقال: إنه سبق أن اتخذ موقفا ضد الأخيرة عندما قامت بالعبث في مزامير داود بالمتحف القبطي.

جاء ذلك حينما قامت اللجنة المشكلة الخاصة بدراسة المخطوطات القبطية، حيث فوجئ حجاجي بقيام ماريا هيريرا -الباحثة بمؤسسة «الأغاخان» - بالعبث بمخطوط مزامير داود، ما دفعه إلى إرسال فاكس للدكتور زاهي حواس أبدى فيه انزعاجه مما حدث، وتساءل عن السر وراء السماح للباحثة بالعبث في أقدم مخطوط للمزامير في العالم، وأهم مخطوطات الكتاب المقدس على الإطلاق، وتبين أنها حصلت على موافقة هاتفية من الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، تحت زعم صيانة وعلاج كتاب المزامير!

وكشف حجاجي -وهو عضو مجلس إدارة المتحف القبطي- أن هناك محاولات لإقناع الدكتور زاهي حواس الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار من أجل الموافقة على تكليف «أدريان» بتولي مسؤولية المتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية، وهو ما حذر منه؛ مؤكدًا أن ولاء هذا الأخير وغيره سيكون لمؤسسة «الأغاخان»، وليس للمجلس الأعلى للآثار.

وكما يؤكد حجاجي؛ فإن مؤسسة الأغاخان تنشط في منطقة الدرب الأحمر بالقاهرة، من خلال تقديم الدعم والقروض المغرية لأصحاب المنطقة، وقال: إن هذه المؤسسة -عندما- تقدم منحة المجلس الأعلى للآثار باليمين، فإنها تأخذها باليسار في شكل مرتبات.

وفضلًا عن اليهود العاملين بالقاهرة، كشف حجاجي عن وجود بعثات يهودية تعمل بمنطقة الدلتا، قامت -أيضًا- بزيارة شمال سيناء؛ لاسيما مركز الزوار الأثري بالمنطقة، لافتًا إلى أن المدير العام الحالي لآثار مصر الوسطى لديه قائمة بأسماء هذه البعثات، وقال: إن اليهود -وبخاصة الذين يعملون في مصر- يحملون أكثر من جنسية، مما يصعب معه الجزم إذا ما كانوا إسرائيليين أو أمريكيين!

غير أن مصادر -طلبت من «المصريون» عدم نشر اسمها- كشفت عن وجود إسرائيليين يعملون بشكل غير معلن في الشرقية وسيناء، ضمن بعثات تنقيب أجنبية؛ وبالأخص ضمن البعثات التشيكية، وتتركز حفرياتهم على ما يتعلق بتاريخ الهكسوس، لأنهم يعتبرونهم أجدادهم، ويزعمون أنهم بناة الأهرام!

وأكدت أن موشيه ديان -وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق- استولى إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء على مجموعة من الآثار؛ وبالأخص من منطقة سرابيط الخادم، لأنهم يعتبرونها تخص أجدادهم.

السفارة الأمريكية بالقاهرة تستعد لفتح حوار رسمي مع قيادات الصوفية!

عمر القليوبي «المصريون» (٢٠٠٩/٧/٦)

علمت «المصريون» أن السفارة الأمريكية بالقاهرة تعتزم توجيه الدعوة لممثلي العديد من الطرق الصوفية والمذاهب الدينية في مصر للدخول في حوار رسمي معها حول العديد من القضايا؛ لبحث تحقيق التوافق بشأنها، منها: دعم الفرق الإسلامية المعتدلة، والتصور بشأن مستقبل عملية السلام، والحوار بين الأديان، والعلاقات بين الطرق الصوفية وإسرائيل، في حالة حدوث تسوية شاملة في الشرق الأوسط.

ومن المقرر أن تشارك مراكز أبحاث أمريكية ومصرية في هذا الحوار؛ الذي يحظى بدعم وزارة الخارجية الأمريكية، كما سيحضر وفد رسمي مصري يمثل وزارة الخارجية لإصباغ الطابع الرسمي على الحوار، وتأكيد احترام الولايات المتحدة للسيادة المصرية في ظل توجهات الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما.

ويشارك في الحوار المرتقب دبلوماسيون أمريكيون

رفيعو المستوى، من بينهم: السفير الأمريكي السابق في القاهرة فرانسيس ريتشاردوني -الذي كان مولعًا بشدة باحتفالات، وموالد الصوفيين-، ومساعد وزيرة الخارجية الأمريكية السابق مارتين انديك، ومن المحتمل أن تشارك وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت؛ التي تعد من أبرز الداعمين لفتح قنوات حوار بين واشنطن، وما يسمى بـ: «الإسلام المعتدل» في مصر.

وتهدف واشنطن من وراء الحوار إلى بحث سبل مواجهة انتشار التشدد في المجتمعات العربية بشكل عام؛ وفي المجتمع المصري بشكل خاص، ومحاصرة «الفكر الأصولي»، فيما استبعدت مصادر أن يتم الحوار دعوة مقربين من جماعة «الإخوان المسلمين»؛ خاصة في ظل حالة الصمت التي التزمتها السفارة الأمريكية بالقاهرة حيال الاعتقالات الأخيرة التي شنت ضد قيادات إخوانية بارزة.

من جانبه، أكد الدكتور بهجت قرني -أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة- أن واشنطن لا تخفي رغبتها في فتح حوار مع الصوفيين؛ كما جاء في تقرير لمركز «راند» للدراسات الاستراتيجية الذي أوصى بفتح حوار مع الطرق الصوفية، وبعض الفرق الشيعية؛ لمحاربة المد المتطرف بالمنطقة.

وأشار إلى أن هناك حالة من التوافق الشديد بين الطرق الصوفية والجانب الأمريكي في العديد من القضايا؛ لاسيما من زاوية محاربة المد المتطرف، وتشجيع التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، في حال حدوث تسوية، موضحًا أن واشنطن تعول كثيرًا على مثل هذه الحوارات لتحسين صورتها في المنطقة، وإزالة الصورة التقليدية التي رسخها الغزو الأمريكية لأفغانستان والعراق.

واعتبر أن هذه الدعوة تأتي انسجامًا مع الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي باراك أوباما في القاهرة في الرابع من (يونيو) الماضي، والذي كان من تداعياته توجيه دعوات إلى تسعة من قيادات الطرق الصوفية في لحضور العيد الوطني الأمريكي، في بادرة هي الأولى من نوعها.

أجندة شاذة تبحث عن مكان!

أمل خيري «إسلام أون لاين»

في حين أن الكثير منا ما زال ينظر لفئة الشواذ في المجتمع على أنها أقلية متناثرة ولا كيان لها؛ فإن الواقع العملي يثبت نقيض ذلك، فالشواذ أصبحت لهم حركة منظمة، وأجندة يتحركون وفقها، ويسعون من خلالها للتطبيع بينهم وبين المجتمع، وهذه الحركة؛ وإن بدأت من الغرب إلا أنها ما لبثت أن انتقلت إلى مجتمعاتنا العربية والإسلامية، وأصبحت تهدد قيمنا الدينية والأخلاقية.

والتاريخ يؤكد أن خطورة الشذوذ الجنسي لا تكمن في المجتمعات التي تظهر فيها هذه الفئات كأقليات متخفية تمارس سلوكياتها على استحياء، بل إن الخطورة تتمثل في انتشار هذه النزعات الشاذة، بحيث تصبح لهذه الفئات قوتها وصوتها المرتفع، وتكتسب الغلبة تمامًا، كما نبأنا القرآن عن قوم لوط الذين جاهروا بمعصيتهم، وتحدوا كل القيم والأخلاقيات، وقلبوا الفطرة؛ فكان عقابهم مماثلًا لفعلهم ﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾[الحجر:٧٤].

خطوات ممنهجة: وربما يأتي هذا العقاب الشديد تنبيهًا لنا لمدى خطورة استفحال هذا الخطر في المجتمع، وتركه يتوغل مع غض الطرف عنه، والواقع أن ما فعله قوم لوط يتكرر في زماننا هذا؛ حيث يمتلك نشطاء حقوق الشواذ أجندة قوية تشمل: أهدافهم، ومطالبهم، والوسائل والأساليب المطلوب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف.

ويعود الحديث عن أول أجندة للشواذ لعام (١٩٧٢)، ثم توالت التطويرات في هذه الأجندة على يد الناشط الشاذ «دنيس ألتمان»؛ كما سجلها في كتابه «المثلية في أمريكا»، ثم

اتبعتها مناقشات ومناظرات بين (١٧٥) ناشطًا شاذًا في عام (١٩٨٨)، توجت بكتاب لمارشال كيرك وهنتر ماديسون بعنوان: «كيف ستقهر أمريكا والغرب مخاوفها من المثليين»، والذي صدر عام (١٩٩٠)، وتوالت بعدها الكتب التي تشرح تفاصيل أجندة الشواذ، مثل: كتاب القس لويس شيلدون «الأجندة: خطة مثليي الجنس لتغيير أمريكا»، وكتاب «أجندة المثليين» لمؤلفيه ألان سيرز وكريج أوستن.

ويمكن الإشارة لأهم ما تنطوي عليه هذه الأجندة.

- الأهداف والمطالب: تتلخص أهم أهداف ومطالب نشطاء حرية الجنسية المثلية فيما يلي:

الأهداف المالية: فالشواذ يحرصون على التماس الأموال اللازمة لتقديم الدعم المالي لقضاياهم؛ سواء من الشركات أو المؤسسات الرئيسية في المجتمع، كما يطالبون بالمساواة في الحقوق المالية لغيرهم من أفراد المجتمع.

الأهداف الاجتماعية: وأهمها: القبول الاجتماعي، أو التطبيع مع المجتمع؛ فيطالبون بالحق في العلاقات الشاذة، والاعتراف بها في المجتمع، إضافة إلى المطالبة بالتحرر الجنسي للأطفال، وحماية الأطفال «المثليين» في المدارس من ممارسة العنف ضدهم، ووقف كل أشكال التحريض ضد الشذوذ في البرامج التعليمية والتربوية في المدارس، وتجريم أي انتقاد علني لسلوك الشواذ، وتحريم التمييز على أساس التوجه الجنسي، أي: «تقديم المثلية الجنسية على أنها نمط حياة بديل يحظى بالقبول، وليس شذوذًا وخروجًا على المجتمع».

الأهداف القانونية والتشريعية: وتشمل: الحق في عدم التعرض للتمييز في شئون التوظيف، والتعليم، والضمان الاجتماعي، وغيرها، والحق في الاعتراف القانوني لعلاقات الشواذ من خلال «إقرار زواج مثليي الجنس، وتوثيق عقود تبني الأطفال ورعايتهم، وتعديل التشريعات، وإلغاء «سن الرضا» في العلاقات الجنسية، والفصل بين الشذوذ الجنسي، واستغلال الأطفال جنسيًا، وإصدار قوانين تجريم الكراهية ضد المثليين».

- الأساليب والوسائل: يتبع نشطاء حقوق الشواذ العديد من الوسائل والأساليب التي من شأنها أن تحقق أهدافهم على المدى البعيد، وأهم هذه الأساليب:

أساليب حقوقية وقانونية:

١ - إظهار الشواذ على أنهم ضحايا، ومن ذلك: ترديد الادعاء بالظلم «ضد المثليين جنسيًا»؛ حيث يحرص الشواذ على تشويه سمعة المعارضين لهم من خلال محاولة الظهور بمظهر الأقلية المتعرضة للظلم، وهضم حقوقها من أجل خصائص فطرهم الله عليها، ولا حيلة لهم فيها، بينما الأغلبية تكرس جهودها لاتباع أساليب ظالمة ضدهم، والتحريض على ممارسة العنف ضدهم، وتكريس إقصائهم من المجتمع ونبذهم، وكل ذلك بهدف إقناع الجماهير بأن هذه الفئة من المجتمع هم أناس ولدوا هكذا، أو هكذا خلقهم الله؛ فلمَ يحاسبهم الناس على ما لم يقترفوه؟! فكان ابتداعهم لمصطلح «هوموفوبيا - Homophobia»، أو (رهاب المثلية)، وتعني: وجود موجة من الكراهية والخوف من المجتمع تجاه فئة المثليين، تصل لحد النبذ، والتمييز، وممارسة العنف ضدهم، وحرمانهم من حقوقهم وحرياتهم.

٢ - الضغط، من خلال مبدأ حرية الحقوق المدنية والإنسانية؛ حيث يتبع الشواذ نهج الحريات والحقوق المدنية والإنسانية التي لا يحق التدخل فيها لا من قبل الأفراد ولا الحكومات، وذلك تمشيًا مع الاتجاه العالمي نحو تأصيل حقوق الإنسان؛ لذا فلا يسعى الشواذ فقط لتأكيد وجودهم وحقهم في الوجود، بل يمضون لأبعد من ذلك بالمطالبة في الحصول على حقوق متساوية مع باقي أفراد المجتمع؛ سواء حقوق الزواج المثلي، ورعاية الأطفال، والحصول على منح التضامن الاجتماعي، والحق في إجازات رعاية الأطفال، والحق في العمل والتجنيد تمامًا مثل غيرهم، بما يعني المضي قدمًا في مجال التطبيع مع الشواذ.

٣ - **التصويت لدعم المرشحين الشواذ جنسيًّا**؛ سواء في المجالس التشريعية أو التنفيذية، أو تأييد الأصوات التي تدعم توجهاتهم من غير المثليين.

٤ - **الضغط على المشرعين** لتغيير القوانين المناهضة للشواذ، وإصدار تشريعات جديدة تكرس لحقوقهم وتراعي عدم التمييز بينهم وبين باقي أفراد المجتمع في الحقوق القانونية والمدنية.

٥ - **إنشاء مؤسسات ومنظمات لدعم اللوطيين والسحاقيات،** والحصول على سند قانوني وتشريعي لقيام هذه المؤسسات باعتبارها مؤسسات حقوقية، أو مؤسسات غير حكومية، أو بإدراجها في إطار مؤسسات المجتمع المدني، وإكسابها الشرعية القانونية.

أساليب إعلامية ودعائية:

١ - **وذلك من خلال الضغط على وكالات الأنباء والإعلاميين البارزين** لإدراج قضايا الشذوذ على جدول أعمالهم، بل والسعي لاستضافة الشخصيات المعروفة بميولها المثلية في البرامج النقاشية لإبداء آرائهم حول قضايا لا علاقة لها بالشذوذ، وذلك من أجل إحداث الألفة بينهم وبين المشاهدين، وسرعان ما تتحول هذه الألفة إلى تعاطف، خاصة إذا تعلقت البرامج بمشكلات إنسانية أو اجتماعية تهم شريحة كبيرة من المجتمع، وكل ذلك من شأنه تعميم الشذوذ، وإكسابه تأييد وتعاطف الجماهير.

٢ - **كما يحرص الشواذ والمؤسسات الكبرى التي تدعمهم** على رعاية المؤتمرات والأحداث الإعلامية، وتمويل الحملات الإعلامية في قضايا تمس الجماهير؛ كرعاية الأيتام والفقراء، وحقوق الأقليات، وغيرها من القضايا التي تجذب مشاعر الناس، فيظهر هؤلاء في مظهر الخيرين الذين يتعاطفون مع مشكلات المجتمع، ويدعمونه ماليًّا وإعلاميًّا، وهنا يجب على المجتمع رد الجميل لهم بالاعتراف بحقوقهم وتأييدهم.

٣ - **إصدار المجلات والصحف والمنشورات التي تروج لأفكارهم، وتأليف الكتب** التي تؤصل لميولهم من النواحي القانونية والاجتماعية، بل والدينية؛ كاقتباس مقاطع من الإنجيل أو التوراة يبررون بها سلوكهم الشاذ، ويؤكدون حديث الكتب المقدسة عن هذا السلوك كأمر طبيعي لا شذوذ فيه! كما أنشئوا مئات المواقع الإلكترونية للترويج لنمط حياتهم.

٤ - **ثم تأتي الخطوة الأخيرة** بالسعي لرفع مستوى الوعي الشعبي للشذوذ الجنسي، أو كما يقولون: من خلال الحديث عن الشذوذ بصوت مرتفع في كل مجالات الحياة، ويؤكد النشطاء في هذا المجال أن وصول صوتهم للإعلام قد مكنهم من إحداث حركة فكرية وجدلية بشأن قضاياهم، من شأنها أن تساهم في تطبيع سلوكهم هذا؛ حيث تدور المناقشات حول الشذوذ الجنسي، والزواج -الشذوذ الجنسي، والتبني -، المثلية الجنسية، والحقوق المدنية -الشذوذ الجنسي، وحقوق الأقلية -، الشذوذ الجنسي، والقوات المسلحة.. والقائمة تطول، والنتيجة لذلك الحضور الدائم لهؤلاء الناشطين إعلاميًّا، وبروز قضاياهم على سطح الأحداث.

مكتسبات عالمية: وبنظرة على الوضع الحالي، وما حققه الشواذ من مكتسبات؛ يمكن القول: إن هذه الأجندة التي اقترحها كيرك وماديسون قد حققت الكثير من أهدافها، ليس فقط على نطاق محلي؛ بل على نطاق عالمي، فالكنيسة الغربية يبدو أنها قد استسلمت لحركة الشواذ، فرفضت ممارسة العنف ضدهم، وعقدت بعض الكنائس زواج المثليين، وأكد أحد المتحدثين باسم الفاتيكان أن كنيسة الروم الكاثوليك لا تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة.

على المستوى الإعلامي حقق مصطلح «الهوموفوبيا» نجاحًا كبيرًا؛ حيث تم تأصيله في الأذهان ليشمل كل أشكال الخوف من الميول المثلية؛ ويشمل كل المناوئين والمعارضين لذوي الميول المثلية باعتبارهم يكنون بغضًا غير عقلاني تجاه هؤلاء الضحايا، وأصبح مصطلح «الهوموفوبيا» مرادفًا

للعنصرية على أساس أن التمييز ضد المثليين أحد أشكال التمييز ضد الأقليات، وهو ما يشكل تهمةً وجرمًا يجب المعاقبة عليها، وكأني بقوم لوط حين قالوا -كما ذكر القرآن-: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف:٨٢].

كما نجح العديد من الفنانين والممثلين في الترويج لنوازعهم الشاذة؛ من خلال الأفلام والمسلسلات التي تستهدف التطبيع مع هذه الفئة، مع شن هجوم حاد على الأفلام التي تؤصل الكراهية ضد المثليين.

أما على مستوى التعليم؛ فقد نجح الشواذ في فرض أجندتهم على الكثير من المدارس في الغرب؛ حيث يوزعون المنشورات والملصقات بحرية تامة؛ ترويجًا لنمط حياتهم بين الطلاب، وتأكيدًا على حرية التوجه الجنسي لدى الجميع.

على الصعيد المؤسسي؛ تأسست العديد من المنظمات والمؤسسات الداعمة للواطيين والسحاقيات، وأصبح لكل منها جدول أعمال يتفق مع الأجندة الدولية للشواذ، ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى إحدى المنظمات النسوية الأمريكية وهي مؤسسة (Now)، والتي تكرس جهودها لما أسمته: القضاء على كافة أشكال الظلم والتمييز ضد المرأة، ووضعت على قائمة أهدافها رعاية حقوق السحاقيات.

ومنذ عام (١٩٧١) حتى اليوم حققت العديد من المطالب لهذه الفئة، من بينها: إقرار زواج السحاقيات، وتبنيهن للأطفال، وحقهن في الحصول على إجازة رعاية طفل، ومعاش الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وحقوق السحاقيات المماثلة في العمل والتعليم؛ من خلال عقد المؤتمرات، وتنظيم المسيرات الحاشدة، واتباع أساليب للضغط على الكونجرس، وتنظيم الحملات ضد القوى المعارضة لحقوق الشواذ، **وبالمثل فإن حركة مثليي الجنس المسيحي تعلن بوضوح**: أن الشذوذ الجنسي هو «هدية» من عند الله؛ لا خطيئة! وذلك من خلال إعادة تجميع آيات الكتاب المقدس التي لها علاقة بالشذوذ الجنسي، وإعادة تفسيرها حسب هواهم.

وعلى المستوى التشريعي والقانوني؛ فقد نجح الشواذ في التقنين لزواج المثليين في العديد من الدول الأوروبية؛ كإنجلترا، وهولندا، وبلجيكا، وإسبانيا، وكندا، وفي العديد من الولايات الأمريكية، بل والسعي لإقرار هذه الأجندة دوليًّا عبر المحافل والمؤتمرات، بل وعبر الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية؛ لتكريس هذه المكتسبات في جميع دول العالم، بما يدق لنا ناقوس خطر يوشك أن يغرقنا في طوفان من الفوضى الأخلاقية.

الجهاد الإسلامي وافتراءاته على السلفية

موقع «الدفاع عن عقيدة أهل السنة في فلسطين»

ما الذي تريده حركة الجهاد الإسلامي من خلال هجومها على السلفية وإصدارها في مجلتها «صوت الجهاد الإسلامي» التي تعتبر منهلًا فكريًّا لعناصرها؟! هل ذلك لأن السلفية هي من قامت بكشف وفضح المخطط الرافضي الذي كان من المتوقع أن يتغلغل في فلسطين؟

ولولا العيون الساهرة على عقيدة أمتنا؛ والتي قامت في المدة الأخيرة بكشف كل ما له صلة بهذا المخطط الخبيث، والعمل على توعية أبناء أمتنا من هذا الخطر الداهم الذي يتخذ من القضية الفلسطينية مطية لذلك؛ لكان ما لا تحمد عقباه.

فقد قامت حركة الجهاد الإسلامي، وعبر مجلتها الشهرية «صوت الجهاد الإسلامي» في عددها الثاني والعشرين الصادر في (مايو ٢٠٠٩م) صفحة (١١، ١٢، ١٣) وتحت زاوية: نحو وعي حركي، بعنوان: «الجهاد والسلفية» بشن هجوم على التيار السلفي، في صورة يقصد من ورائها تشويه الحقائق وخلط الأوراق، وليس المقصد منها الوعي، بل التعمية على أبناء شعبنا، ومحاولة رسم صورة ذهنية عن

السلفية، بل واستخدمت أدلة غير منطقية تدلل على أن القائم على البحث -لم يذكر اسمه- لا يعرف شيئًا عن السلفية؟!

وانظر إلى الافتراءات التي جاءت بها حركة الجهاد الإسلامي في مجلتها!! حيث قالت: «**ترى السلفية في مخالفة الإمام أحمد بن حنبل -ومن سار على منهجه وطريقته- مخالفة للإسلام نفسه، فكتبهم -أي: كتب السلفية- لا تعرض ولا ترى الإسلام الصحيح إلا في فتاوى واجتهادات الإمام أحمد بن حنبل، وابن تيمية، وابن القيم، ومن سار على نهجهم وطريقتهم**»!!

ثم لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل كان ذلك مقدمة لدفع القارئ للاشمئزاز من التيار السلفي، ومن ثم بعد الافتراء السابق -والذي لا أدري على أية أسس استند هذا الافتراء!!-؛ جاء دس السم في العسل، وكشف المقصد ممن وراء مثل هذه المقال «التوعوي للأسف!!»، وذلك بعرض رأي الإمام ابن تيمية في الشيعة ومن سار في فلكهم؛ على أنها أراء عفا عليها الزمن، ولا يصح بمكان تطبيقها في العصر الحالي؟؟!!

ثم يتمادى المقال في ذلك؛ بأنه يخالف السلفية في الموقف من الثورة الإيرانية، بل ومن إيران نفسها؛ حيث جاء في المقال: «**ففي حين يرى السلفيون أن إيران دولة غير إسلامية؛ وكذلك ثورتها، بل دولة كفر؛ لا فرق بينها وبين أي دولة كافرة أخرى محاربة للإسلام والمسلمين؛ كروسيا، وأمريكا، وأن مساعدتها التي تقدمها لدول وجماعات إسلامية إنما تندرج تحت خطتها ومحاولتها لنشر التشيع بين المسلمين السنة، ولذا فإن خطرها على الإسلام والمسلمين السنة أكبر من خطر الدول الكافرة الأخرى الواضحة في كفرها والغير مختلف عليه بين المسلمين**».

ويعرض المقال رأي حركة الجهاد الإسلامي: «وفي مقابل ذلك؛ ترى حركة الجهاد الإسلامي -بناء على موقفها بعدم تكفير الشيعة- أن إيران دولة إسلامية، وثورتها ثورة إسلامية؛ تهدف إلى مناهضة المشروع الكافر ضد الأمة الإسلامية ومقدراتها.

بل ويستنكر المقال ويستهجن من يقول: إن إيران أشد خطرًا على المسلمين من اليهود والأمريكان، ويجب محاربتهم، والإعداد لذلك قبل محاربة اليهود والأمريكان».

لسنا بصدد الرد على هذه الافتراءات، فالكل يعرف أن الدعوة السلفية قائمة على الكتاب والسنة الصحيحة بفهم سلف الأمة -رضوان الله عليهم-، وأنها لا تقدم أحدًا -مهما كان!- على كلام الله ورسوله وإجماع الصحابة -رضوان الله عليهم-، وكل من سار بهذا الطريق هم أعلام بارزون في تاريخ الإسلام، كأمثال: الأئمة الأربعة، وشيخ الإسلام ابن تيمة، وابن القيم، وغيرهم من أعلام الأمة، ومع ذلك لا تدّعي لهم العصمة، وإنما تضعهم في موضعهم اللائق في إنزال أهل العلم منازلهم ورفع درجتهم.

وحقيقة ما يقلق الرافضة ومن لف ودار بدائرتهم -فضلًا عن أعداء الله من اليهود والنصارى- هذا الوعي الكبير والانتشار الواسع -بفضل الله- لهذه الدعوة المباركة وسط الأمة، والتي بات تقلق مضاجعهم، وتهدد مكتسباتهم.. وهو بيت القصيد.

وما يثير التساؤل -عندنا وعند قرائنا- هو الدوافع من وراء هذا المقال، ووضعه في باب التوعية لتوجيه أبناء وعناصر الجهاد الإسلامي؟!!

والحقيقة أن الناظر في الكلمات السابقة؛ يعرف جيدًا ما الذي تريده حركة الجهاد الإسلامي من هذا المقال، وما الذي تروج له، فهي:

أولًا: تروج لعناصرها بعدم قبول أفكار من يتبنى

المـنهج السـلفي؛ وخصوصًـا بعـد أن ظهـر للعيـان التـذمر والعصيان لعـدد مـن كوادرهـا الـرافض للـمشروع الإيـراني في الحركـة، والـذي يتوجـه بكليتـه نحـو الالتـزام بـالمنهج السـلفي ودعاته.

وثانيًا: هي تـروج للـمشروع الرافضي في أكنـاف بيت المقدس، وعلى ما يبدو أن من يقف وراء هذا المقال لا يعي ما يحدث لأهلنا في العراق؛ من قتل، وذبح، وتشريد؛ حيث لا زال اللاجئون في مخيم النتف على الحدود العراقية السورية يكون عبر شاشات التلفاز وعبر المحطات الفضائية في صورة يتفطر له القلب وتتمزق لها المشاعر، ناهيك عما تقدمه طهران مـن دعـم أمنـي لقـوات التحـالف في أفغانسـتان، بـل لا زالـت تعتبرها ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي، وبات اللعب بأهل السنة والجماعـة اللعبـة المفضـلة لـدى طهـران؛ التـي يحكمهـا ملالي ثبت قطعًا موقفهم من تحريف القرآن الكريم، وتكفير الصحابة -رضوان الله عليهم-.

بعـد الأحـداث الأخـيرة في طهـران لم تـذهب طهـران لحضـور اجـتماع يتعلـق بـأمن أفغانسـتان بعـد أن تـم الـتصريح مسبقًا عـلى لسـان مسئوليها أن المساعدة الإيرانيـة كانـت هامـة لسيطرة التحـالف الغـربي عـلى أفغانسـتان السـنية، وهنـا نتسـاءل لماذا أكد وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي عدم مشاركته في الاجتماع حول أفغانستان الذي عقد في إيطاليا على هـامش اجتماع مجموعة الثماني في تريستي شمال شرق ايطاليا؟

أجاب غالبية المراقبين على أنها خطوة من قبل طهران لجعـل الغـرب يعـي جيـدًا أنهـا مـا زالـت لاعبًـا في المنطقـة في حمايـة وتـأمين مصـالح الغـرب في أفغانسـتان التـي سـقطت بمساعدة رافضية معروفة؛ كما سقطت من بعدها بغداد، وبات الـروافض يتربعـون عـلى عرشـها المصـنوع مـن جمـاجم أهـل السنة.

ثـم ثمة سـؤال يطرح نفسه مع الاستغراب الشديد!! ما هـو الـوعي الـذي تريـده حركـة الجهـاد الإسلامي لعناصرهـا في داخل فلسطين، في حين يصر زعماؤها على أنها حركة سنية لا دخل لها في التشيع، بل وتتلبس بذلك من خلال زيارة قياديها لبلاد الحرمين والخليج العربي!! ثم نجدها بين الفينة والأخرى تنشر مقالات عدة؛ تارة فيها تهجم على الصحابة -رضوان الله عليهم-!! وتارة أخرى في تمجيدها للإيرانيين!

إن ثمـة عـدم اسـتغرابنا مـن ذلـك: أنـه مـن يرضـع مـن الـروافض لا بـد وأن يـدفع الـثمن! ولـربما داعـم هـذه المجلـة اشترط التهجم على السلفية لتغطية طباعة المجلة!!

«القبور» تشعل معركة سنية شيعية في برلمان الكويت

رجب الدمنهوري «إسلام أون لاين» (٢٠٠٩/٩/١٩)

سجال بين الإسلاميين حول المناهج الدراسية: أشعلت قضية «زيارة القبور والتوسل بالأموات» معركة نيابية ساخنة بين النواب الإسلاميين السنة والشيعة في الكويت، على خلفية التصريحـات التـي أدلـت بهـا وزيـرة التربيـة والتعلـيم العـالي موضي الحمود بشأن عزم الوزارة إعادة النظر في مناهج التربية الإسلامية التي تمس معتقدات الشيعة، وذلك بعد أن تقدم إليها عدد من النواب مطالبين بمراجعة هذه المناهج، وحذف بعض الفقرات التي يرون فيها مساسًا بعقائدهم.

ورفـض النـواب السـنة محـاولات الـوزارة، معتـبرين أن تعديل مناهج التربية الإسلامية خط أحمر، وليس من المقبول المساس به؛ لكون ما ورد فيها يعبر عن عقيدة أهل الكويت، بينما رأى نـواب شيعة أن المناهج ليست كتبًا منزلة، وتعديلها مطلوب؛ لتعزيز الوحدة الوطنية، وهم من يحددون ما إذا كانت المناهج تمس عقائدهم أم لا.

السنة: المناهج خط أحمر:

اعتـبر أمين عـام تجمـع ثوابـت الأمـة النائـب محمـد هـايف المطيري في تصريـح خـاص لـ «إسلاميون.نـت» توجـه الـوزيرة

تدخلًا صارخًا في تغيير عقيدة الشعب الكويتي، مشيرًا إلى أن تغيير المناهج خط أحمر، وتعد على عقيدة أهل الكويت، وعلى الوزيرة تحمل العواقب السياسية والجنائية إذا مست المناهج.

وشدد على أنه لا يوجد في المناهج ما يمس عقائد الشيعة، وأن أي محاولات للتعديل هي سلب لحق الفنيين وأهل الاختصاص من واضعي المناهج، محذرًا مما أسماه: المساعي الرامية إلى علمنة المناهج، وسلخ جيل المستقبل من عقيدته.

وأكد هايف أن المناهج معتدلة، وأسست على وسطية الإسلام في بيان التوحيد ونبذ الشرك والخرافة، وأنه لا داعي لإثارة فتنة جديدة في البلاد عبر إطلاق الشبهات حول عقيدة التوحيد.

ويشار إلى أن النواب الشيعة قد دأبوا في الفترة الأخيرة على المطالبة بضرورة حذف بعض فقرات من منهج التربية الإسلامية للصف العاشر (الثاني الثانوي)؛ والتي تعتبر أن زيارة القبور والدعاء عند قبور الصالحين من أنواع الشرك.

يأتي هذا في الوقت الذي يؤكد فيه تربويون وأكاديميون أن مناهج التربية الإسلامية وضعت على أيدي متخصصين وفق معايير فنية وعلمية تحترم العقائد، وأن ما ورد فيها حول موضوع القبور والأحكام الواردة به عامة، ولا تستهدف مذهبًا بعينه.

وفي هذا السياق؛ يقول النائب د. وليد الطبطبائي الأستاذ في كلية الشريعة: «إن أهل السنة من أشد الناس حبًّا لأهل البيت والصحابة، وهم وسطيون، وإن مناهج الكويت كانت وستبقى وسطية، ولا تنتقص من شأن عقائد الشيعة، مؤكدًا أن منهج التربية الإسلامية للصف العاشر يتوافق أولًا مع مذهب أهل البيت وقادتهم؛ قبل مذهب أهل السنة، وأن شيعة أهل البيت يقتدون بأئمتهم وقادتهم الذين هم سراج الكون وهداة الأمة؛ من لدن صاحب الرسالة المصطفى القرشي الهاشمي محمد بن عبد الله -عليه وعلى آله الصلاة والسلام-، ثم أمير المؤمنين وإمام المسلمين وأول المؤمنين برسالة الأمين علي بن أبي طالب ﷺ، وسبطي رسول الله وريحانتيه الحسن والحسين، وأمهما فاطمة الزهراء -عليهم سلام من الله ورحمة-، ثم بقية أئمة أهل البيت وقادتهم».

ويضيف الطبطبائي: «إن منهج هؤلاء -جميعًا- يقوم على توحيد الله الصافي، والعبودية المطلقة للواحد القهار، وديدنهم اتباع هدي المصطفى ﷺ، ولا شأن لأئمة أهل البيت بما طرأ بعد ذلك من بدع من بعض أهل السنة أو من الشيعة».

وبدورهم انضم النواب الإسلاميون السنة: محمد المطير، ود. جمعان الحربش، وحسين مزيد، وفلاح الصواغ، ود. علي العمير إلى هذا الجدل؛ متفقين على أنه لا يجوز المساس بعقيدة أهل الكويت من خلال تغيير مناهج التربية، أو العبث في مناهج التوحيد، ومهددين بأن أي تغيير أو مساس بالمناهج ستكون كلفته السياسية سقوط الحكومة مجتمعة؛ لأن العقائد والثوابت الدينية برأيهم تعتبر من أركان قيام المجتمعات، وتسييسها يحمل كلفة سياسية كبيرة، ويثير الفتنة بين طوائف الشعب.

الشيعة: التغيير لتدعيم الوحدة الوطنية:

وفي المقابل أشاد النائب صالح عاشور بشجاعة وزيرة التربية بإعلانها تعديل بعض المناهج الدراسية التي تمس عقائد الآخرين، متمنيًا أن تكون المناهج بعيدة عن أي تفرقة بين المسلمين بصورة عامة، والمواطنين بصورة خاصة؛ حيث إنها يجب أن تجمع المواطنين برؤية واحدة بعيدًا عن الدخول في التفاصيل؛ وخصوصًا بعض المناهج في الصفين التاسع والعاشر؛ والتي تتدخل في صميم معتقدات الشيعة.

وفي إطار السجال النيابي؛ قال عاشور موجها حديثه للطبطبائي: «نحن من يحدد ما إذا كانت هذه المناهج تمس عقائدنا أم لا، وليس أنت»، مشيرًا إلى أن هناك اتفاقًا بين جميع شرائح الشيعة الكويتيين على أن المناهج تمس معتقداتهم؛

لكونها تمس قضايا تعتبر من شعائرهم وممارساتهم.

وفي السياق نفسه؛ قالت النائبة د. معصومة المبارك: «إن مراجعة منهج التربية الإسلامية لا يستوجب هذه الضجة التي أثبتت أن الوحدة الوطنية لدى البعض ما هي إلا شعارات سرعان ما سقطت؛ لتكشف الحقيقة المفزعة!» على حد تعبيرها، لافتة إلى أن المناهج الدراسية ليست كتبًا منزلة، ومطلب تعديلها أمر تستوجبه مصلحة الكويت وأهلها؛ لإعادة روح التسامح وقبول الآخر.

ليست المرة الأولى: ليست هذه المرة الأولى التي يطالب فيها النواب الشيعة بتغيير المناهج محل الجدل، فقد سبق أن تقدم النائبان صالح عاشور وأحمد لاري إلى وزيرة التربية نورية الصبيح في المجلس التشريعي السابق بأسئلة برلمانية حول ما تضمنه منهج الصف العاشر بشأن زيارة القبور والتوسل بالأموات؛ مطالبين بتغييرها، وأوضحت الوزارة -حينئذٍ- على لسان الموجه العام للتربية الإسلامية أحمد المنيفي أن مناهج التربية الإسلامية تحترم جميع الطوائف، ونفت أن يكون منهج الصف العاشر قد سمى الطائفة الشيعية بعينها، **وإنما ركز المنهج على أن الطلب من الأموات مناف لعقيدة المسلم، وأن الأموات هم بحاجة إلى دعاء الأحياء؛ وليس العكس! وأن هذه أخطاء واقعة بين عموم المسلمين بصرف النظر عن مذاهبهم، وعلينا معالجتها.**

وكانت وزيرة التربية قد كشفت مساء أمس عن أنها تسلمت مقتطفات من المناهج الإسلامية بواسطة نواب شيعة يعتبرون فيها مساسًا بمعتقداتهم، لافتة إلى أن تطوير المناهج يخضع للجان فنية متخصصة، وليست هناك حساسية في تناول هذه القضايا مادامت وفق إستراتيجية التعليم المعتمدة عام (٢٠٠٦).

❀❀❀

مؤتمر الإسلام في أوروبا

هاشم صالح «الشرق الأوسط» (٢٠٠٩/٧/١١)

على مدار يومين متتاليين انعقد في الدار البيضاء مؤتمر دولي عن موضوع الإسلام في أوروبا بكل همومه وقضاياه، وقد نظم المؤتمر مجلس الجالية المغربية بالخارج الذي يترأسه إدريس اليازمي، ويشرف عليه الكاتب العام عبد الله بوصوف، وهو المجلس الذي تشكل عام (٢٠٠٧) بقرار صادر عن الملك محمد السادس بغية الاهتمام بالدياسبورة المغربية المنتشرة في شتى أنحاء العالم؛ والتي قد تتجاوز الخمسة ملايين شخص.

ومعلوم أن العاهل المغربي وضع هذه الجالية الكبيرة في مركز اهتماماته؛ من أجل مساعدتها، والنهوض بأوضاعها، وربطها بالوطن الغالي، وقد تجلى هذا الاهتمام بتشكيل وزارة خاصة بالجالية، وجعلها منتدبة لدى الوزير الأول، ومرتبطة به مباشرة، وهي وزارة ناشطة جدًا على كافة الأصعدة.

ثم أسس -بعدئذٍ- مجلس الجالية المغربية بالخارج المذكور -آنفًا-. وقد جعل هذا المجلس من الإشكالية الدينية إحدى أولوياته من أجل تنوير الجالية المتواجدة في دول الغرب في معظمها.

ومعلوم للقاصي والداني أنها تعرضت للتمييز والاضطهاد؛ وبخاصة بعد ضربة (١١ سبتمبر)، وأصبحت مشبوهة في نظر الرأي العام الأوروبي والأميركي؛ بسبب أقلية قليلة من المتطرفين اللامسؤولين، وهكذا دفعت الجالية ثمنًا باهظًا لشيء لا علاقة لها به من قريب أو من بعيد!

وبالتـالي؛ فتنبغـي مسـاعدتها عـن طريـق تنويرهـا وتثقيفهـا مـن أجـل ربطهـا بـالوطن الأم مـن جهـة، ودمجهـا بشكل صحيح في بلاد الاغتراب من جهة أخرى، وهكذا تصبح جسرًا رائعًا وضروريًّا بين كلتا الضفتين؛ كما يقول جاك بيرك.

ولهـذا السـبب؛ فـإن مجلـس الجاليـة المغربيـة في الخارج شكل فريق عمل لدراسة مسألة الشعائر والتربية الدينية، فبما أن الإسلام هو آخر الأديان التي وفدت إلى أوروبا، فإنه لا يزال بحاجة إلى نيل حقوقه المشروعة؛ من حيث بناء المساجد، والتأطير الفكري، وبناء المرجعيات والمؤسسات الخاصة به؛ أسوة له ببقية الأديان الراسخة.

لكن المجلس ينبهنا إلى الحقيقة التالية لكي ننطلق منهـا، وهـي: أنـه إذا كـان الإسـلام هـو ديـن المهـاجرين المؤقتين الذين سيعودون يومًا ما إلى بلدانهم؛ فإنه أصبح -الآن- دين المواطنين الأوروبيين المقيمين باستمرار؛ هم وعـائلاتهم، لقـد أصـبح جـزءًا لا يتجـزأ مـن المشـهد الأوروبي في فرنسـا، وانكلـترا، وألمانيـا، وبلجيكـا، وهولندا، وإيطاليا، وإسبانيا... إلخ.

وأصـبحت تجـد نوابًـا ووزراء مغاربـة وعربًـا ومسلمين في حكومات هذه البلدان، بالإضافة إلى آلاف الكـوادر مـن مهندسـين، وأطبـاء، وأسـاتذة جـامعيين، وبـالطبع عشرات الآلاف مـن العـمال المحترفـين، كـل هؤلاء يشكلون حظًّا لبلدانهم وبلدان أوروبا في آنٍ معًا.

نعـم إن الإسـلام حـظ لأوروبـا بطاقاتـه المبدعـة الخلاقة التي تساهم في تنميتها وتطويرها، ثم بـالأخص عـن طريـق قيمـه الروحيـة والأخلاقيـة العليـا التـي قـد تساعدها على حل مشاكلها النفسية، والخروج من ماديتها الإلحادية؛ إن لم نقل: النسبوية والعدمية، ولكـن أوروبـا العلمانية المستنيرة المتحررة هي -أيضًا- حظ للإسلام؛ بمعنى: أنها تساعده على التحرر من الانغلاق اللاهوتي، والتخلص من تصورات القرون الوسطى الظلامية.

نعـم إن الإسـلام يسـائل أوروبـا ويسـتجوبها، ولكـن أوروبا تسـائل -أيضًـا- الإسلام وتستجوبه، وهناك فائدة للجميع عن طريق هذا التفاعل المتبادل والمثمر بين كلا الطرفين؛ فالمسلمون الأوروبيون يعيشون لأول مرة داخل سياق لا إسلامي، بل وحتى لا ديني؛ إنه سياق العلمانية الثقافية المهيمنة على أوروبا، وهذا يطرح عليهم مشاكل جديـدة، ويـدفعهم إلى تطوير فهمهـم لـدينهم ومعتقـدهم باتجاه المزيد من العقلنة، والأنسنة، والتأقلم مع الحداثة الكونية.

هـذا؛ وقـد تركـزت أعـمال المـؤتمر عـلى المحـاور التالية:

أولًا: جغرافية الإسلام في أوروبا.

ثانيًا: الإسلام الأوروبي وإشكالية المرجعية.

اليوم الأول من المؤتمر كرس في جلساته الصباحية لدراسة المحور الأول؛ الـذي تشعب إلى النقـاط الـثلاث التالية:

- الحقل الديني في أوروبا: مكوناته، وتطوراته.
- لمحة تاريخية عن الإسلام في أوروبا، والطفرات التي شهدها مؤخرًا.
- تيارات الإسلام في أوروبا.

وكرس في جلساته المسائية لدراسة المحور الثاني؛ الذي تشعب إلى أربع نقاط هي التالية:

- أسس ومصادر استلهام المسلمين في أوروبا.
- المسلمون في أوروبا على محك العلمانية.
- التكوين الديني: الحالة الراهنة، والآفاق.

- آفاق الإسلام الأوروبي، أو منظوراته المستقبلية.

ثـم خصـص يـوم لتنظيم طاولة مستديرة حول الموضوع التالي: المرجعية والممارسات لدى النساء والشباب المسلمين في أوروبا.

افتتح المؤتمر الأستاذ عبد الله بوصوف بمحاضرة عصماء، رسمت الخطوط العريضة لإسلام التنوير في أوروبا، الإسلام الجدير بعصره الذهبي الأول وإشعاعه الحضاري.

واختتمه الأستاذ إدريس اليازمي بمحاضرة أخرى لا تقل أهمية.

وبينهما استمعنا إلى عشرات المداخلات القيمة للباحثين المسلمين والأوروبيين.

وقد ركز الأستاذ اليازمي على ضرورة المقاربة العقلانية للمشاكل التي يطرحها وجود الإسلام والمسلمين في أوروبا، وطالب الدول الأوروبية فقط بتطبيق قوانينها على المسلمين؛ كما تطبقها على غيرهم من أتباع الأديان الأخرى؛ لا أكثر ولا أقل، فنحن نريد المساواة فقط، وهي ليست متوافرة حاليًّا، كما وطالب الباحثين والعلماء المسلمين بتجديد اللاهوت الإسلامي؛ لكي يتماشى مع الحداثة وحقوق الإنسان.

وأخيرًا؛ فإن هذا المؤتمر يمثل بدون شك خطوة هامة في اتجاه فتح الانسداد التاريخي، وطرح الأسئلة الممنوعة، كما أنه شكل خطوة أساسية على طريق حوار الأديان، والحضارات، والثقافات.



نقد بيان اتحاد العلماء

د. عمرو عبد الكريم «المصريون» (٢٠٠٩/٧/١٣)

كانت فكرة تأسيس اتحاد عالمي للعلماء المسلمين من جميع بلدان العالم، ومن جميع مذاهب المسلمين؛ أحد الأحلام الكبرى لفضيلة شيخنا العلامة دكتور يوسف القرضاوي -أمد اللهُ في عمره، ونفعنا بعلمه، وسربله برداء الستر والعافية-.

ولقد عمل الشيخ على هذه الفكرة؛ حتى خرجت من عالم المثال إلى عالم الشهادة، ومن دنيا الأفكار والتصورات إلى حيز الوجود والواقع والحقائق الملموسة، وهو الذي جعلها كائنًا حيًّا يمشي على قدمين، فنسأل الله أن يجعل جهده وجهاده في ميزان حسناته يوم القيامة.

وعلى مدار مسيرة الاتحاد في سنواته القليلة الماضية تعرضت بياناته لجملة من الانتقادات لم يحالف كثير منها السداد، وكان الدافع وراء بعضها الشنآن وتصفية الحسابات التي لم تخلو من الغرض والمنفعة؛ خاصة في موضوع الشيعة، وما أثارته تصريحات العلاّمة القرضاوي عن محاولات إيران نشر التشيع في البلاد العربية والإسلامية، وكان صراخ الملالي «وتابعيهم» على قدر الألم، فلم يراعوا حرمة عالم لحمه مسموم، ولم يراعوا علاقات جوار ودول تعصف بمعظمها رياح السموم، ولم يراعوا أمن مجتمعات وشعوب تهددها رياح عاتية.

لكن البيان الأخير[١] الذي صدر يوم (٧ يوليو) عقب

(١) يمكن مطالعة نص البيان على موقع «اتحاد علماء المسلمين» على الرابط التالي:
http://www.iumsonline.net/articls/٢٠٠٩/٠٧/٠٤.shtml
«الراصد»

الاجتماع الخامس لمجلس الأمناء شابه كثير من المثالب والعلل القوادح التي تحتاج إلى بيان لا يجوز تأخيره؛ فهذا وقت حاجته.

أحاول في هذه المقالة: أن أتناول جانبًا واحدًا من جوانب نقد البيان؛ رغم ما حفل به البيان من مثالب في الصياغة والأسلوب، وفي الشكل والمضمون؛ رغم كثرة عدد صفحاته، فقد بلغت كلماته (٢٥٠٠) كلمة، وهو رقم كبير نسبيًّا على بيانات المؤتمرات والمجامع العلمية، وليس من المنطقي ولا من الطبيعي أن يتعرض كل بيان لكل قضايا الدنيا! فلن يكون البيان الأخير (لقد بلغت نقاط البيان (٢٣) بند غلبت عليها الإنشائية الخطابية).

ويحزنني القول: إن هذا البيان كان «أفقر البيانات» التي صدرت عن أمانة الاتحاد منذ تأسيسه في عام (٢٠٠٤)؛ صياغةً ومضمونًا!

أحاول في هذه المقالة: أن أركز على قضية واحدة، وهي: قضية المد الشيعي، وهي القضية التي ملأت الدنيا، وشغلت الناس منذ تصريحات شيخنا العلامة القرضاوي عن محاولات إيران نشر التشيع في البلدان السنية، تلك التصريحات التي ثار حولها جدل كبير، لكن يبدو أن هناك من يكيد -وأحسبه لغير وجه الله-.

في البيان قبل الأخير؛ والذي صدر في الدوحة بعنوان: (بيان اتحاد العلماء حول الملف السني الشيعي)، بتاريخ (١٥/١٠/١٤٢٩هـ) و(١٥/١٠/٢٠٠٨م) ذكر البيان:

«**إن مجلس أمناء الاتحاد** انعقد من أجل اتهامات كالتها «وكالة أنباء مهر الإيرانية» لحبر الأمة العلاّمة يوسف القرضاوي في دينه وعرضه، من مثل: أنه يتحدث نيابة عن زعماء الماسونية العالمية وحاخامات اليهود، وذلك عندما حذّر من مد شيعي في بلاد أهل السنة، وأكد أنه اختراق منظم للمجتمعات السنية وراءه عناصر مدربة، ودولة تدعم مذهبها، تهدف من وراء ذلك إلى استخدام هؤلاء المتحولين إلى مذهبها: أوراق ضغط سياسية؛ تهز بها استقرار دولهم ومجمعاتهم».

ونص البيان في الفقرة الخامسة من البند أولًا على أن: «يقرر المجلس تشكيل لجنة متخصصة تقوم بالرصد الميداني حول جميع النشاطات والأعمال المذهبية في البلاد الإسلامية الضارة بوحدة الأمة، وتضع بناءً على ذلك خطة عملية تعالج الواقع القائم على الأرض، باتجاه المحافظة على وحدة الأمة وتعميقها، وبنائها على أسس راسخة متينة، تداوي نقاط الخلاف التي يستغلها الأعداء من أجل إحباط مساعي الوحدة».

وكان من المفترض أن تقوم هذه «اللجنة المتخصصة» برصد -حسبما يقول البيان- ما يحدث من «مساع تؤدي إلي إحياء الفتن المذهبية، متمثلة في التبشير المنظم بالمذهب غير السائد، وما يترتب علي ذلك من تمزيق الوحدة الإسلامية».

لكن يبدو أن كل هذه التدابير كانت للالتفاف حول غضبة الشيخ -ومن ورائه الأمة-، أو محاولة لاحتوائها وتسكينها ريثما يتم ترتيب البيت الداخلي للجناح الموالي للنظام الإيراني، فتفتح نيران الكذب والبهتان على الشيخ، وأهل بيته، ودائرته الضيقة، وتطول أحب الناس إلى قلبه، ويزعم غر بأن هناك من يحاول هدم القرضاوي، وما علموا أن القرضاوي جبل علم وفقه، وما تهزه ريح حقد أو حسد، ونحسبه -والله حسيبه- من أولي البقية الذين ينهون عن الفساد في الأرض: فساد الفتن المذهبية

والطائفية، وفساد التشرذم السياسي، وفساد المخططات الفارسية، وفساد التطلع لأدوار إقليمية على حساب أمتنا العربية والإسلامية ومصالح شعوبها، وما علموا أن ما جاءوا به هو السحر الذي يفرقون به بين المرء وزوجه؛ وأن الله سيبطله!

فأين هي هذه اللجنة المتخصصة في البيان الأخير؟ لقد قرأت البيان كلمة كلمة، وتمعنت فيه؛ فلم أجد أثرًا لقضية المد الشيعي أصلًا، ولا لموضوع اللجنة المتخصصة التي ترصد محاولات نشر التشيع، فهل كف الشيعة فعلًا عن محاولاتهم نشر التشيع في البلاد الإسلامية؟ أو هل خفت الأطماع الفارسية في البلدان العربية؟ أو هل تلاشت التطلعات للعب دور إقليمي مركزي؟

لكن الحقيقة التي نراها بأم أعيننا: أن التشيع ينتشر انتشار النار في الهشيم، والأطماع تتعاظم؛ فإزدادت اليمن اشتعالًا، وطالبت بعض الرموز الفارسية بالبحرين باعتبارها محافظة إيرانية، والتطلعات الإقليمية زاد أوارها؛ فطالبت رموز إيرانية أخرى بأن تلعب أمريكا معهم لعبة الشطرنج بدلًا من لعبة الملاكمة، فهل من المفترض أن تقبل الدول العربية وشعوبها لعب دور رقعة الشطرنج وقطعها؟!

وإذا كان ما مر خطيرًا؛ فالأخطر أن نرى الفريق الموالي للنظام الإيراني يكسب أرضًا جديدة عندما يصطفّ الاتحاد وراء نظام الملالي الذي قتل شعبه في الميادين بعد أن زور انتخاباته؛ كما تشير كثير من الدلائل والتحليلات، فيحي مجلس أمناء الاتحاد في البيان الأخير «البند السادس عشر»: «التزام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنظام الشورى، وتداول السلطة، ويدعو الجميع إلى حلّ الاختلافات بالطرق الدستورية بما يحفظ البلاد من التمزّق وكيد الأعداء، والمحافظة على لغة الحوار الوطني، واحترام الآخر التي عرفت بها الجمهورية الإسلامية، كما يدعو إلى التمسّك بالمكاسب الإسلامية، ويدين كلّ أنماط التهديد؛ وخاصة من الكيان الصهيوني وحلفائه، ويؤيّد الاتحاد كلّ تطوّر علمي في البلاد الإسلامية عامة، كما يؤيّد حقّ الجمهورية الإسلامية في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية».

فكان هذا الاتحاد الذي أراده مؤسسه فضيلة شيخنا العلامة يوسف القرضاوي؛ مؤسسة شعبية بعيدة عن الحكومات وسياساتها، ومؤسسة أهلية غير رسمية، يأخذ أشد المواقف رسمية، بل ويعبر عن سياسات الدول والنظم الحاكمة في إيران والسودان -كما يبدو من موقف الاتحاد من قضية دارفور والبشير-، وهي قضية تحتاج وقفة نقدية أخرى! **وقراءة نقدية لبيانات الاتحاد** تنبيء أنه لم يخرج كثيرًا من عباءة الحكومات، بل لا يزال يرفل فيها خاصة حكومات معينة لها صلات وثيقة ببعض النافذين في أمانة الاتحاد.

وإذا كان إتحاد العلماء أعجز من أن يأخذ موقفًا ضد النظام الإيراني لارتباطات البعض بشبكات من المصالح والنفوذ؛ فلا أقل من أن يصمت إن لم يستطع أن يقول خيرًا، وينصر الشعب الإيراني الذي واصل احتجاجه ونزل للشوارع.

طبعًا نقد بيان الاتحاد؛ وهو لا يزال بقياده مؤسسه فضيلة شيخنا العلامة يوسف القرضاوي أمر شاق على نفس تيمت حبًّا به؛ فَسمّت على أسمه أول أبنائه تيمنًا به.

لكن هو الذي علمنا كيف يكون الحق أحب إلينا من كل حبيب، وكما قال ابن القيم عن شيخ الاسلام

الهروي؛ وهو يشرح رسالته في كتابه «مدارج السالكين»: «شيخ الإسلام (الهروي) حبيب إلينا، والحق أحب إلينا منه، وكل من عدا المعصوم فمأخوذ من قوله ومتروك، ونحن نحمل كلامه على أحسن محامِله، ثم نبين ما فيه».

وأبى الله أن يكسو ثوب العصمة لغير الصادق المصدوق؛ الذي لا ينطق عن الهوى، ويبقى شيخنا: بحرٌ لا تُكدِّره الدلاء، لكنه كيد الكائدين ومكر عصبة الشر.

استهداف المساجد ..القصة الكاملة

كاظم الربيعي «ميدل ايست أون لاين» (٢٠٠٩/٧/١٧)

تنشر المواقع الإلكترونية والصحف اليومية الكثير من التقارير والأخبار حول التضييق على الحريات الدينية للطائفة الشيعية من قبل السلطات في السعودية، ومصر، والمغرب، وغيرها من بلدان العالم العربي، في مشهد لم يكن مألوفًا قبل (٢٠٠٣) (عراق ما قبل الاحتلال).

فالجانب الشيعي يتهم الحكومة والحركات الدينية السلفية والإخوانية -على حد سواء- بالعمل من أجل تحجيم النشاط الشيعي، بل والقضاء عليه، فلا فرق بين علماني أو إسلامي في الميزان الشيعي.

في نفس الوقت يرفض الجميع الحديث عن الحريات الدينية للمواطنين السنة في مناطق الأغلبية الشيعية (جنوب العراق، وإيران -مثلًا-).

ولو أردنا عقد مقارنة بين اتهامات كل طرف لآخر؛ لما وجدنا توازنًا، أو اعتدالًا، أو موضوعية في طرح الشكاية والمظلمة، فالبلدان السنية والحركات الإسلامية يقتصر اتهامها -في أبعد الحدود- على اتهام المتطرفين الشيعة بالعمل على تنفيذ أجندات طائفية، مع أن الجميع يشهد أن الذي يقف وراء انحسار الوجود السني في جنوب العراق هو القوات الحكومية، ومليشيات الأحزاب الشيعية.

في العراق: عشرات المساجد المهدمة، والمغلقة، والمحتلة، والمحروقة من قبل مليشيات شيعية في محافظات وسط وجنوب العراق، ومناطق الأغلبية الشيعية، وفي العاصمة بغداد، هذا بشهادة الأهالي والمسؤولين في ديوان الوقف السني، وحال الكثير من المساجد لم يتغير منذ سنوات العنف الطائفي (٢٠٠٦-٢٠٠٧)؛ رغم تعالي أصوات المطالبة بإرجاع المساجد المغتصبة، وإعادة المهجرين إلى مناطقهم.

أما مساجد سنة إيران؛ فلا أحد يعلم عنها شيئًا**!** سوى بعض الأخبار التي تظهر بين الحين والآخر حول اغتيال أو إعدام أحد أئمة المساجد؛ بسبب التحريض على العنف**!**

وحول هذا النوع الأخير من الاتهام يعود التناقض لفرض نفسه على موضوع حقوق الأقليات السنية في مناطق الشيعة، فعندما يُتهم السني بإثارة العنف لا يستطيع أحد أن يجادل أو يناقش في طبيعة التهمة، أو في مصير الشخص المتهم**!** أما إذا كان المتهم خطيبًا شيعيًّا؛ فإن الاتهامات لرجال الأمن وأركان النظام في ذلك البلد العربي باستهداف الشيعة، والسعي لإبادتهم تنزل كزخ المطر**!!** وشيعة السعودية المثال، **فحري بكل صاحب لسان أو قلم** أن ينطق بالحقيقة الكاملة، وأن يرسم المشهد بأبعاد الثلاثية؛ دون غلو أو تقصير وتفريط.

قد يرى البعض أن في الخطاب السابق لهجة طائفية لكنها الحقيقة التي يجب على الجميع أن يقبلها، فالمشاكل والأزمات لا تحل من جانب واحد، والقاضي لا ينبغي له أن يصدر حكمًا ما لم يسمع من الطرفين.